

مجموعة القوانين المصرية

قوانين التجارة

• قانون التجارة

• قانون التجارة البحرية

ملزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي



مجموعة القوانين المصرية

قوانين التجارة

• قانون التجارة

• قانون التجارة البحرية

ملئزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي

يشرف على وضع المجموعة ، ومراجعتها القانونية
ومطابقتها لآخر التعديلات
الأستاذ

مطفي كامل منيب
الحامي بالتفرض

مقدمة

يضم هذا الجزء القانونين الأساسيين من قوانين التجارة وهما :
أولا : قانون التجارة الصادر به الأمر العالي المؤرخ ١٣ نوفمبر

سنة ١٨٨٣

ثانيا : قانون التجارة البحري الصادر به الأمر العالي المؤرخ

١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣

ولا يزال هذان القانونان نافذان حتى الآن ، ولم يطرأ عليهما تغيير
يعتد به رغم مضي قرابة قرن من الزمان على صدورهما .

* * *

أما القوانين المستقلة الصادرة بتكميل القانونين الأساسيين سالف
الذكر ، وسائر القوانين المتصلة بالتجارة والمنظمة لها ، فتصدر في جزء
مستقل ، متضمنة قوانين العلامات والبيانات التجارية ، والسجل التجاري
والشركات المساهمة ، والصلح الواقى من التفتيس ، والموازين والمقاييس
والمكاييل ، وبيع المحال التجارية ورهنها ، والفرف التجارية، وقمع التدليس

والفش ، وتسجيل السفن التجارية ، والدفاتر التجارية ، والبيع التجارية وتنظيم أعمال الوكالة التجارية ، والبراءات والاختراعات ، وغير ذلك من القوانين .

مصطفى كامل منيب

القاهرة في ٨/٤/١٩٧٥

ملحوظة :

قانون التجارة

ألغيت المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ بالقانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ الصادر في شأن الدفاتر التجارية .
[اللوائح المصرية - عدد رقم ٦٤ مكرر الصادر في ١٩٥٣/٨/٦] .

قانون التجارة البحري

ألغيت المادتين ٥ و ٦ بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥١ الصادر بحقوق الامتياز والرهون البحرية .

قانون التجارة

(الصادر بالأمر العالي المؤرخ في ١٣ محرم سنة ١٣٠١ هجرية)

١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ميلادية

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الإطلاع على أمرنا الرقيم ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤) يونيو سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب المحاكم الأهلية وعلى المادة الخامسة عشرة من أمرنا الرقيم ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٠٠ (٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣) الصادر لترتيب مجلس شورى حكومتنا وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار

أمرنا بما هو آت :

المادة الأولى .

القانون التجارى المرفوق بأمرنا هذا المشتمل على أربعمائة وتسع عشرة مادة المختوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون معمولاً به فى كل جهة من جهات القطر المصرى من بعد مضى ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائية الكائنة تلك الجهة فى دائرتها

المادة الثانية

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا .

صدر بمرأى عابدين فى ١٣ محرم سنة ١٣٠١ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣)

محمد توفيق

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

شريف

ناظر الحقانية

نخري

قانون التجارة

الباب الأول

في القواعد العمومية

الفصل الأول - في التجارة وفي الأعمال التجارية

مادة ١ - كل من اشتغل بالمعاملات التجارية واتخذها حرفة معتادة
له فهو تاجر .

مادة ٢ - يعتبر بحسب القانون عملا تجاريا ما هو آت :
كل شراء غلال أو غيره من أنواع المأكولات أو البصائع لأجل
بيعها بعينها أو بعد تهيئتها هيئة أخرى أو لأجل تأجيرها للاستعمال .
وكل مقارولة أو عمل متعلق بالمصنوعات أو التجارة بالعمولة أو
النقل برا وبحرا .

وكل تعهد بتوريد أشياء وكل ما يتعلق بالمحلات والمكاتب التجارية
وغيرها من المحلات المعدة للبيع بالمزايدة أو الملاعب العمومية .
وكل عمل متعلق بالكميالات أو الصرافة أو السمسرة .
وجميع معاملات البنوك العمومية .
وجميع الكميالات أيا كان أولو الشأن فيها .
وجميع السندات التي تحت إذن سواء كان من أمضاها أو ختم عليها .

تاجرا أو غير تاجر أنما يشترط في الحالة الأخيرة أن يكون تحريرها مكتوبا على معاملات تجارية .

وجميع المقاولات المتعلقة بإنشاء مبان متى كان المقاول متعهدا بتوريد الأدوات والأشياء اللازمة لذلك .

وجميع العقود والتعهدات الحاصلة بين التجار والمتسبين والسامرة والصيارف ما لم تكن العقود والتعهدات المذكورة مدنية بحسب نوعها أو بناء على نص العقد .

وكل عمل متعلق بإنشاء سفن أو شرائها أو بيعها لسفرها داخل القطر أو خارجه .

وجميع الرسائل البحرية المتعلقة بالتجارة .

وكل بيع أو شراء مهمات أو أدوات أو ذخائر للسفن .

وكل إستئجار أو تأجير للسفن بالنولون ، وكل اقراض واستقراض بحرى ، وكل عقد تأمين من الأخطار ، وجميع العقود الأخر المتعلقة بالتجارة البحرية .

وكل اتفاق أو مشاركة على ماهيات الملاحين وأجرهم .

واستخدام البحريين في السفن التجارية .

مادة ٣ — إذا باع أحد أصحاب الأراضى أو المزارعين المحصولات الناتجة من الأراضى المملوكة له ، أو المزروعة بمعرفته فلا يعد هذا البيع عملا تجاريا .

مادة ٤ — يسوغ لمن بلغت سنة إحدى وعشرين سنة كاملة أن يشتغل بالتجارة ، وأما من بلغ سنة ثمانى عشرة سنة كاملة ، وكان قانون

أحواله الشخصية يقضى بأنه قاصر فلا يجوز له أن يتجر إلا بحسب الشروط المقررة فيه ، وأما إذا كان القانون المذكور يقضى برشده فلا يتجر إلا بإذن من المحكمة الابتدائية .

مادة ٥ - وكذلك تكون أهلية النساء للتجارة على حسب قانون أحوالهن الشخصية .

الفصل الثاني

في لزوم إعلان الشروط المتفق عليها في عقد نكاح التجار

مادة ٦ - يجب على كل تاجر متزوج أو تاجرة متزوجة إخبار قلم كتاب المحكمة الابتدائية في ظرف سنة من تاريخ نشر هذا القانون بالشروط التي حصل الاتفاق عليها في عقد الزواج ، وعلى كاتب المحكمة التأشير بها في دفتر مخصوص .

مادة ٧ - وإذا كان بينهما سند مشاركة فيقدم لكاتب المحكمة ليحرر ملخصا منه ويقيد هذا الملخص بالدفتر السابق ذكره .

مادة ٨ - كل من طلب الإطلاع على هذا الدفتر وبين اسم التاجر الذي يريد معرفة ما يختص به يجباط لطلبه في الحال إنما لا يكون له الاطلاع إلا على ما يختص بالتاجر المذكور .

مادة ٩ - يجب أيضا على كل تاجر يتزوج وعلى كل شخص متزوج يتخذ التجارة حرفة له أن يتبع ما هو مقرر في مادتي ٦ ، ٧ في ظرف شهر من تاريخ زواجه أو إفتتاح تجارته .

مادة ١٠ — إذا لم يوف التاجر بالإجراءات المبينة في هذا الفصل سم أفلس يحكم عليه بصفة مفلس مقصر إذا تبين أن عدم الإخبار منه بما سلف ذكره أوجب الغير أن يعتمد عليه اعتمادا غير مستحق .

الفصل الثالث — في دفاتر التجار

مادة ١١ — يجب على كل تاجر أن يكون له دفتر يومية يشتمل على بيان ما له وما عليه من الديون يوما فيوما وعلى بيان أعمال تجارته وبيان ما اشتراه أو باعه أو قبله أو أحاله من الأوراق التجارية وعلى بيان جميع ما قبضه وما دفعه ويكون مشتملا أيضا على المبالغ المنصرفة على منزله شهرا فشهرًا إجمالًا بغير بيان لمفرداتها .

مادة ١٢ — ويجب عليه أن يقيد في دفتر مخصوص صور ما يرسله من الخطابات المتعلقة بالأشغال وأن يجمع ما يرد إليه منها في كل شهر ويضعه في ملف على حدته .

مادة ١٣ — ويجب على كل تاجر أن يجرد كل سنة أمواله المنقولة والثابتة ، ويحصر ما له وما عليه من الديون . ويقيد صورة قائمة الجرد المذكور في دفتر يعد لذلك زيادة عن الدفترين المذكورين في المادتين السابقتين .

مادة ١٤ — ويجب أن تكون هذه الدفاتر خالية من كل فراغ أو بياض أو كتابة في الحواشي عدا ما يترك من البياض في الدفتر الذي يقيد فيه صور الخطابات بطريق الطبع ويلزم قبل بدء الكتابة في اليومية ودفتر الجرد أن تتم كل صحيفة منهما وتوضع على كل ورقة بدون مصاريف

علامة المأمور الذي تعينه المحكمة الابتدائية لذلك وفي آخر كل سنة يضع هذا المأمور أيضا في الدفترين المذكورين وفي دفتر صور الخطابات التأشير اللازم بحضور التاجر الذي يقدمها بدون أن يجوز للمأمور المذكور بأي وسيلة كانت الإطلاع على مضمون الدفاتر المقدمة له ولا حجزها عنده .

مادة ١٥ — الدفاتر التي يجب على من يشتغل بالتجارة إتخاذها لا تكون حجة أمام المحاكم ما لم تكن مستوفية للإجراءات السالف ذكرها .
مادة ١٦ — لا يجوز للمحكمة في غير المنازعات التجارية أن تأمر بالإطلاع على الدفترين المتقدم ذكرهما ولا على دفتر الجرد إلا في مواد الأموال المشاعة أو مواد التركات وقسمة الشركات ، وفي حالة الإفلاس وفي هذه الأحوال يجوز للمحكمة أن تأمر من تلقاء نفسها بالإطلاع على تلك الدفاتر .

مادة ١٧ — يجوز للقضاة قبول الدفاتر التجارية لأجل الإثبات في دعاوى التجار المتعلقة بمواد تجارية إذا كانت تلك الدفاتر مستوفية للشروط المقررة قانونا .

مادة ١٨ — يجوز للمحكمة أن تأمر من تلقاء نفسها في أثناء الخصومة بتقديم الدفاتر لتستخرج منها ما يتعلق بهذه الخصومة .

الباب الثاني

في أنواع العقود التجارية

الفصل الأول — في الشركات

مادة ١٩ — الشركات التجارية المعتبرة قانونا ثلاثة أنواع :

النوع الأول — شركة التضامن .

النوع الثاني — شركة التوصية .

النوع الثالث — شركة المساهمة .

وتتبع في هذه الشركات الأصول العمومية المبينة في القانون المدنى والشروط المتفق عليها بين الشركاء والقواعد الآتية .

مادة ٢٠ — شركة التضامن هي الشركة التي يعقدها إثنان أو أكثر بقصد الإتجار على وجه الشركة بينهم بعنوان مخصوص يكون إسما لها .

مادة ٢١ — اسم واحد من الشركاء أو أكثر يكون عنوانا للشركة .

مادة ٢٢ — الشركاء في شركة التضامن متضامنون بجميع تعدياتها ولو لم يحصل وضع الإمضاء عليها إلا من أحدهم إنما يشترط أن يكون هذا الإمضاء بعنوان الشركة .

مادة ٢٣ — شركة التوصية هي الشركة التي تعقد بين شريك واحد أو أكثر مسؤولين ومتضامين وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها وخارجين عن الإدارة ويسمون موصين .

مادة ٢٤ - تكون إدارة هذه الشركة بعنوان ويلزم أن يكون هذا العنوان اسم واحد أو أكثر من الشركاء المسئولين المتضامنين .

مادة ٢٥ - وإذا وجدت عدة شركاء متضامنين ودخلت أسماؤهم في عنوان الشركة سواء كانوا كلهم مديرين لها معا أو كان المدير لها واحدا منهم أو أكثر على ذمة الجميع فالشركة تكون شركة تضامن بالنسبة لهم وشركة توصية بالنسبة لأرباب المال الخارجين عن إرادتها .

مادة ٢٦ - لا يجوز أن يدخل في عنوان الشركة اسم واحد من الشركاء الموصين أي أرباب المال الخارجين عن الإدارة .

مادة ٢٧ - الشركاء الموصون لا يلزمهم من الخسارة التي تحصل إلا بقدر المال الذي دفعوه أو الذي كان يلزمهم دفعه إلى الشركة .

مادة ٢٨ - ولا يجوز لهم أن يعملوا عملا متعلقا بإدارة الشركة ولو بناء على توكيل .

مادة ٢٩ - إذا أذن أحد الشركاء الموصين بدخول اسمه في عنوان الشركة خلافا لما هو منصوص في المادة ٢٦ فيكون ملزوما على وجه التضامن بجميع ديون وتعهدات الشركة .

مادة ٣٠ - وكذلك إذا عمل أي واحد من الشركاء الموصين عملا متعلقا بإدارة الشركة يكون ملزوما على وجه التضامن بديون الشركة وتعهداتها التي تنتج من العمل الذي أجراه .

ويجوز أن يلزم الشريك المذكور على وجه التضامن بجميع تعهدات الشركة أو بعضها على حسب عدد وجسماته أعماله وعلى حسب إتيان الغير له بسبب تلك الأعمال .

مادة ٣١ - إذا أبدى أحد الشركاء الموصين نصائح أو أجرى تفتيشاً أو ملاحظة فلا يترتب على ذلك إلزامه بشيء .

مادة ٣٢ - شركة المساهمة لا تعنون باسم الشركاء ولا باسم أحدهم .

مادة ٣٣ - وإنما يطلق عليها الغرض المقصود منها كعنوان لها .

مادة ٣٤ - تناط إدارة هذه الشركة بوكلاء إلى أجل معلوم سواء كانوا من الشركاء أو من غيرهم وبأجرة أو لا ويجوز عزلهم ولو كان تعيينهم مصرحاً به في نظامنامه الشركة أو وجد شرط يقضى بعدم عزلهم .

مادة ٣٥ - هؤلاء الوكلاء المديرون ليسوا مسئولين إلا عن وفاة العمل الذي أحيل على عهدهم أى لا يترتب على ما يجرونه من الإدارة إلزامهم بشيء ما فيما يختص بتعهدات الشركة إلزاماً خاصاً بأشخاصهم أو على وجه التضامن .

مادة ٣٦ - الشركاء في هذه الشركة لا يلزمهم من الخسارة إلا بقدر سهامهم فيها .

مادة ٣٧ - رأس مال شركة المساهمة يتجزأ إلى أسهم متساوية القيمة وكذلك إلى أجزاء أسهم متساوية .

مادة ٣٨ - يجوز أن يكون سند الأسهم في صورة سند لحامله وفي هذه الحالة يحصل التنازل عن السند بتسليمه من يد إلى أخرى .

مادة ٣٩ - وتثبت ملكية الأسهم بقيدھا في دفاتر الشركة ويكون التنازل عن هذه الأسهم بكتابة في الدفاتر المذكورة يوضع عليها إمضاء كل من المتنازل والمتنازل له أو إمضاء وكيلهما وعلى مدير الشركة أن يذكر ذلك في هامش السند الاصلى أو على ظهره إذا لم يعط سنداً آخر جديداً .

مادة ٤٠ — لا يجوز إيجاد شركة المساهمة إلا بأمر يصدر من الجنب الخديوى بالتصديق على الشروط المدرجة في عقد الشركة وبالترخيص بتشكيلها .

مادة ٤١ — جميع شركات المساهمة التي تؤسس بالقطر المصرى يجب أن تكون مصرية وأن يكون مركزها الاصلى بالقطر المذكور .

مادة ٤٢ — ويجوز أيضا أن يكون رأس مال شركات التوصية متجزئا الى أسهم بدون إخلال بالقواعد المقررة لنوع هذه الشركة .

مادة ٤٣ — (معدلة بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٣) — لا يجوز لأى شركة أن تجزىء رأس مالها الى أسهم أو أجزاء أسهم قيمة كل واحد منها أقل من أربعة جنيهات مصرية .

مادة ٤٤ — تكون سندات الاسهم فى شركات التوصية بأسماء أربابها حتى يدفع نصف قيمتها ويكون المساهمون والأشخاص المتنازل لهم بأسمائهم مسؤولين الى إتمام الوفاء بهذا النصف .

مادة ٤٥ — يعين فى الأمر المرخص بإيجاد شركة المساهمة قدر المبلغ اللازم دفعه من كل سهم ليكون السهم بعد ذلك لحامل سنده ويخلو طرف المساهم أو المتنازل إليه الذى كان السند باسمه .

مادة ٤٦ — ويكون عقد شركات التضامن وشركات التوصية بالكتابة ويجوز أن تكون مشاركة كل منهما رسمية أو غير رسمية .

مادة ٤٧ — ويكون الإجراء كذلك فى المشاركة التي يلتزم بها المتعاقدون السعى بشروط معينة فى الحصول على الرخصة اللازمة لإيجاد شركة المساهمة .

مادة ٤٨ - ويسلم ملخص مشاركة شركة التضامن أو شركة التوصية إلى قلم كتاب كل من المحاكم الابتدائية التي يوجد في دائرتها مركز الشركة أو فرع من فروعها ليُسجل في السجل المعد لذلك ويعطى بلسقه مدة ثلاثة أشهر في اللوحة المعدة في المحكمة للإعلانات القضائية .

مادة ٤٩ - ويلزم أيضا درجه في إحدى الصحف التي تطبع في مركز الشركة المذكورة وتكون معدة لنشر الإعلانات القضائية أو في صحيفتين تطبعان في مدينة أخرى، يجوز لكل من المتعاقدين إستيفاء هذه الإجراءات .

مادة ٥٠ - ويشتمل هذا الملخص على أسماء الشركاء وألقابهم وصفاتهم ومساكنهم ماعدا الشركاء أرباب الأسهم الغير مسؤولين في شركة المساهمة أو للشركاء أصحاب الاموال الخارجين عن الإدارة في شركة التوصية .

وعلى عتزان الشركة وعلى بيان أسماء الشركاء المأذونين بالإدارة وبوضع الإماء على ذمة الشركة وعلى مقدار المبالغ التي تحصلت أو يلزم تحصيلها بالأسهم أو بصفة رأس مال لشركة التوصية .

وعلى بيان وقت إنشاء الشركة ووقت انتهائها .

مادة ٥١ - يجب إستيفاء هذه الإجراءات في مدة خمسة عشر يوما من تاريخ وضع الإماء على المشاركة وإلا كانت الشركة لاغية .

مادة ٥٢ - ومع ذلك يزول هذا البطلان إذا أعلن الملخص المتقدم ذكره قبل طلب الحكم بذلك البطلان .

مادة ٥٣ - لا يجوز للشركاء أن يحتجوا بهذا البطلان على غيرهم وإنما لهم الإحتجاج به على بعضهم بعضا .

مادة ٥٤ — إذا حكم بالبطلان يتبع في تسوية حقوق الشركاء في الأعمال التي حصلت قبل طلبه نزع المشاركة التي حكم ببطالانها .

مادة ٥٥ — لا يترتب على إلغاء الشركة اعتبار الشركاء أصحاب الأموال في شركة التوصية وأرباب الأسهم في شركة المساهمة أنهم ملزمون بشيء ماعلى وجه التضامن .

مادة ٥٦ — إذا كانت مشارطات الشركة رسمية يضع المأمور الذي تحررت على يده إمضاءه على ملخصها . وأما إذا كانت غير رسمية فيكون الإمضاء على ملخصها من الشريك الذي يعلنه .

مادة ٥٧ — يلزم إعلان المشاركة الابتدائية لشركة المساهمة ونظاماتها والأمر المرخص بإيجادها ويكون إعلان ذلك بتعليقه في المحكمة الابتدائية مدة الوقت المدين آنفا ونشره في إحدى الجرائد وإن لم يحصل ذلك ألزم مدير الشركة بذئونها على وجه التضامن ووجب عليهم التعويضات أيضا .

مادة ٥٨ — [إذا قصد الإستمرار على الشركة بعد انقضاء مدتها يجب اثبات ذلك باقرار من الشركاء بالكتابة ويجب إستيفاء الاجراءات المقررة بالمواد السابقة في هذا الإقرار وفي كل اتفاق تضمن فسخ الشركة قبل انقضاء مدتها المعينة في المشاركة المؤسسة لها وفي كل تبديل في الشركاء المتضامنين أو خروج أحدهم منها وفي جميع الشروط أو الاتفاقات الجديدة التي يكون للغير فيها شأن وفي كل تغيير في عنوان الشركة وإن لم تستوف تلك الإجراءات في أمر من هذه الأمور فيكون لاغيا بالشروط السابق ذكرها

مادة ٥٩ — وزيادة على أنواع الشركات الثلاثة السالف ذكرها تعتبر

أيضا بحسب القانون الشركات التجارية التي ليس لها رأس مال شركة ولا عنوان شركة وهي المسماة بشركات المحاصة .

مادة ٦٠ - تختص هذه الشركات بعمل واحد أو أكثر من الأعمال التجارية وتراعى في ذلك العمل وفي الإجراءات المتعلقة به وفي الحصص التي تكون لكل واحد من الشركاء في الأرباح الشروط التي يتفقون عليها .

مادة ٦١ - من عقد من المحاصين عقدا مع الغير يكون مسئولاً له دون غيره .

مادة ٦٢ - الحقوق والواجبات التي لبعض الشركاء على بعض هذه الشركات تكون قاصرة على قسمة الأرباح بينهم أو الخسارة التي تنشأ عن أعمال الشركة سواء حملت منهم منفردين أو مجتمعين على حسب شروطهم .

مادة ٦٣ - يجوز إثبات وجود شركات المحاصة بإبراز الدفاتر والخطابات

مادة ٦٤ - لا يلزم في شركات المحاصة التجارية إتباع الإجراءات المقررة للشركات الأخرى .

مادة ٦٥ - كل ما نشأ عن أعمال الشركة من الدعاوى على الشركاء الغير مأمورين بتصفية الشركة أو على القائمين مقامهم يسقط الحق في إقامته بضي خمس سنين من تاريخ انتهاء مدة الشركة إذا كانت المشاركة المبينة فيها مدتها أعلنت بالكيفية المقررة قانوناً أو من تاريخ إعلان الاتفاق المتضمن فسخ الشركة .

وتتبع في ذلك القواعد العمومية المقررة لسقوط الحق بمضى المدة مع مراعاة القواعد المقررة لانقطاعها .

الفصل الثاني - في السماسرة والبورصات التجارية

- مادة ٦٦ - (ق ٢٣ سنة ١٩٠٩) - السمسرة حرة مباحة .
السمسار الذي لا يذكر وقت العمل اسم عميله يكون مسؤولاً عن
الوفاء بذلك العمل ويعتبر وكيلًا بالعمولة .
- مادة ٦٧ - (ق ٢٣ سنة ١٩٠٩) - السمسار الذي يمت على يده
ورقة من الأوراق المتداول يمتها مسؤول عن صحة إمضاء البائع .
- مادة ٦٨ - (ق ٢٣ سنة ١٩٠٩) - يجب على السماسرة الذين يمت
على يدهم بضائع بمقتضى عينات أن يحفظوا هذه العينات إلى يوم التسليم
وأن يبينوا أوصافها التي تميزها عن غيرها ما لم يفهم المتعاقدان من ذلك .
- مادة ٦٩ - (ق ٢٣ سنة ١٩٠٩) - يجب على السماسرة عقب إتمام
كل عمل أن يكتبوه في محافظهم وأن يقيدوه يومياً في يومياتهم بذكر
البياض بين الكتابة ولا حصول شطب ولا كتابة بين السطور ولا وضع
كلمة فوق أخرى ولا تخريج مع بيان اسم المتعاقدين وتاريخ العمل ووقت
تسليم البضاعة ومقدارها ونوعها وثمانها وجميع شروط العمل بياناً مضبوطاً .
وتذكر تمر السنوات في الكشف الذي يعطى للعميل وقت التسليم .
إذا لم يحدد المتعاقدان نفس العمل ولا توسط السمسار فيه فدفاثره
المكتوبة على الوجه السابق يانه يجوز تقديمها للحكمة لتكون من أوجه
إثبات الشروط التي حصل بموجبها العمل المذكور .
- مادة ٧٠ - (ق ٢٣ سنة ١٩٠٩) - إذا طلب أحد المتعاقدين من

السياسة صورة ما في دفاترهم بما يختص بالعمل الذي أجروه على ذمة المتعاقدين المذكورين وجب عليهم إعطاؤهم في أى وقت كان .
ويجب عليهم أيضاً أن يقدموا إلى المحكمة ما تتطلبه من الدفاتر والبيانات إذا امتنع السمسار عن إجابة طلب مما ذكر في هذه المادة كان ملزماً بتعويض الخسارة الناشئة عن امتناعه .

مادة ٧٩ - (ق ٢٣ سنة ١٩٠٩) - لايسوغ فتح أى بورصة للتجار بدون تصريح من الحكومة وكل بورصة تفتح بغير هذا التصريح تغفل بالطرق الإدارية .

ويجب أن يكون في كل بورصة لجنة تتأط بها الإدارة ومأمور أو مأمورون من قبل الحكومة لمراقبة تنفيذ اللوائح .

مادة ٧٢ - (ق ٢٣ سنة ١٩٠٩) - أى عمل في البورصة لم يتم طبقاً لأمر عال لا يعتبر صحيحاً قانوناً .

مادة ٧٣ - (ق ٢٣ سنة ١٩٠٩) - الأعمال المضافة إلى أجل المعقودة في بورصة مصرح بها طبقاً لقانون البورصة ولوائحها وتكون متعلقة ببيضائع أو أوراق ذات قيمة مسعرة تعتبر مشروعة وصحيحة ولو كان قصد المتعاقدين منها أنها تؤول إلى مجرد دفع الفرق .

ولا تقبل أى دعوى أمام المحاكم بخصوص عمل يؤول إلى مجرد دفع فروق إذا انمقد على ما يخالف النصوص المتقدمة .

مادة ٧٤ - (ق ٢٣ سنة ١٩٠٩) - لا تتعد أعمال البورصة انعقاداً صحيحاً إلا إذا حصلت بوساطة السياسة المدرجة أسماؤهم في قائمة تحررها لجنة البورصة .

ولا يجوز للسمسار أن يقوم مقام أحد المتعاقدين في العمل المعقود بمعرفته إلا بتصريح خاص يعطى إليه بالكتابة وقت استلام الأمر .
وإذا ثبت أن سمسارا قام مقام أحد المتعاقدين بدون تصريح مستكمل الشروط من عميله فلهذا الأخير الخيار في طلب فسخ الصفقة أو تنفيذها .
مادة ٧٥ - (ق ٢٣ سنة ١٩٠٩) - يشمل الأمر العالي المبين في المادة ٧٢ السالف ذكرها على الأخص ما يأتي :

- (١) تشكيل لجنة إدارة البورصة وبيان اختصاصها .
- (٢) شروط إدراج أسماء السماسرة ، ومندوبيهم الرئيسيين في البورصة .
- (٣) قبول تسعير البضائع ، والأوراق ذات القيمة ، ووضع التسعيرة الرسمية .
- (٤) التصفيات .
- (٥) تأديب السماسرة .

الفصل الثالث - في الرهن

مادة ٧٦ - إذا رهن تاجر أو غيره شيئاً تأميناً على عمل من الأعمال التجارية فيثبت الرهن بالنسبة للمتعاقدين وغيرهم بالطرق المقررة في القانون المدني .

والأوراق المتداولة فيها يثبت رهنها أيضاً بتحويلها تحويلاً مستوفياً

للشرائط المقررة قانونا ومذكورا فيه أن تلك الأوراق سلت بصفة رهن.
أما سندات الشركات التجارية أو المدنية التي يصح التنازل عنها بكتابة
في دفاتر الشركة سواء كانت بسهم أو يخصص في الأرباح أو من السندات
المحررة بأسماء أربابها فيثبت رهنها أيضا بالتنازل عنها بصفة تأمين ويذكر
ذلك التنازل في دفاتر الشركة .

وأما رهن الديون المذكورة في المادة ٤٤٩ هـ من القانون المدني فيثبت
بالنسبة لغير المتعاقدين بالطرق المقررة في المادة المذكورة .

مادة ٧٧ — لا يكون للدائن المرتهن في جميع الأحوال حق الإمتياز
في الشيء المرهون إلا إذا سلم ذلك الشيء إليه أو إلى شخص آخر عينه
المتعاقدان وبقي في حيازة من استلمه منهما ، ويعتبر الدائن حائزا للبضائع متى
كانت تحت تصرفه في مخازنه أو سفنه أو في الكرك أو مودعة في
مخزن عمومي أو متى سلت له قبل وصولها تذكرة شحنها أو نقلها .

مادة ٧٨ — إذا حل ميعاد دفع الدين ولم يوفه المدين جاز للدائن
بعد ثلاثة أيام من تاريخ التنبيه على مدينه بالوفاء خلاف مواعيد المسافة
أن يقدم عريضة للقاضي المعين للأمر الوقتية في المحكمة الكائن محله في
دائرتها ليتحصل منه على الإذن ببيع جميع الأشياء المرهونة أو بعضها
بالمزايدة العمومية على يد سمسار يعين لذلك في الإذن المذكور .

ويكون البيع في المحل والساعة الدين يعينها القاضي المذكور وله أن
بأمر بلصق إعلانات ودرجها في الجرائد إذا اقتضى الحال ذلك .

مادة ٧٩ — كل شرط يرخص فيه للدائن أن يملك الشيء المرهون
أو يتصرف فيه من غير مراعاة للأجراءات المقررة آنفا يعتبر لا غيا .

مادة ٨٠ - تحصيل قيمة الأوراق التجارية المرهونة يكون بمعرفة الدائن المرتهن لها .

الفصل الرابع - في الوكلاء بالعمولة على وجه العموم

مادة ٨١ - الوكيل بالعمولة هو الذي يعمل عملاً باسم نفسه أو باسم شركة بأمر الموكل على ذمته في مقابلة أجرة أو عمولة .

مادة ٨٢ - وهو الملزوم دون غيره لموكله وللمن يتعامل معه وله الرجوع على كل واحد منهما بما يخصه من غير أن يكون لأحدهما طلب على الآخر .

مادة ٨٣ - وإنما إذا عقد الوكيل بالعمولة عقداً باسم موكله بناء على إذن منه بذلك فذلك من الموكل والمعقود معه إقامة الطلب على الآخر . وتراعى فيما للوكيل المذكور من الحقوق وما عليه من الواجبات القواعد المقررة للوكيل فنظ .

مادة ٨٤ - إذا عمل الوكيل بالعمولة عملاً باسم الموكل بغير إذن منه في إظهار اسمه فتراعى في ذلك القواعد المقررة في شأن من يدير أو يعمل عملاً بغير إذنه .

مادة ٨٥ - للوكيل بالعمولة حق الإمتياز على البضائع المرسلة أو المسلة إليه أو المودعة عنده بمجرد الإرسال أو الإيداع أو التسليم وله أيضاً حق حبسها فيقدم على غيره في إستيفاء المبالغ التي أقرضها أو دفعها سواء كان قبل إرسال البضائع أو استلامها أو في أثناء وجودها في حيازته ولا يكون هذا الإمتياز إلا بالشروط المقررة في المادة ٧٧

وتدخل في ديون الوكيل الممتازة الفوائد والعمولة والمصاريف فضلا عن الأصل .

مادة ٨٦ — وللوكيل المذكور أيضا حق الإمتياز على الأوراق التجارية المخصصة لسدائ شيء ما دامت تحت يده وله أيضا حق حبسها .

مادة ٨٧ — إمتياز الوكيل بالعمولة مقدم على جميع الإمتيازات الأخرى .

مادة ٨٨ — إذا بيعت البضائع وسلمت على ذمة الموكل فللوكيل بالعمولة أن يأخذ من ثمنها قيمة دينه بالأولوية والقدم على مداين الموكل المذكور .

مادة ٨٩ — يجوز للوكيل بالعمولة أن يستحصل من القاضى على الإذن ببيع البضائع الموجودة تحت يده لحصوله على دينه إن لم يأذن له موكله بذلك إنما يجب عليه مراعاة الإجراءات المقررة في المادة ٧٨

الفصل الخامس

في الوكلاء بالعمولة للنقل

وفي أمناء النقل والمراكبية ونحوهم

مادة ٩٠ — يجب على الوكيل بالعمولة الذى يتعهد بنقل بضاعة بنفسه وبواسطة غيره برا أو بحرا أن يتخذ في يوميته بيان جنس البضائع مقدارها وكذلك اثمن المقدر لها إذا طلب منه ذلك .

مادة ٩١ - وهو ضامن لسرعة إرسال البضائع والأعيان على قدر الإمكان ولو صولها في الميعاد المعين في تذكرة النقل إلا في حالة القوة القاهرة الثابتة قانوناً .

مادة ٩٢ - وهو ضامن للبضائع والأعيان إذا حصل فيهما تلف أو عدمت ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك في تذكرة النقل أو قوة القاهرة أو عيب ناشئ عن نفس الشيء أو ما لم يقع خطأ أو إهمال من المرسل إنما له الرجوع على أمين النقل إذا كان له وجه .

مادة ٩٣ - ويكون الوكيل الأصلي بالعمولة ضامناً لأفعال الوكيل بالعمولة الذي وسطه وأرسل له البضائع إذا لم يعين التاجر في خطاب الإرسالية المتوسط المذكور فإن عينه فيه فلا يكون الأصل ضامناً لأفعاله

مادة ٩٤ - البضائع التي تخرج من مخزن البائع أو المرسل يكون خطرهما في الطريق على من يملكها ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك إنما يكون له الرجوع على الوكيل بالعمولة وأمين النقل المتعهدين بالنقل .

مادة ٩٥ - تذكرة النقل هي عبارة عن مشاركة بين المرسل وأمين النقل أو بين المرسل والوكيل بالعمولة وبين أمين النقل .

مادة ٩٦ - تذكرة النقل يجب أن تكون مؤرخة وأن يبين فيها جنس ووزن أو حجم الأشياء المراد نقلها فضلاً عن الشروط المتفق عليها بين الطرفين فيما يتعلق بالميعاد المعين للنقل والتعويضات التي تستحق في حالة التأخير

وأن يبين فيها اسم ومسكن الوكيل بالعمولة الذي يحصل النقل بواسطته

واسم من هي مرسله إليه واسم أمين النقل وصفته ومحلّه وأن يبين فيها
أجرة النقل وأن يوضع عليها إمضاء أو ختم المرسل أو الوكيل بالعمولة
وأن يكون على هامشها نياشين ونمر الأشياء المراد نقلها ، ويجوز كتابة
التذكرة المذكورة تحت إذن شخص مسمى أو تحت إذن حاملها أو باسم
شخص معين ويجب على الوكيل بالعمولة أن يقيدها في دفتره بالنهام بدون
تخلل يابض بين الكتابة

مادة ٩٧ - أمين النقل ضامن الأشياء المراد نقلها إذا تلفت أو
عدمت إلا إذا حمل ذلك بسبب عيب ناشئ عن نفس الأشياء
المذكورة أو بسبب قوة قاهرة أو خطأ أو إهمال من مرسلها .

مادة ٩٨ - إذا لم يحصل النقل في الميعاد المتفق عليه بسبب قوة
قاهرة فلا يترتب على التأخير إلزام أمين النقل بتعويضات .

مادة ٩٩ - إستلام الأشياء المنقولة ودفع أجرة النقل مبطلان
لكل دعوى على أمين النقل وعلى الوكيل في ذلك بالعمولة إذا كان العيب
الذى حصل فيها ظاهراً من خارجها ، وأما إذا كان غير ظاهراً فيجوز إثباته
بمعرفة محضر أو شيخ البلد ولكن لا تقبل الدعوى بالعيب المذكور إلا
إذا حصل الإخبار بها في ظرف ثمان وأربعين ساعة من وقت الإستلام
وقدم الطلب للحكمة في ظرف ثلاثين يوماً ويضاف إلى هذين الميعادين
ميعاد مسافة الطريق .

مادة ١٠٠ - إذا حصل الامتناع عن إستلام الأشياء المنقولة أو وقع
نزاع فيه يصير تحقيق حالتها وإثباتها بمعرفة أهل خبرة تعيينهم محكمة المواد الجزئية

ويجوز لهذه المحكمة أن تأمر بإيداع تلك الأشياء أو حجزها ثم نقلها إلى محل مؤتمن كمخزن الجمر وأن تأمر أيضا ببيع جزء منها بقدر أجرة النقل .

مادة ١٠١ — الأحكام التي اشتمل عليها هذا الفصل تسرى على أرباب السفن والعربات العمومية ومصالح السكك الحديدية ونحوهم ممن ينقلون الأموال .

مادة ١٠٢ — إذا ضاعت البضائع المنقولة ولم يسبق بيان قيمتها فتقدر هذه القيمة بمعرفة المحكمة على حسب البيانات المذكورة في تذكرة للنقل وأما إذا كانت قيمتها مبينة فتقبل كافة الأدلة ويجوز للمحكمة أن تعتمد على قول المرسل المؤيد باليمين .

مادة ١٠٣ — إذا وجدت البضائع الضائعة بعد صدور حكم ولو انتهائيا وصار لإثبات قيمتها الحقيقية فيجوز إلزام الخصم الذي تحصل على تعويض أزيد منها بأن يدفع مع وجود ذلك الحكم ضعف الفرق الزائد المعطى له بناء على الحكم المذكور وتضم إلى ذلك المصاريف المنصرفة .

مادة ١٠٤ — كل دعوى على الوكيل بالعمولة وعلى أمين النقل بسبب التأخير في نقل البضائع أو بسبب ضياعها أو تلفها تسقط بمضي مائة وثمانين يوما فيما يختص بالإرساليات التي تحصل في داخل القطر المصري وبمضي سنة واحدة فيما يختص بالإرساليات التي تحصل للبلاد الأجنبية ويبتدىء الميعاد المذكور في حالة التأخير أو الضياع من اليوم الذي وجب فيه نقل البضائع وفي حالة التلف من يوم تسليمها وذلك مع عدم صرف النظر عما يوجد من الغش أو الخيانة .

الفصل السادس - في الكمبيالات

الفرع الأول

في صور الكمبيالات

مادة ١٠٥ - تسحب الكمبيالات من بلد إلى بلد آخر أو إلى نفس البلد المحررة فيه .

ويبين فيها اليوم والشهر والسنة اللاتي تحررت فيها والمبلغ المراد دفعه واسم من يلزمه الدفع والميعاد والمحل اللذان يجب الدفع فيهما .
ويذكر فيها أن القيمة وصلت .

وتكون لحاملها أو تحت إذن شخص ثالث أو إذن نفس صاحبها ويوضع عليها إمضاء الساحب أو ختمه .

وإذا كتب من الكمبيالة عدة نسخ أي نسخة أولى وثانية وثالثة ورابعة وهكذا يذكر في كل واحدة منها عددها وفي هذه الحالة تقوم النسخة الواحدة مقام الجميع كما أن الجميع يقوم مقام نسخة واحدة .

مادة ١٠٦ - لا يذكر في الكمبيالة التي تحت إذن صاحبها وصول القيمة إلا في أول تحويل .

مادة ١٠٧ - يجوز أن تسحب كمبيالة على شخص ويشترط فيها الدفع في محل شخص آخر ويجوز سحبها أيضا بأمر شخص على ذمته .

مادة ١٠٨ - الأوراق الموصوفة بوصف كمبيالة ولم تكن مستوفية

للشروط السالف ذكرها والكمبيالات التي ذكر فيها على غير الحقيقة اسم أو تعتبر صفة سندات عادية إذا كانت مستوفية للشروط اللازمة لهذه السندات . ومع ذلك يجوز نقلها من يد إلى يد بطريق التحويل وتعتبر مثل الأوراق التجارية إذا كتبت بين تجار أو الأعمال التجارية . ولا يجوز لمن علم بذكر شيء من ذلك على غير الحقيقة أن يحتج به على الغير الذي لم يخبر به .

مادة ١٠٩ — إذا حصل من النساء أو البنات اللاتي لسن بتاجرات سحب كمبيالة أو تحويلها أو قبولها باسمهن خاصة ووضعن عليها إمضاءهن فلا يعتبر ذلك عملاً تجارياً بالنسبة لهن .

مادة ١١٠ — الكمبيالات المسحوبة من القصر الذين ليسوا تجاراً أو من عديمي الأهلية والتحاويل والقبول الممضاة منهم تكون باطلة بالنسبة لهم فقط .

الفرع الثاني

في مقابل الوفاء

مادة ١١١ — يعدم مقابل الوفاء موجوداً إذا حل ميعاد دفع الكمبيالة وكان المسحوب عليه مديناً للساحب أو للمسحوب على ذمته بمبلغ مستحق الطلب مساو بالآقل لمبلغ الكمبيالة .

مادة ١١٢ — قبول الكمبيالة يؤخذ منه وجود مقابل وفاؤها عند القابل وعلى الساحب دون غيره أن يثبت في حالة الإنكار سواء حصل

على قبول الكمبيالة أم لا أن المسحوب عليه كان عنده مقابل الوفاء في ميعاد استحقاق دفع قيمتها وإن لم يثبت ذلك فيكون ضامناً للوفاء ولو في حالة عمل البروتستو بعد المواعيد المحددة وإنما إذا أثبت الساحب في الحالة المذكورة أن مقابل الوفاء كان موجوداً في ميعاد استحقاق الدفع واستمر إلى الميعاد الذي كان يجب فيه عمل البروتستو فثبراً ذمته بقدر مبلغ مقابل الوفاء مالم يكن قد استعمل في منفعة .

مادة ١١٣ — يجب على الساحب ولو عمل البروتستو بعد الميعاد المحدد لعمله أن يعطى لحامل الكمبيالة السندات اللازمة لإستحصله على مقابل الوفاء وتكون مصاريف ذلك على الحامل المذكور وأما إذا أفلس الساحب فيجب على وكلاء دائنيه إعطاء تلك السندات .

مادة ١١٤ — مقابل الوفاء الموجود تحت يد المسحوب عليه سواء وجد عنده في وقت تحرير الكمبيالة أو في وقت انتقال ملكيتها لشخص آخر أو بعد ذلك يكون ملكاً لحاملها ولو لم يحصل تعيينه لدفع قيمة تلك الكمبيالة أو لم يحصل القبول من المسحوب عليه .

مادة ١١٥ — إذا أفلس الساحب ولو قبل حلول ميعاد دفع قيمة الكمبيالة يكون لحاملها دون غيره من مزائني الساحب المذكور الحق في الإستيلاء على مقابل الوفاء المعطى للمسحوب عليه بالطرق المقررة في أفلس المسحوب عليه وكان مقابل الوفاء ديناً في ذمته فيدخل مقابل الوفاء المذكور في روكية تفضيلته . وأما إذا كان بضائع أو أعياناً أو أوراقاً ذوات قيمة أو مبالغ ويجوز استردادها بمقتضى المادة ٣٧٦ والمواد التالية لها فيسوغ لحامل الكمبيالة أن يسترد ما يكون من هذا القبيل .

مادة ١١٦ — إذا وجدت عدة كمبيالات وكان مقابل الوفاء واحدا فإعفى ترتيب تواريخ سحبها فيما يتعلق بحقوق كل من حاملها في إستيفاء مطلوه من مبلغ مقابل الوفاء المذكور ويكون حامل الكمبيالة السابق تاريخها على تاريخ الكمبيالات الآخر مقدما على غيره .

الفرع الثالث

في قبول الكمبيالات

مادة ١١٧ — صاحب الكمبيالة والمحيلون المتناقلون لها يكونون مسئولين على وجه التضامن عن القبول والدفع في ميعاد الإستحقاق .

مادة ١١٨ — الإمتناع عن قبول الكمبيالة يصير إثباته بورقة رسمية تسمى بروتستو عدم القبول .

مادة ١١٩ — متى أعلن بروتستو عدم القبول لإعلانا رسميا وجب على المحيلين المتناقلين والساحب على وجه التعاقب أن يقدموا كفيلة ضامنة لدفع قيمة الكمبيالة في الميعاد المستحق فيه الدفع أو يدفعوا قيمتها مع مصاريف البروتستو ومصاريف الرجوع ولا يكون الكفيل متضامنا إلا مع من كفله سواء كان الساحب أو المحيل .

مادة ١٢٠ — من قبل كمبيالة صار ملزوما بوفاء قيمتها ولا يجوز رجوعه عن القبول ولو أفلس الساحب بغير علمه قبل قبوله .

مادة ١٢١ — يلزم أن يوضع على صيغة قبول الكمبيالة إمضاء القابل أو ختمه وتؤدي هذه الصيغة بلفظ مقبول وتكون مؤرخة إذا كانت

الكبيالة بميعاد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من وقت اطلاع القابل عليها وإن لم تؤرخ في هذه الحالة فتصير قيمة الكبيالة مستحقة الطلب في الميعاد المذكور فيها محسوبا في يوم تاريخها .

مادة ١٢٢ — يبين في صيغة قبول الكبيالة المستحقة الدفع في محل غير محل إقامة قابلها المحل الذي تدفع فيه قيمتها أو تحصل فيه المطالبة بها وما ينشأ عنها .

مادة ١٢٣ — لا يجوز تقييد قبول الكبيالة بشرط ما ولكن يجوز أن يكون قاصرا على قدر أقل من مبلغها وفي هذه الحالة يجب على حاملها أن يعمل البروتيسو عن الباقي الزائد عن القدر المقبول .

مادة ١٢٤ — يلزم قبول الكبيالة في وقت تقديمها أو في مدة لا تتجاوز أربعاً وعشرين ساعة من وقت التقديم وإن لم ترد لحاملها بعد الأربع والعشرين ساعة مقبولة أو غير مقبولة كان من حجزها ملزوما بما يترتب على ذلك من التعويضات لحاملها .

الفرع الرابع

في قبول الكبيالة بالواسطة

مادة ١٢٥ — في وقت عمل البروتيسو على كبيالة لعدم قبولها يجوز قبولها من إنسان آخر يتوسط عن صاحبها أو عن أحد المحيلين ويكتب هذا التوسط على الكبيالة ، ويذكر في ورقة البروتيسو ، ويضع عليه المتوسط إمضاءه أو ختمه .

ويجب على المتوسط المذكور أن يعلن ذلك فوراً لمن توسط عنه ،
وإلا فيكون ملزوماً بالمصاريف والتعويضات إذا اقتضاهما الحال .

مادة ١٣٦ — لا تزال حقوق حامل الكمبيالة محفوظة على الساحب
والمحيلين بسبب عدم قبول المسحوب عليه ولو حصل قبولها من متوسط
ولا يجب على المتوسط المذكور أن يدفع المبلغ في ميعاد استحقاق الدفع
إلا بعد عمل بروتستو عدم الدفع في الميعاد المحدد .

فإن دفع قبل عمل البروتستو ضاعت حقوقه على من كانت له منفعة
في عمله على المسحوب عليه في الأصل .

الفرع الخامس

في ميعاد استحقاق دفع قيمة الكمبيالة

مادة ١٣٧ — يجوز سحب الكمبيالة لدفع قيمتها بمجرد الإطلاع
عليها أو بعد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من وقت الإطلاع .

أو بعد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من يوم تاريخها .

أو في يوم مشهور أو معين كيوم عيد أو يوم سوق موسم .

مادة ١٣٨ — الكمبيالة المسحوبة لدفع قيمتها عند الإطلاع عليها
تكون واجبة الدفع بمجرد تقديمها

مادة ١٣٩ — يكون إبتداء ميعاد دفع قيمة الكمبيالة المسحوبة لدفعها
بعد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من وقت الإطلاع عليها معتبراً من
تاريخ قبولها أو من تاريخ عمل بروتستو عدم القبول .

مادة ١٣٠ — تعد أيام الشهر على حسب التقويم الموافق للتاريخ المبين في الكمبيالة .

وإذا كانت الكمبيالة واجبة الدفع بعد شهر أو أكثر من وقت الإطلاع عليها وكان القبول مؤرخا فأيام الشهر تعد على حسب التقويم الموافق للتاريخ المبين في صيغة القبول .

مادة ١٣١ — والكمبيالة المستحقة الدفع في سوق موسم يستحق دفعها في اليوم السابق على اليوم المعين لإنهاء الموسم أو في نفس يوم الموسم إذا كان لا يستمر إلا يوماً واحداً .

مادة ١٣٢ — إذا وافق حلول ميعاد دفع قيمة الكمبيالة يوم عيد رسمي فدفعها يكون مستحقا في اليوم الذي قبله .

الفرع السادس

في تحويل الكمبيالة

مادة ١٣٣ — الكمبيالة المحررة لحاملها تنتقل ملكيتها بمجرد تسليمها أما ملكية الكمبيالة التي يكون دفعها تحت الإذن فتنتقل بالتحويل .

مادة ١٣٤ — يؤرخ تحويل الكمبيالة ، ويذكر فيه أن قيمتها وصلت ، ويبين فيه اسم من انتقلت الكمبيالة تحت إذنه ويوضع عليه إمضاء المحيل أو ختمه .

مادة ١٣٥ — إذا لم يكن التحويل مطابقا لما تقرر بالمادة السابقة فلا يوجب انتقال ملكية الكمبيالة لمن تتحول له بل يعتبر ذلك توكيلا له فقط في قبض قيمتها ونقل ملكيتها لشخص آخر وإنما عليه أن يبين

ما أجراه مما يتعلق بهذا التوكيل وإذا نقل ملكيتها لآخر في هذه الحالة يكون مسؤولاً بصفة محيل .

وصيغة التحويل المتروكة على بياض وقت التحويل يجوز أن تكتب فيما بعد وإنما يلزم أن يكون ما كتب مطابقاً لعمل حصل حقيقة في التاريخ الموضوع في التحويل .

مادة ١٣٦ - تقديم التواريخ في التحاويل ممنوع وإنما حصل بعد تزويراً .

الفرع السابع

في ملزومية صاحب الكمبيالة وقابلها ومحيلها على وجه التضامن وفي الضمان الإحتياطي

مادة ١٣٧ - صاحب الكمبيالة وقابلها ومحيلها ملزمون لحاملها بالوفاء على وجه التضامن .

مادة ١٣٨ - دفع قيمة الكمبيالة فضلاً عن كونه مضموناً بقبولها وتحويلها يجوز ضمانه من شخص آخر ضماناً إحتياطياً ويكون ذلك بكتابة على ذات الكمبيالة أو في ورقة مستقلة أو بمخاطبة .

مادة ١٣٩ - الضمان الإحتياطي يكون عن الساحب أو المحيل ويلزم الضامن إحتياطاً بالوفاء على وجه التضامن بالأوجه التي يلزم المضمون على حسبها ما لم توجد شروط بخلاف ذلك بين المتعاقدين .

مادة ١٤٠ - لا يجوز لضمن صاحب الكمبيالة ضماناً إحتياطياً

أن يحتج بعدم عمل البروتستو إلا في الحالة التي يسوغ فيها للساحب الإحتجاج به .

مادة ١٤١ — يلزم إعلان البروتستو إلى ضامن محيل الكمبيالة ضمانا إحتياطيا كما يلزم إعلانه لنفس المحيل المذكور وإن لم يحصل ذلك سقط حق الرجوع على الضامن .

الفرع الثامن

في دفع قيمة الكمبيالة

مادة ١٤٢ — يلزم دفع قيمة الكمبيالة من صنف النقود المبينة فيها .

مادة ١٤٣ — من يدفع قيمة الكمبيالة قبل ميعاد إستحقاق الدفع يكون مسؤولا عن صحة الدفع .

مادة ١٤٤ — من يدفع قيمة الكمبيالة في ميعاد إستحقاق دفعها بدون معارضة من أحد في ذلك يعتبر دفعه صحيحا .

مادة ١٤٥ — لا يجبر حامل كمبيالة على إستلام قيمتها قبل الإستحقاق .

مادة ١٤٦ — إذا دفعت قيمة الكمبيالة بناء على نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا يكون الدفع صحيحا إذا كانت هذه النسخة المذكورا فيها أن الدفع بناء عليها يبطل ما عداها من النسخ .

مادة ١٤٧ — من يدفع قيمة كمبيالة بناء على نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا بغير إسترجاع النسخة التي عليها صيغة قبوله لا يعد دفعه صحيحا بالنسبة لحامل النسخة التي عليها هذه الصيغة .

مادة ١٤٨ — لا تقبل المعارضة في دفع قيمة كميالة إلا في حالة ضياعها أو تفليس حاملها .

مادة ١٤٩ — إذا ضاعت كميالة ليس عليها صيغة القبول جاز للمستحق قيمتها أن يطالب بوقاؤها بناء على نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا .

مادة ١٥٠ — إذا كانت الكميالة الضائعة عليها صيغة القبول فلا تجوز المطالبة بقيمتها بناء على نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا إلا بأمر من القاضي المعين للأمور الوقتية بشرط أداء كفيل .

مادة ١٥١ — من ضاعت منه كميالة سواء كان عليها صيغة القبول أم لا ولم يمكنه أن يقدم نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا يجوز له أن يطلب دفع قيمة الكميالة الضائعة وأن يتحصل على ذلك بأمر القاضي بعد أن يثبت ملكيته لها بدفاته مع أداء كفيل .

مادة ١٥٢ — وفي حالة الإمتناع عن الدفع بعد المطالبة التي حصلت بمقتضى ما ذكر في المادتين السابقتين يجب على صاحب الكميالة الضائعة أن يحفظ جميع حقوقه بعمل البروتستو ويلزم أن يكون عمله في اليوم التالي ليوم حلول ميعاد دفع قيمة تلك الكميالة ويجب أن يعلن البروتستو إلى الساحب والمحيلين إعلانا رسميا بالأوجه والمواعيد المقررة فيما سيأتى لإعلانه ويجب عليه عمله في الميعاد المذكور ولو لم يمكنه طلب صدور أمر القاضي لعدم كفاية الوقت الذي مضى من عهد ضياع الكميالة .

مادة ١٥٣ — يجب على مالك الكميالة الضائعة أن يطلب من محيلها الأخير إستحصله على نسخة ثانية منها وعلى المحيل المذكور أن يساعده ويأذن له باستعمال اسمه في إجراء اللازم عند محيله الذي انتقلت إليه الحوالة

منه وهكذا من محيل إلى محيل إلى صاحب الكمبيالة وفي هذه الحالة تكون كافة المصاريف على مالك الكمبيالة التي ضاعت منه .

مادة ١٥٤ — تعهد الكفيل المذكور في مادتي ١٥٠ و ١٥١ يبطل بعد مضي ثلاث سنين إذا لم يحصل في أثنائها مطالبة ولا دعوى أمام المحاكم .

مادة ١٥٥ — إذا عرض على حامل الكمبيالة في ميعاد الاستحقاق دفع جزء من قيمتها فلا يجوز له الإمتناع عن استلام ذلك الجزء ولو كان القبول شاملاً لمبلغ الكمبيالة بتمامه وكل ما يدفع من أصل قيمة الكمبيالة تبرأ منه ذمة صاحبها ومحيلها وعلى حاملها أن يعمل البروتستو على ما بقي منها .

مادة ١٥٦ — لا يجوز للقضاة أن يعطوا مهلة لدفع قيمة الكمبيالة .

الفرع التاسع — في دفع قيمة الكمبيالة بالواسطة

مادة ١٥٧ — الكمبيالة المعمول عنها البروتستو يجوز دفع قيمتها من أي شخص متوسط عن صاحبها أو عن أحد محيلها ويصير إثبات التوسط والدفع في ورقة البروتستو أو في ذيلها .

مادة ١٥٨ — من دفع قيمة كمبيالة بطريق التوسط يحل محل حاملها فيحوز ماله من الحقوق ويلزم بما عليه من الواجبات فيما يتعلق بالإجراءات اللازمة إستيفاؤها فإذا حصل هذا الدفع عن الساحب تبرأ ذمة جميع المحيلين أما إذا كان عن أحدهم ففبرا ذمة من بعده منهم .

مادة ١٥٩ — إذا تراحم عدة أشخاص على دفع قيمة الكمبيالة بطريق التوسط يقدم منهم من يترتب على الدفع منه براءة للمسؤولين أكثر من

غيره ، وإذا تقدم لدفعها من كانت مسحوبة عليه في الأصل وعمل عليه البروتيسو لعدم قبوله يكون مقدما على غيره .

الفرع العاشر

فيما لحامل الكمبيالة من الحقوق وما عليه من الواجبات

مادة ١٦ — حامل كمبيالة مسحوبة من الأرض القارة أو من البلاد التي على سواحل البحر الأبيض المتوسط أو من ممالك الدولة العلية ومستحقة الدفع في القطر المصري سواء كان بمجرد الإطلاع عليها أو بعده يوم أو أكثر أو بشهر أو أكثر يجب عليه أن يطلب دفع قيمتها أو قبولها في ظرف ستة أشهر من تاريخها وإلا سقط حقه في الرجوع على المحيلين وكذلك على الساحب إذا كان قد أوجد مقابل الوفاء عند المسحوب عليه أما إذا كانت الكمبيالة مسحوبا من بلاد أوروبا الآخر فيكون الميعاد ثمانية أشهر وإن كانت مسحوبة من أي بلد أبعد من تلك البلاد فيكون الميعاد سنة كاملة . وكذلك يسقط حق حامل الكمبيالة في الرجوع المذكور إذا كانت مسحوبة من البلاد المصرية أو جهاتها التجارية لأجل دفعها في البلاد الأجنبية بمجرد الإطلاع عليها أو بعده يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر ولم يطلب دفع قيمتها أو قبولها في المواعيد المذكورة لكل مسافة من المسافات المتقدمة .

وفي حالة حصول حرب بحرية يزداد على هذه المواعيد مقدارها ومع ذلك لا تخل الأحكام المتقدم ذكرها بالشروط التي تحصل بخلاف ذلك مير آخذ الكمبيالة وساحبها والمحيلين أيضا .

مادة ١٦١ - يجب على كل حامل كميالة أن يطلب دفع قيمتها في يوم حلول الميعاد .

مادة ١٦٢ - الإمتناع عن الدفع يلزم لإثباته بعمل بروتستو عدم الدفع في اليوم التالى لحلول ميعاد الإستحقاق وتزاد عليه مدة المسافة التى بين المحل اللازم عمل البروتستو فيه ومركز المحكمة فإذا كان اليوم التالى لحلول الميعاد يوافق يوم عيد رسمى فيعمل البروتستو في اليوم الذى بعده .

مادة ١٦٣ - عمل البروتستو اعدم القبول أو موته المسحوب عليه أو تفليسه لا يترتب عليه معافاة حامل الكميالة من عمل البروتستو لعدم الدفع وإذا أفلس قابل الكميالة قبل حلول ميعاد إستحقاق دفعها جاز لحاملها أن يعمل فوراً البروتستو . ويرجع بحقوقه على من له الرجوع عليه

وإذا كتب الساحب على الكميالة أن رجوعها يكون بدون مصاريف أغنى ذلك عن عمل البروتستو وعن مراعاة المواعيد المقررة للمطالبة والإجراءات المتعلقة بها وأما إذا كتب أحد المحيلين هذا الشرط فلا يعافى حامل الكميالة من عمل البروتستو ولا من الإجراءات اللازم إستيفاؤها لحفظ حقه في الرجوع على المحيلين السابقين على من كتب الشرط المذكور .

مادة ١٦٤ - يجوز لحامل الكميالة المعمول عنها بروتستو عدم الدفع أن يطالب الساحب وكل واحد من المحيلين بالإنفراد أو جميعهم معا ويجوز أيضا لكل واحد من المحيلين مطالبة الساحب والمحيلين السابقين عليه على الوجه المذكور .

ومطالبة الساحب فقط تبرى. المحيلين ومطالبة أحدهم تبرى. المحيلين بعده الذين لم تحصل مطالبته.

مادة ١٦٥ — إذا طالب حامل الكمبيالة من حولها إليه وكانت مطالبته له بالإنفراد وجب عليه أن يعلن إليه البروتستو المعمول وإن لم يوفه بقيمة الكمبيالة يكلفه في ظرف خمسة عشر يوما التالية لتاريخ البروتستو المذكور بالحضور أمام المحكمة ويزاد على هذا الميعاد مدة المسافة التي بين محل المسحوب عليه ومحل المحيل المذكور.

مادة ١٦٦ — بعد عمل البروتستو عن الكمبيالات المسحوبة من القطر المصرى المستحقة الدفع في الخارج تحصل مطالبة الساحبين والمحيلين المقيمين بالقطر المذكور في المواعيد الآتية يانها :

ثلاثة أشهر لبلاد الدولة العلية الكائنة بقسم أوروبا القارة ولبلاد فرنسا أو إيطاليا أو أستراليا .

وأربعة أشهر لما عدا ذلك من البلاد التي في ساحل البحر المتوسط وبلاد أوروبا .

وسنة لجميع البلاد الأخر ويزاد على هذه المواعيد قدرها في حالة حصول حرب بحرية .

مادة ١٦٧ — إذا طالب حامل الكمبيالة جميع المحيلين والساحب معاً كان له بالنسبة لكل واحد منهم الميعاد المبين في المواد السابقة .

مادة ١٦٨ — لكل واحد من المحيلين حق مطالبة من له الرجوع عليه بالإنفراد أو الاجتماع في عين المواعيد المذكورة وتبتدىء هذه المواعيد بالنسبة له من اليوم التالى لتاريخ تكليفه بالحضور أمام المحكمة .

مادة ١٦٩ — يسقط ما لحامل الكمبيالة من الحقوق على المحيلين بمضى المواعيد السالف ذكرها المقررة لتقديم الكمبيالات المستحقة الدفع بمجرد الإطلاع عليها أو بعده يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر ولعمل بروتيسو عدم الدفع وللطالبية بالضمان على وجه الرجوع .

مادة ١٧٠ — يسقط حق المحيلين أيضا في مطالبة المتنازلين لهم مطالبة على وجه الرجوع بمضى المواعيد السالف ذكرها كل واحد منهم فيما يتعلق به .

مادة ١٧١ — وكذلك يسقط حق حامل الكمبيالة ومحيلها فيما يتعلق بالساحب إذا أثبت الساحب المذكور وجود مقابل الوفاء عند المسحوب عليه في وقت استحقاق الدفع وفي هذه الحالة لا يكون لحامل الكمبيالة حق المطالبة إلا على المسحوب عليه .

مادة ١٧٢ — يزول سقوط الحق المقرر في المواد الثلاث السابقة ويعود لحامل الكمبيالة الحق في مطالبة الساحب أو المحيل إذا وصلت لأحدهما بعد مضى المواعيد المقررة لعمل البروتيسو أو لإعلانه أو للتكليف بالحضور أمام المحكمة المبالغ التي كانت معينة لوفاء قيمة الكمبيالة سواء كان وصولها إلى الساحب أو المحيل المذكور بواسطة حساب أو بطريق المقاصة أو بوجه آخر .

مادة ١٧٣ — يجوز لحامل الكمبيالة المعمول عنها بروتيسو عدم الدفع زيادة على ماله من حق المطالبة على وجه الرجوع أن يحجز منقولات الساحب أو القابل أو المحيل حجزاً تحفظياً بشرط مراعاة الإجراءات المقررة لذلك في قانون المرافعات .

الفرع الحادى عشر

فى البروتستو

مادة ١٧٤ — يعمل كل من بروتستو عدم القبول وبروتستو عدم الدفع على حسب الأصول المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين وإنما لا يعمل البروتستو إلا بعد الإمتناع عن القبول أو الدفع ويصير إثبات الإمتناع المذكور فى محل من كان عليه دفع قيمة الكمبيالة ومن تعهد بدفع قيمتها عند الإقتضاء أو محل من قبل الكمبيالة بطريق التوسط . ويجوز إثبات جميع ذلك فى ورقة واحدة .

مادة ١٧٥ — تشتمل ورقة البروتستو على صورة الكمبيالة حرفيا وصورة صيغة القبول وصورة جميع التحاويل وكافة ما يوجد فيها من الكتابة وعلى التنبيه الرسمى بدفع قيمة الكمبيالة ويذكر أيضا فى تلك الورقة حضور أو غياب من عليه الدفع وأسباب الإمتناع عن الدفع والعجز عن وضع الإمضاء أو الإمتناع عنه والبروتستو الحاصل من المحضر .

وذكر الإعتراف بالدين فى تلك الورقة لا يكون حجة إلا إذا كان بمضى أو مختوما من المعترف .

مادة ١٧٦ — لا تقوم أى ورقة محررة من تجار أو غيرهم بصورة شهادة مقام ورقة البروتستو المراعى فيها الإجراءات المقررة إلا فى حالة ضياع الكمبيالة المنبه عليها فيما سبق .

مادة ١٧٧ — يجب على المحضرين أو الأشخاص المعينين لعمل البروتستات أن يتركوا لمن عملت عليه صورة صحيحة منها وأن يقيدها .

بتمامها يوما فيوما مع مراعاة ترتيب التواريخ في دفتر مخصوص منمر
الصحائف وموضوع عليها العلامة اللازمة ويكون القيد في الدفتر المذكور
على حساب المقرر فيما يتعلق بدفاتر القهرست، وإن لم يفعلوا ذلك فيعاقبوا
بالعزل ويحكم عليهم بدفع المصاريف والتعويضات للأخصام .

الفرع الثاني عشر

في الرجوع

مادة ١٧٨ - يكون الرجوع بسحب كبيالة جديدة على من يرجع
عليه حامل الكبيالة الأصلية .

مادة ١٧٩ - ولا يغني تحرير الكبيالة الجديدة عن استيفاء
الإجراءات المتعلقة بالبروتستو والمطالبة .

مادة ١٨٠ - وكبيالة الرجوع المذكور هي كبيالة جديدة يسحبها
حامل الكبيالة الأصلية على صاحبها أو أحد المحيلين ليتحصل بها على
قيمة تلك الكبيالة الأصلية المعمول عنها البروتستو وعلى المصاريف
التي صرفها والفرق الذي دفعه .

مادة ١٨١ - إذا كانت الكبيالة الأصلية مسحوبة من بلد إلى
بلد آخر فالفرق الذي يطالب به في حالة الرجوع يكون تقديره بالنسبة
لساحبها على حسب فرق السعر بين الجهة التي كانت الكبيالة المذكورة
مستحقة الدفع فيها وبين الجهة التي سحبت منها ، أما بالنسبة لمن يسحب
عليه حامل الكبيالة الأصلية كبيالة جديدة من المحيلين فيكون تقدير الفرق .

على حسب فرق السعر بين الجهة التي كانت الكمبيالة الأصلية مستحقة الدفع فيها وبين الجهة التي حصل فيها التحويل .

مادة ١٨٢ — ترفق الكمبيالة الجديدة بقائمة حساب الرجوع .

مادة ١٨٣ — تشتمل تلك القائمة على أصل قيمة الكمبيالة المعمول عنها البروتستو وعلى مصاريف البروتستو وغيرها من المصاريف القانونية كعمولة البنك وعوائد التمغه وأجرة الخطابات ويبين فيها اسم من سحبت عليه الكمبيالة الجديدة والسعر الذي بيعت به وتوضع عليها شهادة اثنين من التجار وترفق بها الكمبيالة المعمول عنها البروتستو ونفس ورقة البروتستو أو نسخة منها ، وفي حالة ما إذا كانت كمبيالة الرجوع مسحوبة على أحد المحيلين ترفق القائمة زيادة على ما ذكر بشهادة مثبتة لفرق السعر بين الجهة التي كانت الكمبيالة الأصلية واجبة الدفع فيها والجهة التي سحبت منها .

مادة ١٨٤ — لا يجوز عمل قوائم متعددة لحساب رجوع كمبيالة واحدة ويدفع هذا الحساب من محيل إلى محيل بالتسلسل إلى أن يدفع أخيرا من الساحب إنما لا يجوز في أي حال من الأحوال أن يدفع الساحب فرقا أكثر من فرق السعر المقرر في العبارة الأولى من المادة ١٨١

مادة ١٨٥ — كل واحد من المحيلين يلتزم بفرق السعر الذي يترتب على كمبيالة الرجوع التي تسحب منه .

ويكون تقدير ذلك الفرق على حسب فرق السعر بين الجهة التي حصل فيها منه تحويل الكمبيالة الأصلية ، وبين الجهة التي يسحب عليها الكمبيالة الجديدة .

مادة ١٨٦ - لا يجوز جمع فرق الأسعار بأن يضم فرق سعر إلى آخر بل يلتزم كل واحد من المحيلين بفرق واحد فقط وكذا الساحب .

مادة ١٨٧ - فائدة أصل قيمة الكبيالة المعمول عنها بروتيستو عدم الدفع تحسب من يوم البروتيستو .

مادة ١٨٨ - . أما فوائد مصاريف البروتيستو وفرق السعر في الرجوع وغير ذلك من المصاريف المقبولة قانونا فلا تحسب إلا من يوم تقديم الطلب أمام المحكمة طلبا رسميا .

الفصل السابع

في السندات التي تحت إذن وفي السندات التي لحاملها
وغيرها من الأوراق التجارية

مادة ١٨٩ - كافة القواعد المتعلقة بالكبيالات فيما يختص بحلول مواعيد دفعها وبتحاويلها وضمائها بطريق التضامن أو على وجه الإحتياط ودفع قيمتها من متوسط وعمل البروتيستو وكذلك فيما يختص بمالحامل الكبيالة من الحقوق وما عليه من الواجبات وبفرق السعر في حالة الرجوع والفوائد تتبع في السندات التي تحت الإذن متى كانت معتبرة عملا تجاريا بمقتضى المادة ٢ من هذا القانون .

مادة ١٩٠ — يبين في السند الذى تحت إذن تاريخ اليوم والشهر والسنة المحرر فيها والمبلغ الواجب دفعه واسم من تحرر تحت إذنه والميعاد الواجب الدفع فيه ويذكر فيه أن القيمة وصلت وبوضع عليه إمضاء أو ختم من حرره .

وأما السند الذى لحامله فيشتمل على البيانات المذكورة إلا اسم من يدفع إليه المبلغ وتنقل الملكية فيه بدون كتابة التحويل .

مادة ١٩١ — أوراق الحوالات الواجبة الدفع بمجرد الإطلاع عليها والأوراق المتضمنة أمراً بالدفع يجب تقديمها في ظرف خمسة أيام محسوبا منها اليوم المؤرخة فيه إذا كانت مسحوبة من البلدة التى يكون الدفع فيها وأما إذا كانت مسحوبة من بلدة أخرى فيجب تقديمها في ظرف ثمانية أيام محسوبا منها اليوم المؤرخة فيه خلاف مدة المسافة .

مادة ١٩٢ — يجوز إثبات الرجوع الذى يحصل من مستحق تلك الأوراق بجميع الأدلة الجائز قبولها في المواد التجارية إذا حصل منه ذلك في المواعيد المذكورة .

مادة ١٩٣ — إذا أثبت من حرر الحوالة الواجبة الدفع بمجرد الإطلاع عليها أو من حرر الورقة المتضمنة أمراً بالدفع أن مقابل وفائها كان موجودا ولم يستعمل في منفعة لحاملها الذى تأخر في تقديمها تضيع حقوقه التى على محررها المذكور .

الفصل الثامن

في سقوط الحق في الدعوى في مواد الأوراق التجارية بمضى الزمن

مادة ١٩٤ — كل دعوى متعلقة بالكبيالات أو بالسندات التي تحت إذن وتعتبر عملا تجاريا أو بالسندات التي لحاملها أو بالأوراق المتضمنة أمرا بالدفع أو بالحواتات الواجبة الدفع بمجرد الإطلاع عليها وغيرها من الأوراق المحررة لأعمال تجارية يسقط الحق في إقامتها بمضى خمس سنين اعتبارا من اليوم التالي ليوم حلول ميعاد الدفع أو من يوم عمل البروتستو أو من يوم آخر مرافعة بالمحكمة إن لم يكن صدر حكم أو لم يحصل اعتراف بالدين بسند منفرد وإنما على المدعى عليهم تأييد براءة ذمتهم بحلفهم اليمين ، على أنه لم يكن في ذمتهم شيء من الدين إذا دعوا للحلف وعلى من يقوم مقامهم أو ورثتهم أن يحلفوا يمينا على أنهم معتقدون حقيقة أنه لم يبق شيء مستحق من الدين .

الباب الثالث

في الإفلاس

الفصل الأول

في إشهار الإفلاس

مادة ١٩٥ — كل تاجر وقف عن دفع ديونه يعتبر في حالة الإفلاس ويلزم إشهار إفلاسه بحكم يصدر بذلك .

مادة ١٩٦ — الحكم بإشهار الإفلاس يجوز أن يصدر بناء على طلب نفس المدين المفلس أو طلب مدائنيه أو الوكيل عن الحضرة الخديوية أو تصدره المحكمة من تلقاء نفسها .

مادة ١٩٧ — الحكم بإشهار الإفلاس بناء على طلب المدين المفلس يكون بمجرد تقديمه تقريراً إلى قلم كتاب المحكمة الكائن محله في دائرة اختصاصها بأنه وقف عن دفع ديونه .

مادة ١٩٨ — [معدلة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٤] — يجب على كل من أفلس أن يقدم تقريره المذكور في خلال خمسة عشر يوماً من يوم وقوفه عن دفع ديونه وفي حالة إفلاس إحدى شركات التضامن أو التوصية يجب أن يشتمل التقرير المذكور على اسم كل واحد من الشركاء المتضامين وبيان عنوانه .

مادة ١٩٩ — وعلى المفلس أن يرفق بتقريره المذكور الميزانية اللازمة ويذكر فيه الأسباب التي منعت عن تقديمها .

مادة ٢٠٠ — ويلزم أن تشتمل هذه الميزانية على بيان جميع أموال المدين منقولة كانت أو ثابتة وعلى تفويضها وعلى بيان ماله وما عليه من الديون وبيان الأرباح والخسارة وبيان المصاريف وتكون عليها شهادة منه بصحتها وتكون مؤرخة ويضع عليها إمضاءه أو ختمه .

مادة ٢٠١ — فإذا طلب المداينون الحكم بإشهار الإفلاس يقدمون عريضة بذلك إلى المحكمة الابتدائية ، وتسلم إلى قلم كتابها ويقيده فيه ملخصها فوراً .

مادة ٢٠٢ — يلزم أن تشتمل تلك العريضة على إثبات أو بيان الأحوال التي يظهر منها وقوف المدين حقيقة عن دفع ديونه .

مادة ٢٠٣ — يعين رئيس المحكمة متى قدم إليه كاتبها العريضة المذكورة أقرب جلسة للحكم فيها ويطلب حضور المدين في الجلسة المذكورة بخطاب من كاتب المحكمة يسلم إلى محل تجارته .

مادة ٢٠٤ — يجوز لرئيس المحكمة في الأحوال التي تستلزم الاستعجال أن يأمر بوضع الاختام على أموال المدين أو بعمل أى طريقة أخرى من الطرق التحفظية .

مادة ٢٠٥ — إذا كان طلب الحكم بإشهار الإفلاس صادراً من وكيل الحضرة الخديوية يعلن المدين يوم الجلسة الذي عينه رئيس المحكمة للحكم في ذلك ويكون إعلانه باليوم المذكور بخطاب من كاتبها .

مادة ٢٠٦ — يجوز للمحكمة ولو كـل الحضرة الخديوية أن يسمعا أقوال المدين قبل انعقاد الجلسة ، وإذا طلب المدين ذلك منهما وجب عليهما استماعه .

مادة ٢٠٧ - يجوز أن يكون إعلان المدين يوم الجلسة بميعاد أربع وعشرين ساعة ، وفي حالة شدة الاستعجال يجوز أن يكون الإعلان بميعاد أقل من ذلك ولو بميعاد ساعة واحدة .

مادة ٢٠٨ - تحكم المحكمة بإشهار الإفلاس بناء على طلب الوكيل عن الحضرة الخديوية أو من تلقاء نفسها من غير إعلان ولا تحديد ميعاد إذا فر المدين أو أخى ماله بالفعل أو كان آخذاً في إخلاسه .

مادة ٢٠٩ - يجوز إشهار إفلاس تاجر بعد موته إذا مات في حالة وقوفه عن دفع ديونه وإنما لا يصح المحكمة أن تشهر إفلاس هذا التاجر من تلقاء نفسها ولا لوكيل الحضرة الخديوية أو المدائنين أن يطلبوا الحكم بالإفلاس إلا في ظرف السنة التالية للوفاة .

مادة ٢١٠ - وفي هذه الحالة إذا طلب وكيل الحضرة الخديوية أو المدائنون إشهار الإفلاس يسلم خطاب الإعلان أو طلب الحضور أمام المحكمة إلى آخر محل كان مقبلاً فيه المتوفى بدون إحتياج إلى تعيين الورثة .

مادة ٢١١ - الحكم الصادر بإشهار إفلاس تاجر يكون واجب التنفيذ تنفيذاً مؤقتاً .

مادة ٢١٢ - يبين في الحكم الصادر بإشهار الإفلاس الوقت الذي وقف فيه المدين عن دفع ديونه ، وإن لم يبين فيه الوقت المذكور بيانا مخصوصاً يعتبر وقوف المدين عن دفع ديونه من تاريخ صدور الحكم بإشهار الإفلاس وإن صدر ذلك الحكم بعد موت المدين فيعتبر وقوفه عن الدفع من تاريخ الوفاة .

مادة ٢١٣ - ينشر ملخص الحكم الصادر بإشهار الإفلاس بمعرفة وكلاء المداينين في جريدتين تعينان لذلك في نفس الحكم بشرط أن تكونا من الجرائد المعدة للإعلانات القضائية ويلصق أيضا الملخص المذكور في اللوحة المعدة لذلك في المحكمة الكاتبة والجهة التي صار إشهار الإفلاس فيها وفي محكمة كل جهة يكون فيها الدين المفلس محل تجارة .

مادة ٢١٤ - يجوز تعيين وقت الوقوف عن دفع الديون في حكم آخر يصدر بعد الحكم الصادر بإشهار الإفلاس وفي هذه الحالة يطلب حضور جميع الأخصام ذوى الحقوق باعلان ينشر قبل صدور الحكم بتعيين ذلك الوقت بثمانية أيام في الجريدتين المعينتين بمقتضى المادة السابقة ويلصق أيضا الإعلان المذكور في اللوحة المعدة للإعلانات بالمحكمة .

ثم ينشر ويلصق ملخص الحكم المتقدم ذكره بمعرفة وكلاء المداينين في الجرائد واللوحات التي نشر ولصق فيها ملخص الحكم الصادر بإشهار الإفلاس

مادة ٢١٥ - يجوز للمحكمة الابتدائية حال نظرها في قضية معينة والمحاكم التأديبية حال نظرها في دعوة جنحة أو جناية أن تنظر أيضا بطريق فرعى في حالة الإفلاس وفي وقت وقوف المدين عن دفع ديونه إذا لم يسبق صدور حكم بإشهار الإفلاس أو سبق صدوره ولم تعين المحكمة بحكم آخر وقت الوقوف عن دفع الديون .

مادة ٢١٦ - الحكم بإشهار الإفلاس يوجب بمجرد صدوره رفع يد المجلس من تاريخ هذا الحكم عن إدارة جميع أمواله وعن إدارة الأموال التي تؤول إليه الملكية فيها وهو في حالة الإفلاس ويوجب أيضا فرز ركة مداين التركة الآتية للدين عن روكية مداين تفليسته .

مادة ٢١٧ - ولا يجوز من تاريخ الحكم المذكور رفع دعوى بخصوص منقولات المفلس أو عقاره ولا إتمام الاجراءات المتعلقة بدعوى من هذا القبيل مرفوعة من قبل ذلك ولا إجراء الطرق التنفيذية على المنقولات أو العقار إلا في وجه وكلاء المدينين ومع ذلك إذا سبق صدور حكم بنزع عقار من يد المفلس المذكور ويبيعه فيحصل البيع بإذن مأمور التفليسة على ذمة روكية المدينين مع عدم الإخلال بحقوق الإمتيازات والرهن واختصاص المدين بالعقار المملوك لمدينه لوفاء دينه .

مادة ٢١٨ - إذا أقيمت دعوى على التفليسة جاز للمحكمة أن تقبل دخول المفلس فيها بصفة خصم .

مادة ٢١٩ - الدعاوى المتعلقة بنفس المفلس يجوز إقامتها منه أو عليه .

مادة ٢٢٠ - لا يجوز للمدينين أن يقيموا دعوى بإم المفلس إلا بمصاريف من طرفهم ويكون الخطر عليهم ، ويشترط أن يكون ذلك في حضور وكلاء المدينين ويصدر الحكم لهم إذا اقتضاه الحال .

مادة ٢٢١ - يترتب على الحكم بإشهار الإفلاس أن يصير ما على المفلس من الديون التي لم يحل أجل دفعها مستحق الطلب حالا وإذا أفلس من وضع إمضاءه على سند تحت الإذن أو من قبل كميالة أو سحب كميالة لم تقبل فيجب على من عداه من يكون ملزوما بالدين أن يؤدي كفيلا يقوم بالدفع عند حلول الميعاد إن لم يحتر الدفع حالا .

مادة ٢٢٢ - أجرة الأماكن التي تستحق إلى انقضاء مدة الإيجار لا تصير مستحقة الطلب حالا بناء على صدور حكم بإشهار الإفلاس متى

كان مرخصا للمفلس أن يؤجر من باطنه أو أن يتنازل عن إيجاره لغيره فإن لم يكن للمفلس حق الإيجار من الباطن ولا حق التنازل عن الإيجار للغير تحكم المحكمة بفسخ الإيجار وتعين الوقت الذي يتبدى فيه الفسخ المذكور وتقدر التعويض أيضا وتكون المفروشات ونحوها الموجودة بالاماكن المستأجرة ضامنة للأجرة والتعويض .

مادة ٢٢٣ — إذا كان على المفلس دين مؤجل لميعاد أكثر من سنة فللمحكمة أن تعين التدر الواجب قبوله من هذا الدين .

مادة ٢٢٤ — ويكون الإجراء كذلك فيما يتعلق بالإيرادات المقررة مدة الحياة والإيرادات المؤبدة وجميع الديون الواجبة الدفع بتقاسيط معينة بمواعيد يتجاوز استحقاق آخر ميعاد منها سنة واحدة من يوم إشهار الإفلاس .

مادة ٢٢٥ — حصة الدين المعلق وجوبه على شرط تدفع مع أخذ كفيل أو يصير إيداعها بالكيفية التي يعينها مأمور الغليسة .

مادة ٢٢٦ — الحكم بإشهار الإفلاس يوقف بالنسبة لروكية المداينين فقط تشغيل الفوائد لكل دين غير مضمون بإمتياز أو برهن منقولات أو عقار أو بتسجيل حق المداين في إختصاصه بعقار مدينه لحصوله على دينه ، وأما الديون المضمونة بما ذكر فلا يجوز طلب فوائدها إلا من المبالغ المتحصلة من الأموال المخصصة للتأمين .

مادة ٢٢٧ — إذا حصل من المدين بعد الوقت الذي عينته المحكمة أنه وقت وقوفه عن دفع الديون أو في ظرف الأيام العشرة التي قبله عقد نبرع بنقل ملكية منقول أو عقار أو إذا وفي دينا لم يحل أجله بنقود أو بحالة أو ببيع أو بتخصيص مقابل للوفاء أو بمقاصة أو بغير ذلك فيكون

جميع ما أجراه من هذا القبيل لاغيا ولا يعتد به بالنسبة لروكية المدينين وكذلك كل دين حل ميعاده ودفعه بغير نقود ولا أوراق تجارية .
ويكون أيضا لاغيا ولا يعتد به كل رهن عقار من عقارات المدين أو منقول من منقولاته وكل ما يتحصل عليه المدين من الإختصاص بأموال مدينه لوفاء دينه إذا حصل ذلك في المواعيد المذكورة آنفا لوفاء ديون استدانها المدين قبل تلك المواعيد .

مادة ٢٢٨ — وكل ما أجراه المدين غير ما تقدم ذكره من وفاء ديون حل أجلها أو عقد عقود بمقابل بعد وقوفه عن دفع ديونه وقبل صدور الحكم عليه بإشهار إفلاسه يجوز أخكم ببطالته إذا ثبت أن الذي حصل على وفاء دينه أو عقد معه ذلك العقد كان عالما باختلال أشغال المدين المذكور .

وفي كل الأحوال يجب أن يحكم ببطلان تلك العقود إذا كان القصد منها إخفاء هبة أو حصول منفعة زائدة عن المعتاد لمن عقد مع المفلس المذكور .

مادة ٢٢٩ — ويحكم ببطلان كل عقد بنقل الملكية على وجه التبرع في أى وقت حصل إذا كان المفلس عالما في ذلك الوقت بقرب وقوع أشغاله في سوء أخال ولو كان الذي حصل له التبرع لم يعلم ذلك إلا إذا كان التبرع هبة زواج لا مباينة فيها .

مادة ٢٣٠ — وكذلك يصير إلغاء جميع الأعمال والمشارطات وفي أى وقت وقعت إذا ثبت أنها حصلت من الطرفين مع سوء القصد سوء القصد لإضرار المدينين ووجد الضرر بالفعل .

مادة ٢٣١ — حقوق الإمتياز والرهن العقاري المكتسبة من المفلس على الوجه المرعى قانونا يجوز تسجيلها إلى يوم صدور الحكم بإشهار إفلاسه . ومع ذلك يجوز الحكم ببطلان ما يحصل من التسجيلات بعد وقت وقوفه عن دفع ديونه أو في الأيام العشرة التي قبل هذا الوقت إذا مضت مدة أزيد من خمسة عشر يوما بين تاريخ عقد الرهن العقاري أو الإمتيازى وتاريخ التسجيل . ويزاد على المدة المذكورة الميعاد المحدد في القانون لمسافة الطريق بين الجهة التي أكتسب فيها ذلك الحق والجهة التي حصل فيها التسجيل .

مادة ٢٣٢ — إذا دفعت قيمة كميالة بعد الوقت الذي تعين أنه وقت وقوف المفلس عن دفع ديونه وقبل صدور الحكم بإشهار إفلاسه فلا تجوز إقامة الدعوى لأجل استرداد المدفوع إلا على من سحبت الكميالة على ذمته وإذا كان ما دفعت قيمته سنداً تحت إذن فتكون إقامة الدعوى على المحيل الأول ، ويلزم في هاتين الحالتين إثبات أن من طلب منه رد المدفوع كان عالماً بوقوف المفلس عن دفع ديونه في وقت تحرير الكميالة أو السند .

مادة ٢٣٣ — جميع الطرق التنفيذية الحاصلة على منقولات المفلس المعدة لإدارة تجارته لأجل الحصول على أجر الأماكن المؤجرة إليه يصير توقيفها ثلاثين يوماً من تاريخ الحكم بإشهار إفلاسه مع عدم الإخلال بجميع الطرق التحفظية وبالحق الذي يستحق به المالك وضع يده على أماكنه المستأجرة . وفي هذه الحالة الأخيرة يزول التوقيف المذكور من غير احتياج لصدور حكم بإزالته .

الفصل الثاني

في تعيين مأمور التفليسة

- مادة ٢٣٤ — تعيين المحكمة في الحكم بإشهار الإفلاس أحد قضااتها مأموراً للتفليسة ليلاحظ إجراءات وأعمال التفليس .
- مادة ٢٣٥ — ويناط بهذا المأمور تعجيل أشغال التفليسة وملاحظة إدارتها ويقدم للمحكمة التقارير بالمنازعات التي تنشأ عن التفليس .
- مادة ٢٣٦ — لا يقبل التظلم من الأوامر التي تصدر من مأمور التفليسة إلا في الأحوال المبينة في القانون ويرفع التظلم في الأحوال المذكورة إلى المحكمة الابتدائية .
- مادة ٢٣٧ — يصير تحرير تقرير في كل شهر بالتفليس المفتوحة ويقدم إلى المحكمة في أودة مشورتها .
- مادة ٢٣٨ — يجوز للمحكمة أن تستبدل مأمور التفليسة بغيره من القضاة .

الفصل الثالث

في وضع الاختام وفي الأحكام الأولية المتعلقة بشخص المفلس

- مادة ٢٣٩ — تأمر المحكمة في الحكم الصادر بإشهار الإفلاس بوضع الاختام وتأمر عند الإقتضاء في هذا الحكم أو في أي حكم آخر صادر بناء على تقرير من مأمور التفليسة بحبس المفلس أو بالمحافظة عليه بمعرفة ضابط من الضبطية أو بمعرفة أحد مأموري المحكمة .

مادة ٢٤٠ - إذا وفي المفلس بما نص عليه في مادتي ١٩٨ و ١٩٩ ولم يكن محبوسا بسبب آخر وقت إشهار إفلاسه فلا تأمر المحكمة بالمحافظة على شخصه في الحكم الصادر بإشهار الإفلاس ويجوز للمحكمة في جميع الأحوال أن ترفع مؤقتا أو كلية الإجراءات التحفظية التي أمرت بها سواء كان مع أخذ كفيل من المفلس يضمن حضوره متى طلبه وكيل لمداينين أو مع عدم أخذ كفيل .

مادة ٢٤١ - يضع مأمور التفليسة الاختام فوراً على مخازن المفلس ومكاتبه وصناديقه ودفائره وأوراقه وأمتعته وموجوداته وتوضع الاختتام على جميع ذلك بمن يعينه المأمور المذكور عند الإقتضاء من مأموري الحكومة أو مستخدميها ما لم يمكن جرد ما ذكر في يوم واحد . فإذا أمكن الجرد في يوم واحد فيصير الشروع فيه وإستيفائه بدونقطاع وفي حالة تفليس شركة التضامن أو التوصية توضع الاختتام على مركز الشركة الأصلي وعلى المحل المنفصل عنه لكل واحد من الشركاء المتضامين .

مادة ٢٤٢ - يرسل كاتب المحكمة في ظرف أربع وعشرين ساعة إلى الوكيل عن الحضرة الخديوية ملخصا من الحكم الصادر بإشهار الإفلاس مشتملا على المهم من البيانات والأحكام التي في ذلك الحكم وعلى الكاتب المذكور أيضا أن يرسل ملخصا من كل حكم آخر يصدر بعد الحكم بإشهار الإفلاس سواء كان بحبس المفلس أو بالتحفظ عليه أو برفع الإجراءات التحفظية مؤقتا أو كلية .

مادة ٢٤٣ - الأحكام التي تشتمل على الأمر بحبس المفلس أو

بالتحفظ عليه يصير تنفيذها بناء على طلب الوكيل عن الحضرة الخديوية أو وكلاء المداينين .

مادة ٢٤٤ — إذا كانت نقود المفلس الموجودة لا تفي بمصاريف الحكم ومصاريف لصق الإعلانات ونشرها في الجرائد ووضع الاختتام وحبس المفلس فالمصاريف التي تختص بأموري المحكمة تقيد في الحساب والمصاريف الأخر تدفع من المأمور بتحصيل المصاريف القضائية بعد صدور أمر بذلك من مأمور التفليسة ويكون وفاء المبالغ المدفوعة أو المقيدة بالإمتياز من أول مبلغ يتحصل من أموال المفلس .

الفصل الرابع

في تعيين وكلاء المداينين واستبدالهم

مادة ٢٤٥ — تعين المحكمة في حكمها بإشهار الإفلاس وكلاء أو أكثر عن المداينين توكيلاً مؤقتاً .

مادة ٢٤٦ — على مأمور التفليسة أن يدعى فوراً بموجب خطابات وإعلانات تدرج في الجرائد جميع المداينين المذكورة أسماؤهم في الميزانية أو المظنون أنهم مداينون لإجتماعهم في يوم معين تحت رئاسته بمساء لا يتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ الحكم بإشهار الإفلاس .

مادة ٢٤٧ — ويكتب محضر بأقوال وملاحظات المداينين ويقدم إلى المحكمة وهي تبتقي الوكلاء الأول في وظائفهم بناء على تقرير من مأمور التفليسة أو تعين وكلاء آخر بدلهم .

مادة ٢٤٨ — الوكلاء المعينون عن المداينين على هذا الوجه يكونون وكلاء قطعيين ولكن يجوز للمحكمة أن تستبدلهم في الأحوال وبالكيفيات الآت يانها فيما بعد .

مادة ٢٤٩ — يجوز في كل وقت إبلاغ عدد وكلاء المداينين إلى ثلاثة ويصح إنتخابهم من الأجانب عن الروكية ويجوز لهم أيا كانت صفتهم أن يأخذوا بعد أداء حساب إدارتهم تعويضا تعينه المحكمة لهم بناء على تقرير من مأمور التفليسة .

وتجوزا لمعارضة في تقرير التعويض المذكور من أى شخص ذي شأن في ذلك إذا حصلت في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ التقدير .

مادة ٢٥٠ — لا يجوز أن يعين وكيل عن المداينين عن كان فريبا أو صهراً للنفلس إلى الدرجة السادسة بدخول الغاية .

مادة ٢٥١ — إذا اقتضى الحال استبدال واحد أو أكثر من الوكلاء أوضم وكيل أو أكثر إياهم يعرض ذلك مأمور التفليسة إلى المحكمة وهي تعين من يلزم تعيينهم بدون إحتياج لجمع المداينين ثانيا .

مادة ٢٥٢ — إذا تعينت عدة وكلاء لا يجوز لهم إجراء أى عمل إلا بإجتاعهم معا عدا الحالة التى يأذن فيها مأمور التفليسة لواحد منهم أن يعمل تحت مسؤولية شخصه عملا معيناً أو عدة أعمال معينة فينمرد حينئذ في إجراء ذلك .

مادة ٢٥٣ — يجوز لوكلاء المداينين أن يوكلوا بعضهم بعضا في العمل .

مادة ٢٥٤ — وهم متضامنون فيما يتعلق بإجراءات إدارتهم .

مادة ٢٥٥ — إذا حصل التشكى في أى عمل من أعمال الوكلاء .

يحكم فيه مأمور التفليسة في مدة ثلاثة أيام ويجوز التظلم من الحكم المذكور أمام المحكمة الابتدائية .

مادة ٢٥٦ — يجوز لمأمور التفليسة أن يطلب من المحكمة بناء على التški الواقع من المفلس أو من بعض المداينين عزل واحد من الوكلاء أو أكثر .

مادة ٢٥٧ — إذا لم يحصل من مأمور التفليسة في ظرف ثمانية أيام ما يلزم في شأن التški المقدم له بقصد عزل الوكلاء أو حصل منه رفضه يجوز رفع هذا التški إلى المحكمة وهي تسمع في أودة مشورتها تقرير مأمور التفليسة وأقوال الوكلاء وتحكم بعد ذلك بالجملة في طلب العزل .

مادة ٢٥٨ — يجوز للمحكمة إذا لم تجد خطأ من الوكلاء أن تأمر باستبدالهم فقط إذا رأت في ذلك نفعا للمداينين .

الفصل الخامس

في وظائف وكلاء المداينين

الفرع الأول

في القواعد العمومية

مادة ٢٥٩ — إذا لم توضع الاختتام قبل تعيين وكلاء المداينين فالوكلاء المذكورون يطلبون من مأمور التفليسة وضعها .

مادة ٢٦٠ — يجوز أيضا لمأمور التفليسة بناء على طلب وكلاء

المداينين وعلى حسب مقتضيات الأحوال أن يعافهم من وضع الاختام على الأشياء الآتى يانها أو يأذن لهم برفع الاختام عنها :

(أولا) ملابس المفلس ومنقولاته والأشياء الضرورية له ولعائلته وبسبب جميع ذلك إليه بموجب قائمة محررها وكلاء المداينين ويصدق عليها مأمور التفليسة .

(ثانيا) الأشياء القابلة لتلف قريب أو نقص في القيمة قريب الحصول .
(ثالثا) الأشياء اللازمة لتشغيل محال التجارة متى كان انقطاع تشغيل تلك المحال تنشأ عنه خسارة على المداينين .

وفي الحالة الثانية والثالثة يصير جرد الأشياء المذكورة وتقويمها بمعرفة وكلاء المداينين بحضور مأمور التفليسة أو من ينتدبه لذلك وتوضع إمضاء من يحضر منهما على قائمة الجرد .

مادة ٢٦١ - بيع الأشياء القابلة لتلف قريب أو نقص في القيمة قريب الوقوع والأشياء التي يستلزم حفظها مصاريف يكون بامر مأمور التفليسة بناء على طلب وكلاء المداينين .

مادة ٢٦٢ - يجوز لوكلاء المداينين الإستمرار على تشغيل محل التجارة بأنفسهم أو بواسطة شخص آخر يقبله مأمور التفليسة ويكون التشغيل تحت ملاحظته .

مادة ٢٦٣ - لا توضع الاختام على الأشياء الآتية أو ترفع عنها لتسلم إلى وكلاء المداينين بعد تحرير قائمة جرد بها وبأوصافها وتبقى تلك القائمة تحت يد مأمور التفليسة :

(أولا) البقار التي يقفل عليها مأمور التفليسة .

(ثانيا) الأوراق التجارية والسندات التي يكون ميعاد استحقاقها قريب الحلول أو التي تحتاج للقبول وتسلم إلى الوكلاء ليطلبوا تحصيلها أو يسعوا السعى اللازم في شأنها .

مادة ٢٦٤ - الخطابات أو التلغرافات الواردة باسم المفلس تسلم إلى الوكلاء وهم يفتحونها ويجوز للمفلس أن يحضر فتحها إن كان حاضرا وقت ذلك .

مادة ٢٦٥ - يجوز للمفلس أن يتحصل من أموال تفليسته على ما يقوم بمعيشته مع عائلته ويصير تقدير ذلك بمعرفة مأمور التفليسة بعد سماع أقوال الوكلاء ويجوز النظم من هذا التقدير إلى المحكمة من أى إنسان له شأن في ذلك .

مادة ٢٦٦ - على الوكلاء أن يطلبوا المفلس عندهم لقطع حساب الدفاتر وتقليها بحضوره أو لإبداء ما يلزم من الإيضاحات وإن لم يحضر بعد الطلب ينبه عليه تنبيها رسميا بالحضور في ظرف مدة لا تزيد عن ثمان وأربعين ساعة وإنما إذا كانت له أعذار ثابتة مقبولة عند مأمور التفليسة فيجوز له أن يقيم وكلاء يتوب عنه في الحضور ويجوز للمحكمة أن تأمر بحبسه في حالة إمتناعه عن الحضور بعد التنبيه عليه بذلك تنبيها رسميا .

مادة ٢٦٧ - إذا لم يقدم المفلس ميزانية حسابه وجب على الوكلاء أن يحرروها فورا بواسطة دقائره وأوراقه والإيضاحات التي يتحصلون عليها ثم يقدموا تلك الميزانية للمحكمة .

مادة ٢٦٨ - مأمور التفليسة مأذون بسماع أقوال المفلس وكتبته ومستخدميه وأى إنسان غيرهم فيما يتعلق بعمل الميزانية وفي أسباب وأحوال التفليس .

مادة ٢٦٩ - إذا حكم بإشهار إفلاس تاجر بعد موته أو مات بعد الحكم بذلك جاز لأولاده أولورثته ولأرملته أن يحضروا بأنفسهم أو يوكلوا من ينوب عنهم فيما يتعلق بعمل الميزانية وبجميع أعمال التخليص .

الفرع الثاني

في رفع الاختام وفي الجرد

مادة ٢٧٠ - تحرر قائمة الجرد نسختين بحضور كاتب المحكمة وهو يضع إمضاءه على كل جرد يحصل عقب رفع الاختام وتسلم إحدى النسختين إلى المحكمة في ظرف أربع وعشرين ساعة وتبقى النسخة الأخرى تحت يد المكلاء ويحوز لهم أن يستعينوا بمن يختارونه في تحرير القائمة المذكورة وتقويم الأشياء ويذكرون في تلك القائمة الأشياء التي لم توضع عليها الاختام أو رفعت عنها .

مادة ٢٧١ - إذا حكم بإشهار إفلاس تاجر بعد موته ولم تعمل قائمة الجرد قبل الحكم المذكور أو مات المدلس قبل إفتتاح الجرد يصير الشروع في عمل القائمة المذكورة فوراً على حسب الأصول المقررة في المواد السابقة ويكون ذلك بحضور الورثة أو بعد طلب حضورهم طلباً رسمياً .

مادة ٢٧٢ - يجب على وكلاء المداينين في جميع المقاييس أن يسلموا إلى مأمور التخليص في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ الحكم بإشهار الإفلاس ملخصاً أو حساباً إجمالياً مشتملاً على بيان ماهو ظاهر لهم مما

للتفليسة أو عليها وعلى بيان الأسباب المهمة التي نشأ عنها التفليس وعلى بيان أحواله ونوعه الظاهر لهم .

مادة ٢٧٣ - وإذا ظهر لهم أى أمر مهم يختص بتلك الأحوال يلزمهم أيضا أن يقدموا للأمور المذكور ملخصا جديدا به .

مادة ٢٧٤ - على مأمور التفليسة أن يرسل فورا تلك الملخصات مع ملاحظاته إلى الوكيل عن الحضرة الخديوية فإن لم تسلم له من وكلاء المداينين في المواعيد المقررة وجب عليه أن يخبر بذلك الوكيل عن الحضرة الخديوية ويبين له أسباب التأخير .

مادة ٢٧٥ - يجوز الوكيل عن الحضرة الخديوية أن يتوجهوا إلى محل المفلس ويحضروا في عمل قائمة الجرد ولهم في كل وقت أن يطلبوا إيضاحات عن حالة التفليس وكيفية إدارة وكلاء المداينين وأن يطلعوا على جميع الأوراق والدفاتر والسندات المتعلقة بالتفليس .

الفرع الثالث

في بضائع المفلس وأمتعته وتحصيل الديون المطلوبة له

مادة ٢٧٦ - بعد تمام الجرد تسلم بضائع المفلس ووثوقه وسندات مطلوباته ودفاتره وأوراقه وأمتعته ومنقولاته إلى وكلاء المداينين ويكتبون التعهد بها في ذيل قائمة الجرد .

مادة ٢٧٧ - ويستمر الوكلاء على تحصيل مطلوبات المفلس بملاحظة مأمور التفليسة .

مادة ٢٧٨ - يجوز للمأمور التفليسة أن يأذن للوكلاء ببيع منقولات المفلس وبضائعه ومحل تجارته وعليه أن يأمر بأن البيع يكون بالتراضي أو بالمزايدة العمومية على يد السماسرة أو على يد واحد من أرباب الوظائف العمومية أو بالأوجه المبينة في قانون المرافعات فيما يختص ببيع الأشياء الواقع عليها الحجز .

مادة ٢٧٩ - يجوز لوكلاء المداينين بعد طلب حضور المفلس طلبا رسميا أن يهوا بطريق الصلح جميع المنازعات التي يكون للروكية شأن فيها ولو كانت تلك المنازعات متعلقة بالحقوق أو الدعاوى المختصة بالعقارات وإذا كانت قيمة ما حصل فيه الصلح غير معينة أو كانت تزيد من ألف قرش فلا يكون الصلح نافذا إلا بعد التصديق عليه من المحكمة .

مادة ٢٨٠ - يكلف المفلس بالحضور أمام المحكمة وقت التصديق على الصلح فإذا حصلت منه معارضة كان ذلك كافيا لمنعه إذا كان متعلقا بالعقار .

مادة ٢٨١ - ويجب على وكلاء المداينين أن يودعوا في صندوق المحكمة النقود المتحصلة من اشغال التفليسة بعد إستئزال المبلغ المخصص من مأمور التفليسة للبصاريف المعتادة ولا يجوز أخذ تلك النقود من الصندوق إلا بأمر المأمور المذكور .

مادة ٢٨٢ - ويجب عليهم أن يثبتوا لمأمور التفليسة إيداع النقود المذكورة في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ تحصيلها وإن تأخروا عن ذلك ألزموا بنفوائد المبالغ التي لم يودعوها .

مادة ٢٨٣ - يجوز لمأمور التفليسة في أى وقت كان أن يأمر

بالتوزيع على أرباب الديون التي صار تحقيقها ويكون التوزيع بموجب
قائمة تخصيص محررها وكلاء المداينين ويصدر عليها أمر المأمور المذكور
بالتوزيع وإنما عليه أن يبقى مبلغا كافيا للديون المتنازع فيها .

مادة ٢٨٤ — يجوز لكل ذي حق أن يطلب هذا التوزيع ولا يصح
الإمتناع عن إجرائه متى كان المبلغ المتحصل الخالي عن العوائق يوفي يقينا
خمس في المائة من الديون .

مادة ٢٨٥ — إذا كان المفلس مطلق السبيل يجوز للوكلاء أن يستخدموه
لتسهيل عمل إدارتهم وإرشاده لهم وعلى مأمور النفيسة أن يعين شروط
استخدامه في ذلك .

الفرع الرابع

في الأعمال التحفظية

مادة ٢٨٦ — يجب على وكلاء المداينين من وقت توظيفهم إجراء
جميع ما يلزم لحفظ حقوق المجلس التي على مدينه .

مادة ٢٨٧ — ويجب عليهم أيضا إجراء قيد ملخص الحكم الصادر
بالإفلاس و قلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائنة في دائرتها عتبارات
المفلس ويلزم أن يكون ذلك في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ
توظيفهم .

الفرع الخامس

في تحقيق الديون التي على المفلس

مادة ٢٨٨ — يجب على المدينين ولو كانوا ممتازين أو أصحاب رهون على عقار أو منقول أو متحصلين على الإختصاص بعقارات المفلس وفاء ديونهم أن يسلموا من تاريخ الحكم بإشهار الإفلاس سنداتهم إلى المحكمة مع كشف بيان ما يطلبونه من المبالغ وعلى كاتب المحكمة أن يحرر بذلك قائمة ويعطيهم وصولات بالإستلام ولا يكون مسئولاً عن السندات إلا في مدة خمس سنين من يوم البدء في عمل محضر تحقيق الديون .

مادة ٢٨٩ — إذا لم يسلم المدينون سنداتهم في وقت إبقاء الوكلاء في وظائفهم أو إستبدالهم بغيرهم بالتطبيق على ما هو مقرر في المادة ٢٤٧ يصير إخبارهم بواسطة إعلانات تنشر في إحدى الجرائد وتعلق في اللوحة المعدة للإعلانات القضائية وبخطابات يحررها كاتب المحكمة إليهم إذا كانوا معروفين بأنه يجب عليهم أن يحضروا بأنفسهم عند وكلاء المدينين أو يرسلوا وكلاء عنهم في ميعاد عشرين يوماً من تاريخ النشر والتعليق والخطابات ويسلموا لوكلاء المدينين سنداتهم مع كشف بيان المبالغ المطالبين بها إن لم يختاروا تسليم سنداتهم لقلم كتاب المحكمة ويعطى لهم وصولات بالإستلام وإذا كان محل بعض المدينين خارجاً عن الجهة التي يكون فيها النظر والحكم في أشغال التفليس فتزاد على ذلك الميعاد مدة المسافة التي بين مركز المحكمة والمحل المذكور .

مادة ٢٩٠ — يبدأ في تحقيق الديون في ظرف الثلاثة الأيام التالية لمضى المواعيد المقررة في المادة السابقة ويصير الإستمرار فيه بدون

انقطاع في المحل واليوم والساعة الاتي يعينها مأمور التفليسة ، ويلزم أن يشتمل الإخبار الذي يحصل المداينين بمقتضى المادة السابقة على بيان المحل واليوم والساعة المذكورة ومع ذلك يطلب حضور المداينين للتحقيق طلباً ثانياً بخطابات يحررها كاتب المحكمة وإعلانات تعلق في اللوحة المعدة للإعلانات القضائية وتنشر في الجرائد .

مادة ٢٩١ — تحقيق الديون المطلوبة لوكلاء المداينين يكون بمعرفة مأمور التفليسة . أما تحقيق الديون الأخر فيحصل بمواجهة المداين أو وكيله مع وكلاء المداينين بحضور المأمور المذكور وهو الذي يحرر محضر التحقيق .

مادة ٢٩٢ — يجب أن يكون التحقيق في يوم واحد إن أمكن ذلك ولا يؤخر إستيفائه إلا في حالة عـدم كفاية الوقت لتحقيق سندات المداينين الذين حضروا في أول جمعية .

مادة ٢٩٣ — يكتب في محضر التحقيق الوقت الذي يكون فيه العود إلى انعقاد الجمعية ويستغنى بذلك عن تكرار طلب الحضور .

مادة ٢٩٤ — يجب على المداينين الذين لم يكن لهم محل في البلدة التي فيها المحكمة أن يعينوا لهم محلاً فيها وإلا لجميع الإعلانات أو الخطابات المختصة بهم يكون إعلانها لهم صحيحاً بتوصيلها إلى قلم كتاب المحكمة .

مادة ٢٩٥ — يجوز لكل مداين تحقق دينه أو اندرج في الميزانية أن يحضر تحقيق الديون وأن يناقض في التحقيقات التي حصلت أو تحصل ولللفلس أيضاً الحق في ذلك .

مادة ٢٩٦ — يبين في محضر التحقيق محل كل من المداينين ووكلائهم

وأوصاف السندات بالإختصار والإيجاز وينذكر فيه ما يوجد بالسندات من الشطب ووضع كلمة فوق أخرى أو زيادة بين السطور وبين أيضا في ذلك المحضر أن الدين مقبول أو منازع فيه .

مادة ٢٩٧ — إذا قبل الدين نكتب على كل سند هذه العبارة :

« قبل في ديون تفليسة فلان مبلغ كذا في التاريخ الفلاني » .

ويضع عليها وكلاء المداينين إمضاءهم ومأمور التفليسة علامته ويكلف المفلس بوضع إمضائه عليها إن كان حاضرا .

مادة ٢٩٨ — يجب على كل مداين في نفس الجلسة التي تحقق فيها دينه أو في ظرف ثمانية أيام بالأكثر بعد تحقيق مطلوبه أن يؤيد أمام مأمور التفليسة أن دينه المذكور حق وصحيح وإلا فلا يكون له نصيب في التوزيع حتى يحصل هذا التأيد ، ويجوز إجراؤه بواسطة وكيل عنه .

مادة ٢٩٩ — إذا حصلت منازعة في الدين يحيل مأمور التفليسة النظر فيها على المحكمة ويعين في محضر التحقيق يوما لرؤيتها بدون إحتياج إلى التكليف على يد محضر بالحضور أمام المحكمة وهي تحكم بناء على تقرير مأمور التفليسة .

ويجوز للمحكمة أن تأمر بتحقيق الوقائع المتنازع فيها أمام مأمور التفليسة وبتكليف الأشخاص الذين يمكنهم إبداء الإيضاحات اللازمة بالحضور أمامه لذلك .

مادة ٣٠٠ — تحكم المحكمة في جميع هذه المنازعات بصفة قضية مستعجلة ويكون ذلك بحكم واحد إن أمكن .

مادة ٣٠١ — يجوز للمحكمة في جميع الأحوال أن تأمر ولو من

تلقاء نفسها بتقديم دفاتر المداين إليها أو باستخراج كشف منها بمعرفة قاضى المواد الجزئية فى الجهة الكائن فيها محل المداين المذكور .

مادة ٣٠٢ — يحكم فى المنازعات الحاصلة فى وقت الاجتماع السالف ذكره ويصير عمل الصلح والتوزيعات الأولية إذا اقتضاهما الحال بدون انتظار إلى المواعيد المعطاة للمداينين المعروفين القاطنين بالبلاد الأجنبية .

مادة ٣٠٣ — ومع ذلك لا يجوز عمل الصلح أو التوزيع إلا بعد خمسين يوماً بالأقل من يوم نشر الحكم الصادر بإشهار الإفلاس بشرط عدم الإخلال بما سيذكر فيما بعد بشأن التوزيعات المختصة بالمداينين القاطنين بالبلاد الأجنبية

مادة ٣٠٤ — إذا رفعت إلى المحكمة المنازعة التى حصلت فى الدين وذكرت فى محضر التحقيق وكانت غير صالحة للحكم فيها حكماً إنتهائياً قبل انقضاء المواعيد المعطاة للمداينين المعروفين القاطنين بالقطر المصرى أو قبل انقضاء الخمسين يوماً السالف ذكرها إذا كانت تلك المواعيد أقل منها تأمر المحكمة على حسب الأحوال إما بانعقاد الجمعية لعمل الصلح أو بتأخير انعقادها .

مادة ٣٠٥ — فإذا أمرت المحكمة بانعقاد الجمعية جاز لها أن تحكم بأن المداين المتنازع فى دينه يقبل مؤقتاً فى المداولات بمبلغ تقدره المحكمة فى الحكم .

مادة ٣٠٦ — وفى حالة ما إذا أقيمت فى شأن الدين دعوى بجناية أو جنحة وكان التحقيق جارياً فيها يجوز أيضاً للمحكمة أن تأمر بتأخير انعقاد جمعية الصلح فإن أمرت بانعقادها لا يسوغ لها أن تحكم بأن يقبل

فيها المداين المقامة تلك الدعوى بشأن دينه قبولاً مؤقتاً ولا يدخل المداين المذكور في اشغال التفليس حتى يصدر الحكم من المحاكم المختصة بالدعوى المتقدم ذكرها .

مادة ٣٠٧ — إذا كان لأحد المداينين امتياز أو رهن عقارى أو حق في الإختصاص بمقاررات المفلس كلها أو بعضها الوفاء دينه وحصلت منازعة في ذلك الإمتياز أو الرهن أو الحق فقط فيقبل المداين المذكور في مداولات التفليس بصفة مداين عادى .

مادة ٣٠٨ — المداينون الذين يقدمون طلباتهم في وقت عمل الصلح أو قبله يصير تحقيق ديونهم وتأيدها في جمعية الصلح والمداينون الذين حضروا في المواعيد يجوز لهم دون غيرهم المنازعة في الديون السابقة فإذا نازعوا فيها أو حصلت منازعة في ديونهم فيصير تقدير الدين المتنازع فيه تقديراً مؤقتاً بمعرفة مأمور التفليسة .

مادة ٣٠٩ — إذا حصلت منازعة في ديون المداينين الذين لم يقدموا طلباتهم في المواعيد فلا يشتركون في الصلح ولا في التوزيع حتى يصدر الحكم في المنازعة ويصير في قوة حكم إنتهائى .

مادة ٣١٠ — إذا قدم بعد رفض الصلح المداينون القاطنون في البلاد الأجنبية طلباتهم في المواعيد المقررة يطلب مأمور التفليسة اجتماع المداينين اجتماعاً جديداً لتحقيق تلك الطلبات ويكون الطلب بإعلانات تنشر في الجرائد وتلصق وبخطابات .

والطلبات المتأخرة عن المواعيد يجوز قبولها في هذه الجمعية وإنما تراعى في ذلك الشروط المذكورة في المادة السابقة .

مادة ٣١١ - لا يجوز تقديم طلبات جديدة في غير الأحوال السالف ذكرها إلا بطريق توقيع الحجز تحت يد وكلاء المداينين مع تكليفهم بالحضور أمام المحكمة بميعاد ثمانية أيام كاملة وتكون بمصاريف توقيع الحجز من طرف أرباب تلك الطلبات ، ويحرر كاتب المحكمة بمصاريف من طرفهم أيضا قبل يوم الجلسة بثلاثة أيام خطابات الإعلان يوم الجلسة إلى المداينين الذين قبلت ديونهم ويجوز لهؤلاء المداينين الدخول في هذه القضية مع عود خطر ذلك عليهم

مادة ٣١٢ - توقيع الحجز من المداينين المستجدين لا يرقف تنفيذ التوزيعات التي أمر بها مأمور التفليسة . ولكن إذا شرع في توزيعات جديدة قبل الحكم في الحجز المذكور يصير إدخالهم فيها بالمبالغ التي تقدرها المحكمة تقديرا مؤقتا ويحفظ ما يخص تلك المبالغ لحين صدور الحكم وإذا أثبتوا بعد ذلك ديونهم فلا يجوز لهم طلب شيء ما من التوزيعات التي أمر بها مأمور التفليسة وإنما يكون لهم الحق في أن يأخذوا من المبالغ الباقية بدون توزيع حصص ديونهم التي كانت تؤول إليهم في التوزيعات السابقة .

مادة ٣١٣ - وفضلا عن المنازعات الجائز حصولها بالكيفيات السالف ذكرها يجوز لكل مداين سواء كان دينه مقبولا أو متنازعا فيه أن ينازع ولو بعد مضي المواعيد المقررة في دين صار تقديمه أو قبوله مالم يسبق صدور حكم بالقبول وصار في قوة حكم إنتهائي وتكون المنازعة في الدين المذكور بدعوى يرفعها ذلك المداين إلى المحكمة مباشرة ولكن لا يترتب عليها توقيف أعمال التفليسة .

ويصير إدخال وكلاء المداينين والمفلس في الدعوى المذكورة .
 مادة ٣١٤ — لا يقبل التنظيم بأي وجه كان من الأحكام والأوامر
 التي تصدر بتأخير انعقاد جمعية الصلح بناء على حصول منازعات أو
 تصدر بعدم التأخير أو بتقدير الديون المتنازع فيها تقديراً مؤقتاً .

الفصل السادس

في الصلح وفي اتحاد المداينين

الفرع الأول

في طلب حضور أرباب الديون واجتماعهم

مادة ٣١٥ — يجب على مأمور التفليسة في ظرف الثلاثة أيام
 التالية للثمانية أيام المقررة لتأييد ثبوت الديون وبعد إعلان الحكم بإشهار
 الإفلاس بخمسين يوماً بالأقل أن يطلب حضور المداينين الذين تحققت
 ديونهم وتأيدت أو قبلت قبولا مؤقتاً للداولة في عمل الصلح ويكون
 هذا الطلب بإعلانات تنشر في الجرائد وتلصق على باب مخزن المفلس
 ومكانه وفي المحل المعتاد لصق الإعلانات فيه بالمحكمة وعلى الأماكن
 المدينة في لائحة اجراءات المحاكم وبين الغرض المقصود من الاجتماع في
 جميع هذه الإعلانات .

مادة ٣١٦ — تتمتع الجمعية تحت رئاسة مأمور التفليسة في المحل
 واليوم والساعة اللاتي يعينها ويحضر في هذه الجمعية المداينون الذين
 تحققت ديونهم وتأيدت أو قبلت قبولا مؤقتاً أو من يكلونه عنهم ويطلب
 حضور المفلس فيها وعليه أن يحضر بنفسه ولا يجوز له أن يرسل وكلاء

عنه فيها إلا لأسباب صحيحة يصدق عليها مأمور التفليس ويقدم وكلاء المدائنين للجمعية تقريراً مشتملاً على بيان حالة التفليس وعلى بيان مآصار إستيفائه من الإجراءات وما حصل من الأعمال . ويصير سماع أقوال المفلس ويسلم وكلاء المدائنين تقريرهم المذكور ممضى منهم إلى مأمور التفليس وهو يحضر محضراً بما قيل في الجمعية وما قر عليه الرأي

الفرع الثاني في الصلح

مادة ٣١٧ - لا يجوز عقد الصلح بين المفلس والمدائنين المتداولين فيه إلا بعد إستيقاء الإجراءات السالف ذكرها ولا يصح الصلح إلا باتحاد رأى أكثر المدائنين بشرط أن يكونوا حائزين ثلاثة أرباع الديون المحققة المؤيدة أو المقبولة قبلاً مؤقتاً بالتطبيق على القواعد المبينة فيها تقدم وإلا كان الصلح باطلاً .

مادة ٣١٨ - لا يكون لأرباب الديون الحائزين لرهن عقار أو الدين تحصلوا على اختصاصهم بعقارات المفلس كلها أو بعض لوفاء ديونهم ولا لأرباب الديون الممتازة أو المضمون برهن منقول رأى في الأعمال المتعلقة بالصلح بسبب ما لهم من الديون المذكورة ولا تحسب ديونهم في مجموع الديون التي تعتبر في صحة الصلح إلا إذا تنازلوا عن رهونهم أو اختصاصهم بالعقارات أو إمتيازهم وإذا شاركوا المدائنين الآخرين في رأى في الصلح فجرد اعطائهم الرأى يعد تنازلاً عن ذلك ولو لم يتم الصلح .

مادة ٣١٩ - يوضع الإمضاء على سند الصلح في نفس جلسته المتعقبة وإلا كان الصلح لاغياً وإذا رضى بالصلح المداينون الحائزون لثلاثة أرباع الديون فقط يصير تأخير المداولة في الصلح ثمانية أيام لا مهلة بعدها ولا عبرة في هذه الحالة بما حصل في الجمعية الأولى في شأن الصلح من التصميمات والقبول .

مادة ٣٢٠ - إذا حكم على المفلس أنه تفالس بالتدليس فلا يجوز عمل الصلح وإذا حصل البدء في تحقيق التفاليس بالتدليس يطلب حضور المداينين واجتماعهم لأخذ القول منهم عما إذا كانوا يريدون أو لا يريدون المداولة في الصلح في حالة الحكم ببراءة المفلس من التدليس وعما إذا كانوا يريدون أو لا يريدون تأخير المداولة فيه إلى أن يحكم في دعوى التدليس وهذا التأخير لا يعتبر إلا إذا كان برأى أكثر المداينين عدداً ومبلغاً كالمقرر في المادة ٣١٧ فإذا كان للمداولة في الصلح وجه بعد انقضاء مدة التأخير تتبع فيها الأحكام المبينة في المادة السابقة .

مادة ٣٢١ - وإذا حكم على المفلس بأنه مفلس مقصر يجوز عمل الصلح إنما إذا حصل البدء في الإجراءات المتعلقة بدعوى التقصير يسوغ للمداينين أن يؤخروا المداولة في الصلح إلى أن يحكم فيها مع مراعاة ما تقرر بالمادة السابقة .

مادة ٣٢٢ - وتجوز المعارضة في الصلح للمداينين الذين لهم قبل حصوله الحق في الإشتراك في عمله أو ثبت لهم هذا الحق بعده ويلزم أن تبين في المعارضة الأسباب المبينة عليها وأن تعلن لوكلاء المداينين والمفلس

في ظرف الثمانية أيام التالية لعمل الصلح وإلا كانت لاغية ويلزم أن تشمل على تكليفهم بالحضور أمام المحكمة في أول جلسة .

مادة ٣٢٣ — إذا لم يعين إلا وكيل واحد عن المدينين وكان معارضاً في الصلح وجب عليه أن يطلب تعيين وكيل جديد ويراعى في حقه الإجراءات المبينة في المادة السابقة .

مادة ٣٢٤ — إذا كان الحكم في المعارضة متوقفاً على الحكم في مسائل خارجة عن خصائص المحكمة بسبب نوعها فتؤخر المحكمة المذكورة حكمها في المعارضة حتى يحكم في تلك المسائل وتعين ميعاداً قصيراً يجب فيه على المدين المعارض أن يقدم تلك المسائل إلى القضاة الذين من خصائصهم الحكم فيها ويثبت ذلك التقديم .

مادة ٣٢٥ — على من يريد التعجيل من الأخصام أن يطلب من المحكمة التصديق على الصلح بعريضة يقدمها إليها وهي تحكم في ذلك بصفة مادة مستعجلة وإنما لا يجوز لها أن تحكم في الطلب المذكور قبل مضي الميعاد المبين في المادة ٣٢٢ .

مادة ٣٢٦ — إذا تقدمت معارضات في أثناء الميعاد المذكور يجوز للمحكمة أن تحكم فيها وفي التصديق على الصلح بحكم واحد معاً فإذا قبلت المعارضة تحكم بإلغاء الصلح بالنسبة لجميع ذوي الشأن فيه . وفي جميع الأحوال يجب على مأمور التفليسة أن يقدم إلى المحكمة قبل صدور حكمها في التصديق تقريراً مشتملاً على بيان صفة التفليس وعلى جواز قبول الصلح أو عدمه .

مادة ٣٢٧ — يلزم أن تمتنع المحكمة عن التصديق على الصلح إذا لم

تزع الأصول المقررة فيما سبق أو إذا ظهرت أسباب تستوجب عدم الصلح مراعاة المصلحة العمومية أو لمصلحة أرباب الديون .

الفرع الثالث

فيما يترتب على الصلح

مادة ٣٢٨ — التصديق على الصلح يجعله نافذاً في حق جميع المداينين سواء كانوا مذكورين في الميزانية أم لا وسواء تحققت ديونهم أم لا وفي حق المداينين القاطنين خارج القطر المصري والمداينين الذين صار قبولهم في مداولات الصلح قبولاً مؤقتاً على حسب المنصوص بالمواد السابقة أيّاً كان المبلغ الذي يتخصص لهم فيما بعد بالحكم الإنتهائي .
ويجب على وكلاء المداينين أن يسجلوا الحكم الصادر بالتصديق في قلم كتاب المحكمة باسم كل واحد من المداينين ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك في نفس عقد الصلح .

مادة ٣٢٩ — تنتهى مأمورية وكلاء المداينين متى صار الحكم الصادر بالتصديق على الصلح في قوة حكم إنتهائي ويسلمون للمفلس حسابهم القطعي بحضور مأمور التفليسة وهذا الحساب تصير المباحثة فيه وقفه إلا إذا وجد شرط بخلاف ذلك في نفس عقد الصلح ويسلم الوكلاء للمفلس جميع أمواله ودفاتره وأوراقه وسنداتة ويعطيهم سنداً بخلو طرفهم ويحرر مأمور التفليسة محضراً بجميع ما ذكر وتنتهى بذلك مأموريته .
وإن حصل نزاع فأمور التفليسة يحيله إلى جلسة المحكمة بدون احتياج إلى التكليف بالحضور وهي تحكم فيه بمجرد الإحالة .

مادة ٣٣٠ - إذا حصل عقد الصلح على ترك المفلس أمواله للداينين فوكلائهم يقدمون الحساب بها في جمعية عمومية ويكون الإجراء في الأموال المتروكة على الأوجه التي ستذكر في حالة اتحاد المداينين .

الفرع الرابع في إبطال الصلح أو فسخه

مادة ٣٣١ - لا تقبل الدعوى بإعلان التصديق على الصلح إلا إذا كانت مبنية على غش ظهر بعد هذا التصديق وكان هذا الغش ناتجاً عن إخفاء مال المفلس أو مبالغاة في ديونه أو إذا كانت تلك الدعوى مبنية على الحكم عليه بأنه تفالس بالتدليس .

ومجرد إبطال الصلح سواء كان بسبب الغش أو الحكم على المفلس بعد التصديق على الصلح بأنه تفالس بالتدليس يبرئ الكفلاء فيه .

مادة ٣٣٢ - إذا لم يوف المفلس بشروط الصلح يجوز طلب فسخه أمام المحكمة بحضور الكفلاء إن كانوا وفسخ الصلح لا يبرئ الكفلاء الذين توسطوا فيه بضمانهم تنفيذه كله أو بعضه .

مادة ٣٣٣ - إذا أقيمت دعوى على المفلس بعد التصديق على الصلح بأنه تفالس بالتدليس وصار حبسه أو وضعه تحت الحفظ فيجوز للمحكمة أن تأمر بما يلزم من الإجراءات التحفظية إنما يجب حتماً إبطال تلك الإجراءات من يوم صدور الأمر بأنه لا وجه للدعوى عليه بذلك أو من يوم صدور الحكم ببراءته .

وتعين المحكمة مأموراً للتفليسة ووكيلاً واحداً أو أكثر عن المداينين مجرد اطلاعها على الحكم الصادر بأن المفلس تفالس بالتدليس أو يحصل ذلك التعيين في نفس الحكم الصادر منها بإعلان الصلح أو فسخه .
ويجوز للوكلاء المذكورين أن يضعوا الاختتام على أماكن المفلس التي يلزم الختم عليها .

وعليهم أن يباشروا بدون تأخير تحقيق جرد الأموال والسندات والأوراق مع مراجعة قائمة الجرد القديمة ويكون ذلك بحضور مأمور التفليسة أو من يعينه لينوب عنه وأن يحرروا قائمة جرد جديدة تكملة للقائمة السابق تحريرها أو ميزانية تكملة للميزانية القديمة إذا اقتضى الحال ذلك .

وإن ظهر مداينون مستجدون فيكلفوا بتقديم طلباتهم على الوجه المنصوص عليه في الفرع الخامس من الفصل الخامس بإعلانات تنشر في الجرائد وتلصق وبخطابات إليهم وتشتمل هذه الإعلانات والخطابات على ملخص الحكم الذي صار تعيين الوكلاء عن المداينين فيه ويحصل الشروع بدون تأخير في تحقيق سندات الطلبات المقدمة بمقتضى هذه المادة ولا يعاد تحقيق الديون السابق قبولها وتأيدها ولكن مع عدم الإخلال برفض أو استئزال أو تنقيص الديون التي دفعت كلها أو بعضها .

مادة ٣٣ — وبعد إتمام الأعمال المذكورة إذا لم يحصل صلح جديد يطلب حضور المداينين واجتماعهم لأجل إبداء رأيهم في ابقاء وكلاء المداينين أو استبدالهم ولا يصير الشروع في التوزيعات إلا بعد انقضاء المواعيد المعطاة لمن كان مقيماً بالقطر المصري من المداينين المستجدين وفي

ظرف خمسين يوماً بالأكثر من تاريخ نشر الحكم الذي صار تعيين الوكلاء فيه .

مادة ٣٣٥ — لا يصير إبطال المعاملات التي تصدر من المفلس بعد الحكم بالتصديق على الصلح وقبل فسخه أو إبطاله إلا إذا حصلت منه بطريق التدليس إضراراً بحقوق المداينين .

مادة ٣٣٦ — المداينون السابقون على الصلح الذي صار فسخه أو إبطاله تعود لهم حقوقهم بتمامها بالنسبة للمفلس وأما بالنسبة لروكة التفليس فلا يجوز لهم الدخول فيها إلا بالحدود الآتية وهي :

إذا كانوا لم يقبضوا شيئاً من القدر الذي تقرر لهم في الصلح فيدخلوا فيها بجميع ديونهم وأما إذا قبضوا شيئاً من القدر المذكور فيدخلوا بجزء من ديونهم الأصلية مقابل للجزء الباقي لهم من القدر المذكور وتتبع الأحكام المذكورة في هذه المادة إذا وقع تفليس ثان بدون سبق إبطال الصلح أو فسخه .

الفرع الخامس

في قفل أعمال التفليس بسبب عدم كفاية مال المفلس

مادة ٣٣٧ — إذا وقفت أعمال التفليس لعدم وجود مال للمفلس كاف لأعمالها سواء كان وقوفها قبل التصديق على الصلح أو قبل اتحاد المداينين يجوز للحكمة بناء على تقرير مأمور التفليس أن تحكم ولو من تلقاء نفسها بقفل أعمال التفليس ويعود بهذا الحكم لكل واحد من

المداينين حق في إقامة دعواه على نفس المفلس .

ويوقف تنفيذ ذلك الحكم مدة شهر من تاريخه .

مادة ٣٣٨ — يجوز للمفلس أو لغيره من أرباب الحقوق أن يتحصل من المحكمة في أى وقت على نقض الحكم المذكور في المادة السابقة إذا أثبت وجود مال كاف لمصاريف أعمال التفليسة أو سلم إلى وكلاء المداينين المبلغ الكافي لها ويجب في جميع الأحوال قبل كل شيء وفاة مصاريف الإجراءات التي حصلت بمقتضى المادة السابقة .

الفرع السادس

في إتحاد المداينين

مادة ٣٣٩ — إذا لم يحصل الصلح بين المفلس والمداينين يكون أرباب الديون بمجرد ذلك في حالة الإتحاد وعلى مأمور التفليسة حينئذ أن يشاورهم بدون تأخير فيما يتعلق بإدارة أشغالها وفي لزوم إبقاء وكلاء المداينين أو استبدالهم ويدخل في هذه المشورة المداينون الممتازون أو الحائزون لرهن عقار أو منقول أو الذين تحصلوا على إختصاصهم بمقاربات المفلس كلها أو بعضها لو فاء ديونهم ويحرر محضر بأقوال المداينين وملحوظاتهم وباطلاع المحكمة عليه تحكم في تلك الأقوال على وجه ما ذكر في المادة ٢٤٧ وعلى الوكلاء الذين يعزلون أن يقدموا إلى الوكلاء المعينين بدلا عنهم حساباتهم بحضور مأمور التفليسة بعد أن يكلف المفلس تكليفا رسميا بالحضور في وقت تقديم تلك الحسابات .

مادة ٣٤٠ — يستشار المداينون لمعرفة ما إذا كان تعيين إعانة للفلس من مال تفليسته ممكناً أم لا فإذا رضى بذلك أكثر المداينين الحاضرين يجوز تعيين مبلغ للفلس ويعرض وكلاء المداينين مقداره على مأمور التفليسة وهو يقرر ما يستصوبه إنما للوكلاء دون غيرهم أن يعارضوا فيما يعينه المأمور المذكور ويرفعوا الأمر في ذلك المحكمة .

مادة ٣٤١ — إذا أفلست شركة تجارية يجوز للمداينين أن لا يقبلوا الصلح إلا مع واحد من الشركاء أو أكثر وفي هذه الحالة تبقى جميع أموال الشركة تحت دائرة اتحاد المداينين وتخرج عنها الأموال الخاصة بمن حصل معه عقد الصلح ولا يجوز أن يشترط في العقد المذكور دفع شيء إلا من الأموال الخارجة عن أموال الشركة والشريك الذي تحصل على صلح خاص به يبرأ من كل تضامن .

مادة ٣٤٢ — ينوب الوكلاء عن جميع المداينين في روكية التفليس ويناط بهم تصفية أموال التفليسة ومع ذلك يجوز للمداينين أن يوكلوهم في استمرار تشغيل تلك الأموال وتعين مدة التشغيل وحدوده في القرار الذي يصدر من المداينين بإعطاء هذا التوكيل وتقدر فيه المبالغ التي يجوز للوكلاء أن يبقوها تحت أيديهم لأجل وفاء المصاريف ولا يعتبر هذا القرار إلا إذا صدر بحضور مأمور التفليسة واتحاد رأى ثلاثة أرباع المداينين عدداً ومبلغاً . وتقبل المعارضة في القرار المذكور من المفلس والمداينين المخالفين لرأى الأكثرية إذا تقدمت في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدور ذلك القرار إنما لا يترتب عليها توقيف تنفيذه .

مادة ٣٤٣ — إذا نشأت عن معاملة الوكلاء ديون زائدة على

أموال التفليسة التي هي تحت دائرة الإتحاد قالمداينون الذين أذنوا بهذه المعاملات يكونون دون غيرهم ملزومين بالزائد على ما يخصهم في أموال التفليسة إنم. لا تخرج ملزوميتهم بذلك عن الحدود المبينة في التوكيل الذي أعطوه ويتخصص هذا الزائد عليهم كل واحد منهم بالنسبة لقدر دينه على التفليسة .

مادة ٣٤٤ — وكلاء المداينين مكلفون بإجراء بيع عقار المفلس وبضائعه وأمتعه وتصفية الديون المطلوبة له أو منه ويكون جميع ذلك تحت ملاحظة مأمور التفليسة بدون إحتياج اطلب حضور المفلس ويجوز لهم أيضاً المصالحة في جميع الحقوق التي تكون للفلس ولو كانت من علة بالعقار بشرط مراعاة القواعد المقررة في مادتي ٢٧٩ و ٢٨٠ ولا يمنعهم من ذلك أي معارضة تحصل من المفلس .

مادة ٣٤٥ — يطلب مأمور التفليسة حضور المداينين الذين هم في حالة الإتحاد ويجمعهم ولو مرة واحدة في السنة الأولى وكذلك في السنين التي بعدها بحسب إقتضاء الحال ويجب على وكلاء المداينين أن يقدموا حسابهم في هذه الجمعيات للمداينين وحينئذ إما أن يصير إبرة وهم في وظائفهم أو استبـ. لهم على حسب ما هو مقرر في مادتي ٢٤٧ و ٢٣٩

مادة ٣٤٦ — متى انتهت تصفية التفليسة يجمع مأمور التفليسة المداينين ويقدم الوكلاء حسابهم في هذا الإجتماع الأخير بحضور المفلس أو بعد تكليفه بالحضور تكليفاً رسمياً .

ويحذر بذلك محضر ويجوز لكل واحد من المداينين أن يدرج فيه أقواله وملاحظاته وبعد انقضاء هذه الجمعية تتحل حالة الإتحاد حتماً .

وإذا حصلت منازعة في حساب الوكلاء يحيلها مأمور التفليسة على جلسة المحكمة بدون إحتياج للتكليف بالحضور أمامها تكليفاً رسمياً .
ويقدم مأمور التفليسة إلى المحكمة في جميع الأحوال تقريراً مشتملاً على بيان أحوال التفليسة ونوع التفليس .

مادة ٣٤٧ - إذا صدر أمر بحبس المفلس وكان محبوساً بالفعل يخلى سبيله متى ثبت في أى وقت أن الوكلاء وصنعوا يدهم على جميع أمواله ودفاتره وتحصلوا منه على سائر البيانات والإيضاحات اللازمة ويجوز للمدائنين وللوكلاء الدخول في المرافعات التي تحصل لصدور الحكم بشأن إخلاء سبيله .

الفصل السابع

في بيان أنواع المدائنين وفي حقوقهم في حالة تفليس مدينهم

الفرع الأول

في شركاء المفلس في الدين وفي الكفلاء

مادة ٣٤٨ - إذا كانت بيد أحد المدائنين سندات دين ممضاة أو محولة أو مكفولة من المفلس وآخرين ملتزمين معه على وجه التضامن ومفلسين أيضاً جاز له أن يدخل في التوزيعات التي تحصل في جميع روكيات تفليساتهم ويكون دخوله فيها بقدر أصل المبلغ المحرر به السند وما يتبعه إلى تمام الوفاء .

ولا حق لتفليسات الملتزمين بدين واحد في مطالبة بعضها بعضاً

بالخصص المدفوعة منها إلا في حالة ما إذا كان مجموع تلك الخصص المدفوعة من روكيات هذه التفليسات يزيد على قدر أصل الدين وما هو تابع له ففي هذه الحالة تعود الزيادة لمن كان من المدينين المفلسين مكفولا من الآخرين على حسب ترتيب إلتزامهم بالدين .

مادة ٣٤٩ — إذا استوفى المداين الحامل لسند متضامن فيه المفلس وغيره بعضاً من دينه قبل الحكم بإشهار الإفلاس فلا يدخل في روكية التفليسة إلا بالباقي بعد استئزال ما استوفاه ويبقى حقه في المطالبة بالباقي محفوظاً له على الشريك أو الكفيل ويدخل الشريك أو الكفيل المذكور في روكية المفلس بقدر ما دفعه وفاء عنه وللمداين مطالبة الشركاء في الدين بتمام دينه ولو حصل الصلح مع المفلس .

الفرع الثاني

في المداينين المرتهنين لمنقول وفي المداينين الذين لهم الإمتياز على المنقولات

مادة ٣٥٠ — مدائنو المفلس الحائزون لرهن منقول حيازة معتبرة قانوناً لا يدرجون في روكية التفليسة إلا لمجرد العلم بذلك .

مادة ٣٥١ — يجوز لوكلاء المداينين أن يستردوا على ذمة التفليسة في أى وقت بإذن مأمور التفليسة المنقولات المرهونة بان يدفعوا الدين الذى عليها إلى المرتهنين .

مادة ٣٥٢ — يجوز للمداين الحائز لرهن منقول أن يبيعه في أى وقت مع مراعاة الإجراءات المبينة في القانون ويجوز لوكلاء المداينين

أن يلزموه بالبيع في ميعاد يعينه مأمور التفليسة وإلا فلهم أخذ الشيء المرهون وبيعه مع عدم الإخلال بما لرب الدين المرتين من الحقوق في الثمن فإذا بيع بشمن زائد على الدين يأخذ الوكلاء هذه الزيادة وإن كان الثمن أقل من الدين يدخل الدائر بالباقي له في روكية التفليسة مع الغرماء بصفة مداين عادى .

مادة ٣٥٣ - الأجر والمأهيات المستحقة في أثناء الستة أشهر السابقة على صدور الحكم بإشهار الإفلاس لمن استخدمهم المنفلس بنفسه من الشغالة والكتابة تكون من جهة الديون المنازاة وكذلك مأهيات الخدمة المستحقة في السنة السابقة على الحكم المذكور .

مادة ٣٥٤ - إذا بيعت منقولات لأحد ثم أشهر إفلاسه فلا يكون للبائع حق في الدعوى بفسخ البيع ولا تجوز له إقامة الدعوى بالإسترداد إلا في الأحوال التي ستذكر بعد .

مادة ٣٥٥ - على وكلاء المداينين أن يقدموا لمأمور التفليسة قائمة بالمداينين المدعين إمتيازاً على المنقولات وبأذن المأمور المذكور عند الاقتضاء بدفع مطلوب هؤلاء المداينين من أول نقود تتحصل ، وإذا حصلت منازعة في الإمتياز فتحكم فيها المحكمة .

الفرع الثالث

في حقوق المداينين المرتنين للعقار والمداينين الذين لهم حق الإمتياز عليه أو الذين تحصلوا على إختصاصهم بعقارات المنفلس كلها أو بعضها لوفاء ديونهم

مادة ٣٥٦ - إذا حصل توزيع ثمن العقارات قبل توزيع ثمن

المنقولات أو حصلاً معاً فالمداينون الذين لهم الإمتياز على العقارات أو المرتهنون لها أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها أو بعضها لوفاء ديونهم ولم يستوفوا حقوقهم من ثمنها يدخلون في توزيع النقود التي لروكية الديون العادية بقدر الباقي لهم مع المداينين الخالين عن الرهن والإمتياز والاختصاص بشرط أن تكون ديونهم سبق تحقيقها وتأيدها على حسب الأصول السابق ذكرها .

مادة ٣٥٧ - إذا حصل توزيع نقود متحصلة من أثمان المنقولات توزيعاً واحداً أو أكثر قبل توزيع أثمان العقارات فالمداينون الذين لهم حق الإمتياز عليها أو المرتهنون لها أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها أو بعضها لوفاء مطلوبهم وتحققت ديونهم وتأيدت بدخلون في توزيع أثمان المنقولات بجميع ديونهم مع عدم الإخلال عند الإقتضاء بما يلزم إرجاعه كما سيذكر في المادة الآتية .

مادة ٣٥٨ - بعد بيع العقارات وتسوية ترتيب درجات المداينين الحائزين لرهنها والمداينين الذين لهم الإمتياز عليها والذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها أو بعضها تسوية قطعية فمن يستحق منهم على حسب ذلك الترتيب أخذ جميع ديونه من أثمانها لا يأخذها إلا بعد استئصال المبالغ التي استلها من أموال روكية الديون العادية والمبالغ المستزلة على الوجه المذكور لا يصير أبقاؤها في روكية المداينين الممازين بل يصير إرجاعها إلى روكية الديون العادية وتوزيعها على أرباب هذه الديون .

مادة ٣٥٩ - أما المداينون الحائزون لرهن العقار أو الذين تحصلوا على اختصاصهم به كله أو بعضه لوفاء ديونهم ولم يستحقوا في توزيع ثمنه على حسب الترتيب السابق ذكره إلا جزءاً من ديونهم فيكون العمل في

حقهم على حسب ما هو آت وذلك أن حقوقهم في روكية الديون العادية يصير تسويتها تسوية قطعية بقدر المبالغ التي تبقى لهم بعد أخذهم ما يخصهم في توزيع ثمن العقار ، وما أخذوه من النقود زيادة عن هذا القدر في التوزيع السابق من أثمان المنقولات يستزل مما يخصهم في ثمن العقار ويصير إرجاعه إلى روكية الديون العادية .

مادة ٣٦٠ — والمدايون الحائزون لرهن العقار أو الذين تحصلوا على اختصاصهم به كله أو بعضه ولم يستحقوا شيئاً أصلاً في توزيع ثمنه على حسب الترتيب السالف ذكره يعتبرون بصفة مدايين بدين عادي .

الفرع الرابع في حقوق الزوجات

مادة ٣٦١ — للزوجة أياً كانت الشريعة المتبعة فيما يتعلق بزواجها أن تأخذ في حالة إفلاس زوجها عين العقارات التي كانت مالكة لها في وقت زواجها وبقيت في ملكيتها وكذلك العقارات التي آلت لها بعد الزواج بالإرث أو بالهبة من غير زوجها .

مادة ٣٦٢ — وكذلك لها أن تأخذ العقارات التي اشترتها باسمها بالنقود الآيلة لها بالإرث أو الهبة المذكورين في المادة السابقة أو بالنقود المتحصلة من أموالها .

مادة ٣٦٣ — ولها أن تأخذ عين المنقولات التي أحضرتها إلى بيت زوجها في وقت الزواج أو اشترتها من مالها أو آلت لها بالإرث أو الهبة متى كانت الملكية فيها باقية لها على حسب الشريعة المتبعة في زواجها .

مادة ٣٦٤ - وإذا كان على عقار الزوجة ديون أو رهون صحيحة سواء التزمت بها بإختيارها أو حكم عليها بها فليس لها أن تطلب أخذ تلك العقارات على حسب ما هو مذكور في مادتي ٣٦١ و ٣٦٢ إلا بشرط عدم الإخلال بما عليها من الديون والرهون .

مادة ٣٦٥ - إذا كان الزوج تاجرا في وقت عقد الزواج أو لم يكن له في هذا الوقت حرفة معلومة وصار تاجرا في السنة التالية له فليس للزوجة أن تطالب التفليسة بالبرعات المندرجة في عقد زواجها كما أنه لا يجوز في هذه الحالة للمداينين أن يتشبهوا فيما تبرعت به الزوجة في العقد المذكور .

الفصل الثامن

في تصفية ثمن المنقولات وفي التوزيع على المداينين

مادة ٣٦٦ - تستنزل من النقود المتحصلة من أثمان المنقولات الرسوم ومصاريف إدارة التفليسة ومن ضمنها أجرة وكلاء المداينين والإعانة التي أعطيت للفلس أو امائلته وكذلك المبالغ المدفوعة للمداينين الممتازين ويوزع الباقي على جميع المداينين بنسبة مقادير ديونهم التي تحققت وتأيدت

مادة ٣٦٧ - ولذلك يسلم وكلاء المداينين في كل شهر إلى مأمور التفليسة قائمة ببيان الحالة التي عليها التفليسة وبيان النقود المودعة في صندوق المحكمة ويأمر المأمور المذكور عند الإقتضاء بإجراء توزيع على المداينين ويعين مقداره ويلاحظ وصول الخبر لهم بذلك جميعا .

مادة ٣٦٨ — لا يصير الشروع في أى توزيع على المداينين القاطنين بالقطر المصرى إلا بعد حفظ الحصة المقابلة لديون المداينين الساكنين خارج القطر المذكور على حسب ما هو مبين في ميزانية المفلس وإذا تراءى أن الديون المذكورة ليست مندرجة في الميزانية على وجه الدقة يجوز للمأمور التفليسة أن يأمر بالزيادة فيما يحفظ وإنما للوكلاء التظلم من ذلك ورفع الأمر إلى المحكمة الابتدائية .

مادة ٣٦٩ — تبقى هذه الحصة مخبوزة في صندوق المحكمة إلى إنقضاء الميعاد المقرر في القانون لتقديم الطلبات من المداينين القاطنين خارج القطر المصرى فإذا لم يجر المداينون المذكورون تحقيق ديونهم على حسب المنصوص في هذا القانون يصير توزيع تلك الحصة على المداينين الذين تحققت ديونهم ويجب أيضا أن تحفظ حصة في مقابلة الديون الحاصلة فيها المنازعة ولم يصدر بقبولها حكم قطعى .

مادة ٣٧٠ — لا يدفع وكلاء المداينين شيئا لدائن إلا بعد إبراز السند المثبت للدين ويكتبون على السندات المبالغ التى دفعوها أو التى أذن مأمور التفليسة بدفعها ومع ذلك إذا لم يمكن إبراز السند يجوز لمأمور التفليسة أن يأذن بالدفع بناء على محضر تحقيق الديون بعد إطلاع عليه وفي جميع الأحوال على الدائن أن يحرر سندا لاستلام على هامش قائمة التوزيع

مادة ٣٧١ — يجوز للمداينين الذين في حالة الإلتحاد أن يطلبوا بعد استقرار رأيهم بالأكثرية المقررة للصنع الإذن لهم بأن يتراضوا مع أولى الشأن فيما لم يتحصلوا على استخلاصه من حقوق المفلس ودعاويه كلها أو بعضها أو بأن ينقلوها إلى الغير بشرط طلب حضور المفلس أمام المحكمة

طلبا رسميا وفي هذه الحالة يجب على وكلاء المداينين إجراء جميع ما يلزم لذلك ويجوز لكل مداين والمفلس أيضا أن يطلب من مأمور التفليسة اجتماع المداينين المذكورين لأجل المداولة وإعطاء الراى منهم فى شأن طلب الإذن المذكور .

الفصل التاسع

فى بيع عقارات المفلس

مادة ٣٧٢ - لا يمنع الإفلاس من إجراء بيع عقارات المفلس أن صدر قبل حكم إشهار الإفلاس بنزعها من يده وبيعها .

مادة ٣٧٣ - لا يجوز نزع عقارات المفلس من يده وبيعها بعد صدور الحكم بإشهار إفلاسه إلا بناء على طلب المداينين المرتنين لها أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها أو بعضها لوفاء ديونهم .

مادة ٣٧٤ - إذا لم يبدأ فى الإجراءات المتعلقة بنزع عقارات المفلس من يده وبيعها قبل الوقت الذى صار فيه المداينون فى حالة الإتحاد فلوكلأ المداينين فقط الحق فى إجراء ما يلزم لبيعها ويجب عليهم الشروع فى ذلك فى ظرف الثمانية أيام التالية للوقت المذكور بإذن مأمور التفليسة مع مراعاة الأصول المقررة فى قانون المرافعات فى المواد المدنية .

مادة ٣٧٥ - إذا بيعت عقارات المفلس بالمزاد بناء على طلب وكلاء المداينين فلا تجوز المزايدة بعد ذاك على المزاد المذكور إلا بالشروط والأوجه المبينة فى قانون المرافعات

الفصل العاشر

في الإسترداد

مادة ٣٧٦ - يجوز في حالة التفليس لمالك الكمبيالات وغيرها من الأوراق التجارية أو السندات التي توجد بعينها تحت يد المفلس وقت تفليسه ولم تدفع مبالغها أن يستردها إذا كان تسليمها للمفلس بقصد تحصيل مبالغها بطريق التوكيل وحفظ تلك المبالغ تحت تصرف المالك المذكور أو كان تسليمها له لوفاء أشياء معينة فإذا بيعت تلك الكمبيالات أو الأوراق أو السندات قبل التفليس وكان ثمنها موجودا تحت يد المفلس بصفة ودیعة جاز أيضا استرداد الثمن .

مادة ٣٧٧ - يجوز أثبات تسليم الأوراق التجارية بقصد تحصيل مبالغها بطريق التوكيل ولو كان عليها تحويل مستوفى .

مادة ٣٧٨ - ومع ذلك لا يجوز الإسترداد إذا درج المبلغ في حساب جار وقبل المسترد هذا الحساب .

مادة ٣٧٩ - ويجوز أيضا استرداد ما يكون موجودا بعينه من البضائع كلها أو بعضها تحت يد المفلس أو تحت يد غيره على ذمته إذا كان المالك سلمها للمفلس على سبيل الوديعة أو لأجل بيعها على ذمة مالكها ولو مع شرط ضمان الدرك فيها على المفلس .

مادة ٣٨٠ - ويجوز أيضا استرداد البضائع التي يكون المفلس اشتراها على ذمة المسترد .

مادة ٣٨١ - إذا باع المفلس البضائع المسلمة إليه من طرف المالك

ولم يستوف من المشتري ثمنها كله أو بعضه بنقود أو بورقة تجارية محررة باسمه أو تحت إذنه أو بمقاصة في الحساب الجارى بينه وبين المشتري يجوز استرداد كل الثمن أو بعضه على حسب ما ذكر .

مادة ٣٨٢ - يجب على المسترد أن يدفع ما يكون مستحقا للوكلاء بالعمولة ولمن أقرض مبلغا على رهن البضائع له مع اعتقاد ملكيتها للفلس .

مادة ٣٨٣ - يجوز استرداد البضائع المرسلة للفلس المبيعة اليه مادامت لم تسلم إلى مخازنه ولا مخازن الوكيل بالعمولة المأمور ببيعها على ذمته إذا كان الفلس المذكور لم يدفع ثمنها كله ولو تحررت به منه ورقة تجارية أو دخل في الحساب الجارى بينه وبين البائع له .

مادة ٣٨٤ - ومع ذلك لا يقبل طلب رد البضائع إذا كان الفلس باعها قبل وصولها وكان البيع بدون تدليس بناء على قائمتها الدالة على ملكيته لها وتذكرة إرساليتها أو بناء على القائمة المذكورة وتذكرة النقل بشرط أن يكون موضوعا على كل منهما إمضاء المرسل .

مادة ٣٨٥ - ويكون الإجراء كذلك فيما يختص بالبضائع المرسلة من طالب الرد بناء على أمر الفلس إلى من اشتراها من الفلس المذكور .

مادة ٣٨٦ - ويجب على المسترد أن يؤدي ما قبضه على الحساب إلى روكية التفليسة .

مادة ٣٨٧ - إذا كانت البضائع المبيعة للفلس لم تسلم إليه ولم ترسل له ولا لإنسان آخر على ذمته يجوز لبائعيها الإمتناع عن تسليمها .

مادة ٣٨٨ - لوكلاء المداينين في الأحوال الميينة في المادة ٣٨٣ وما بعدها الحق في أن يطلبوا بناء على إذن مأمور التفليسة تسليم البضائع

إليهم بشرط أن يدفعوا لباثعها ثمنها المتفق عليه بينه وبين المفلس .
 مادة ٣٨٩ - ويجوز لو كلاء المداينين إجابة طلب الرد بشرط
 التصديق عليه من مأمور التفليسة وإذا حصلت منازعة في الطلب المذكور
 تحكم فيها المحكمة الابتدائية بعد سماع أقوال المأمور المذكور .

الفصل الحادى عشر

في طرق التظلم من الأحكام الصادرة في مواد التفليس

مادة ٣٩٠ - الحكم بإشهار الإفلاس والحكم الذى يعين فيه لوقوف
 المفلس عن دفع ديونه وقت سابق على الحكم بإشهار الإفلاس يجوز المعارضة
 فيهما من المفلس فى ظرف ثمانية أيام ومن كل ذى حق غيره فى ظرف ثلاثين
 يوما ويكون إبتداء الميعادين المذكورين من اليوم الذى تمت فيه الإجراءات
 المتعلقة بلمصق الإعلانات ونشرها المبينة فى مادتي ٢١٣ و ٢١٤ .

مادة ٣٩١ - يجوز للمفلس أن يستأنف فى المواعيد المبينة فيما
 يأتى الحكم الصادر بإشهار إفلاسه .

مادة ٣٩٢ - إذا كان المفلس غائبا وأثبت أنه لم يمكنه العلم بالحكم
 الصادر بإشهار إفلاسه جاز له بعد إنقضاء ميعاد الثمانية أيام أن يعافى من
 قيد الميعاد المذكور .

مادة ٣٩٣ - يجوز للمداينين أن يطلبوا تعيين تاريخ وقوف المفلس
 عن دفع ديونه فى وقت غير الوقت الذى تعين فى الحكم بإشهار الإفلاس أو فى
 حكم آخر صدر بعده مادامت المواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأيدها لم

تنقضى ومتى انقضت تلك المواعيد فوقت الوقوف عن دفع الديون يبقى بالنسبة للمداينين مقررا على ما هو عليه بدون إمكان تغيير فيه .

مادة ٣٩٤ - ميعاد إستئناف أى حكم صدر فى الدعاوى الناشئة عن نفس التظلمة يكون خمسة عشر يوما فقط من يوم إعلانه ويزاد على هذا الميعاد مدة المسافة التى بين محل المستأنف ومركز المحكمة التى أصدرت الحكم المذكور .

مادة ٣٩٥ - لا تقبل المعارضة ولا الإستئناف فى الأحكام المتعلقة بتعيين أو إستبدال مأمور التظلمة أو وكلاء المدائنين ولا فى الأحكام الصادرة بالإفراج عن المجلس أو بإعطاء إعانة له أو لعائلته ولا فى الأحكام التى صرح فيها ببيع الأمتعة أو البضائع التى للتظلمة ولا فى الأحكام الصادرة بآخر عمل الصلح أو بتقدير الديون المتنازع فيها تقديرا مؤقتا ولا فى الأحكام الصادرة فى الظلم من الأوامر التى أصدرها مأمور التظلمة على حسب حدود وظيفته .

الفصل الثانى عشر

فى التظلمة بالتصير أو التدليس

مادة ٣٩٦ - الأحوال المتعلقة بالتظلمة بالتصير والتدليس بالتدليس والعقوبات التى يحكم بها فى كل حالة من تلك الأحوال تبين فى قانون العقوبات وتكون المحاكمة فى الأحوال المذكورة بناء على طلب وكيل المدائنين أو أحد المدائنين أيا كان أو بناء على طلب النائب العمومى عن الحضرة الخديوية أو أحد وكلائه .

مادة ٣٩٧ - إذا رفع النائب العمومي أو أحد وكلائه دعوى على المفلس بأنه أفلس بالتقصير أو تفالس بالتدليس فصاريف تلك الدعوى لا تكون في أى حاله من الأحوال من طرف روكية التفليسة .

مادة ٣٩٨ - أما مصاريف الدعوى التي يرفعها بذلك وكلاء المدينين بالنيابة عن المدينين فتكون من طرف روكية التفليسة إذا حكم ببراءة المفلس وأما إذا صدر الحكم عليه فتدفع المصاريف من صندوق المحكمة إنما للصندوق المذكور حق الرجوع بها فيما بعد على المفلس .

مادة ٣٩٩ - لا يجوز لو وكلاء المدينين أن يقيموا دعوى على المفلس بأنه أفلس بالتقصير أو تفالس بالتدليس ولا أن يدخلوا فيها بصفة مدعين بحقوق مدنية إلا إذا أذن لهم بذلك بقرار يصدر من أكثر المدينين الحاضرين عدداً .

مادة ٤٠٠ - إذا رفع أحد المدينين دعوى على المفلس بأنه أفلس بالتقصير أو تفالس بالتدليس تدفع مصاريفها من صندوق المحكمة إذا صدر الحكم على المفلس وأما إذا حكم ببراءته فتكون تلك المصاريف من طرف المدين الذي أقام الدعوى .

مادة ٤٠١ - تبين في قانون العقوبات الأحوال التي يجوز فيها الحكم على غير المفلس بالعقوبات المقررة للتفالس بالتدليس وكذلك الأحوال التي يسرق فيها زوج المفلس أو أصوله أو فروعه شيئاً للتفليسة أو يختلسه و يخفيه من غير مشاركة المفلس له في ذلك .

مادة ٤٠٢ - وفي الأحوال المذكورة تحكم المحكمة المنظورة بها الدعوى سواء كانت المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف بما يأتي ولو حكم ببراءة المدعى عليه :

(أولاً) بأن يرد لروكية أرباب الديون كل ما أختلس بطريق التدليس من الحقوق والأموال والسندات وتحكم المحكمة في ذلك من تلقاء نفسها .
(ثانياً) بالتعويضات التي تطلب مع تعيين مقدارها في الحكم الذي يصدر بها سواء كان من المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف .

مادة ٣٠٤ ع - إذا اشترط المدين لنفسه مع المفلس أو مع غيره امتيازات خصوصية في مقابلة إعطائه رأياً في المداوالات المتعلقة بالتفليس أو عقد مشاركة مخصوصة يترتب عليها نفعه من أموال المفلس فيحكم بإبطال كل مشاركة أو إتفاق من هذا القبيل بالنسبة لأي شخص وبالنسبة للمفلس أيضاً فضلاً عن الحكم بالعقوبات المقررة في قانون العقوبات ويكون المدين المذكور ملزوماً بأن يرد لمن يلزم المبالغ أو الأوراق ذات القيمة التي أخذها بناء على المشاركة الملغاة .

مادة ٣٠٥ ع - إذا أقيمت دعوى على المفلس بأنه أفلس بالتقصير أو تفالس بالتدليس أو صدر عليه حكم بناء على ذلك فتكون الدعاوى المدنية في جميع الأحوال قائمة بنفسها ويصير إستيفاء الإجراءات المتعلقة بالأموال كما هو مقرر في حالة التفليس بدون جواز إحالتها على المحاكم الجنائية ولا جواز طلب تلك المحاكم لها للنظر فيها .

مادة ٣٠٥ ع - ومع ذلك يجب على وكلاء المدينين أن يعطوا إلى وكيل الحضرة الخديوية ما يطلبه منهم من الأوراق والسندات والإيضاحات .

مادة ٣٠٦ ع - الأوراق والسندات ونحوهما المسلمة من وكلاء المدينين يصير إبقاؤها في أثناء التحقيق معدة للإطلاع عليها بواسطة قلم كتاب المحكمة ويحصل هذا الإطلاع بناء على طلب الوكلاء المذكورين ويجوز

لهم أن يأخذوا منها صوراً غير رسمية أو يطلبوا صوراً رسمية تعطى لهم من كاتب المحكمة .

والأوراق والسندات ونحوهما التي صدر أمر بإبدائها في المحكمة ترد إلى الوكلاء بعد صدور الحكم ويؤخذ منهم سند بالإستلام .
مادة ٤٠٧ — أما الأوراق والسندات ونحوهما المودعة في المحكمة بغير أمر صادر بذلك فترد للوكلاء مع أخذ سند منهم بإستلامها .

الفصل الثالث عشر في إعادة اعتبار المفلس إليه

مادة ٤٠٨ — يجوز للمفلس الذي وفي جميع المبالغ المطلوبة منه سواء كانت أصلاً أو فوائد أو مصاريف أن يتحصل على إعادة إعتباره إليه ، وإذا كان شريكاً في بيت تجارة أفلس فلا يجوز أن يتحصل على إعادة إعتباره إليه إلا بعد إثباته أن جميع ديون الشركة صار إيفاءؤها بالتام من أصل وفوائد ومصاريف ولوسبقي حصل صلح خاص به بينه وبين المداينين .
مادة ٤٠٩ — كل عريضة بطلب إعادة الاعتبار تقدم إلى محكمة الإستئناف وعلى الطالب أن يرفقها بسندات المخالصة وغيرهما من الأوراق المزودة لطلبه .

مادة ٤١٠ — وترسل النسخة من العريضة والأوراق المرفوقة بها من وكيل الحضرة الخديوية إلى رئيس المحكمة الابتدائية التي حكمت بإشهار الإفلاس .

مادة ٤١١ — وعلى وكيل الحضرة الخديوية ورئيس المحكمة الابتدائية

أن يستعلا عن كل ما يمكن العلم به مما يدل على صحة الوثائق التي أبداه من طلب إعادة الاعتبار إليه .

مادة ١٢٤ — تلصق صورة العريضة المذكورة مدة شهرين في اللوحة المعدة للإعلانات القضائية ، وفي جميع الأماكن الأخر المبينة في لائحة إجراءات المحاكم وينشر ملخص منها في الجرائد .

مادة ١٢٥ — ويجوز لكل مدائن لم يدفع إليه مطلوبه بالتام من أصل ، وفواتد ، ومصاريف ، ولكل خصم آخر ذي شأن أن يعارض في إعادة الاعتبار للفلس بأن يقدم عريضة بذلك إلى المحكمة الابتدائية ويرفئها بالأوراق المؤيدة لمعارضته إنما لا يجوز في أي حال من الأحوال للمدائن المعارض أن يكون خصما في المرافعة التي تحصل في إعادة الاعتبار .

مادة ١٢٦ — يرسل كل من وكيل الحضرة الخديوية ورئيس المحكمة الابتدائية إلى محكمة الاستئناف بعد انقضاء الشهرين المذكورين الاستعلامات التي صار الحصول عليها والمعارضات التي تقدمت ويصحب ذلك برأيه فيه .

مادة ١٢٧ — وتصدر محكمة الاستئناف بناء على طلب وكيل الحضرة الخديوية حكمها بقبول أو رفض طلب إعادة الاعتبار ويكون مبينا فيه أسبابه فإذا حكم برفض الطلب المذكور لا يجوز تقديمه مرة ثانية إلا بعد مضي سنة .

مادة ١٢٨ — يرسل الحكم بإعادة الاعتبار إلى المحكمة الابتدائية وهي تلوته في الجلسة علانية وتأمّر بتسجيل صورته في دفاترها وفضلا عن ذلك يلصق الحكم المذكور في اللوحة المعدة للامق الإعلانات القضائية في المحكمة .

مادة ١٧٧ ع — لا يعاد الاعتبار أصلا لمن تفالس بالتدليس ولا لمن حكم عليه بسبب سرقة أو نصب أو خيانة ، ولا لمن باع عقارا ليس له أو مرهونا مع إخفاء رهنه ، ولا لمن لم يقدم حسابه ويوفى المتأخر عليه وليا كان أو وصيا أو مأمورا بإدارة أموال أو غيرهم ممن يكون ملزوما بوفاء حساب مأموريته ويجوز أن يعاد الاعتبار إلى المفلس المقصر الذي استوفى العقاب المحكوم عليه به .

مادة ١٨٨ ع — يجوز إعادة الاعتبار إلى المفلس بعد موته .

مادة ١٩٩ ع — يجوز الحكم بإعادة الاعتبار في أثناء المرافعة العادية في الحالتين الآتيتين :

(أولا) إذا وفى المفلس ولو بمثل غيره قبل مضي المواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأبيدها المطلوبة منه بالتام من أصل وفوائد ومصاريف بشرط أن لا يكون هذا الغير حل بجميع ما وفاه أو ببعضه محل المداينين الذين وفاهم بل يكون متبرعا للمفلس بجميع ما أداه من ماله .

(ثانيا) إذا كانت المبالغ المتحصلة بسعى وكلاء المداينين كفت لوفاء ديون المداينين بالتام .

قانون التجارة البحرية

[الصادر بالأمر العالي المؤرخ في ١٣ محرم سنة ١٣٠١ هجرية]

١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ميلادية

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الإطلاع على أمرنا الرقم ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونية سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب المحاكم الأهلية وعلى المادة الخامسة عشرة من أمرنا الرقم ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٠٠ (٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب مجلس شورى حكومتنا :

وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار :

أمرنا بما هو آت

مادة ١ — قانون التجارة البحرى المرفوق بأمرنا هذا المشتمل على مائتين وخمسة وسبعين مادة المختوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون معمولاً به فى كل جهة من جهات القطر المصرى من بعد مضى ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائية الكائنة تلك الجهة فى دائرتها .

مادة ٢ — على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا ٢

صدر بسرأى عابدين فى ١٣ محرم سنة ١٣٠١ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣)
محمد توفيق

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

شريف

ناظر الحقانية

نخرى

قانون التجارة البحرية

الفصل الأول

في السفن التجارية وغيرها من المراكب البحرية

مادة ١ - لا يجوز أن يكون مالكا لجميع سفينة رافعة العلم العثماني ولا لبعضها ولا أن يكون عضوا من أى شركة لتشغيل سفن رافعة العلم المذكور إلا من كان من رعايا الدولة العثمانية العلية .

مادة ٢ - يجوز لرعايا الدولة العثمانية العلية أن يمتلكوا سفنا أجنبية ويسيروها في البحر بالعلم العثماني بعين الشروط المقررة فيما يختص بسفن الرعية ، ولكن لا يجوز أن يشتمل سند التملك على أى شرط أو قيد مخالف للسادة السابقة لنفع أجنبي وإلا فيعاقب الممتلك بضبط السفينة لجانب الحكومة .

مادة ٣ - بيع السفينة كلها أو بعضها يباع اختياريا يلزم أن يكون بسند رسمي سواء حصل قبل السفر أو في أثناءه وإلا كان البيع لاغيا ويحرر السند المذكور أمام أحد المأمورين العموميين الذين من خصائصهم ذلك إذا كان البيع داخل ممالك الدولة العثمانية العلية ، وأما إذا كان البيع في الممالك الأجنبية فيكون تحرير السند أمام قنصل تلك الدولة فإن لم يوجد في الحالة الأولى في محل البيع مأمور عمومي لتحرير السند الرسمي جاز تحريره أمام جهة الإدارة وإن لم يوجد في الحالة الثانية قنصل للدولة العلية في البلد الأجنبية فيكون تحريره أمام قاضى المحل الذى من خصائصه ذلك بشرط الإخبار به إلى أقرب قنصل للدولة العلية .

مادة ع — السفن التجارية وغيرها من المراكب البحرية وإن كانت من المنقولات إلا أنه يبقى حق الدائن عليها مثل العقارات إذا انتقلت إلى يد غير مالِكها بمعنى أنه إذا باعها شخص ثالث مالِكها المدين ديننا ناشئا عنها يجوز لأرباب الدين وضع الحجز عليها تحت يد المشتري وإجراء بيعها لوفاء ديونهم ولذلك تكون السفن التي من هذا القبيل ضامنة لوفاء ديون بائعيها خصوصا الديون المصرح في القانون بإمتيازها على غيرها .

مادة ه — الديون الآتي بيانها ممتازة على حسب الترتيب الآتي :

أولا : رسوم المحكمة وغيرها من المصاريف المنصرفة للحصول على البيع وتوزيع الأثمان .

ثانيا : عوائد رئيس البوغاز وعوائد حمولة السفينة أو المركب بحساب الطونيلاطة وعوائد الدخول في المأمن وعوائد ربطها في البر وعوائد الهويس أو مقدم الهويس .

ثالثا : أجرة الخفير ومصاريف التحفظ على السفينة من إبتداء دخولها في الميناء إلى بيعها .

رابعا : أجرة المخازن التي توضع فيها أدوات السفينة أو مهماتها .
خامسا : مصاريف إصلاح السفينة وإصلاح أدواتها ومهماتها من وقت سفرها الأخير ودخولها في الميناء .

سادسا : ماهية وأجرة القبودان وغيره من الملاحين المستخدمين في السفر الأخير .

سابعا : المبالغ التي اقترضها القبودان للوازم السفينة في مدة سفرها الأخير والمبالغ اللازمة لوفاء قيمة البضائع التي باعها للغرض المذكور .

ثامنا : ما هو مستحق لبائع السفينة من الثمن وتوابعه والمبالغ المستحقة لمن أورد المهمات اللازمة لإنشاء السفينة والمستحقة للعملة الذين اشتغلوا في إنشائها إذا لم يسبق لها سفر والمبالغ المستحقة لأرباب الديون في مقابلة المهمات التي أحضروها وفي مقابلة الأعمال وأجرة القلافة والمؤونة وتجهيز السفينة للسفر بواسطة إحضار ما يلزم له ولها من الملاحين والأدوات والذخائر ونحوها قبل سفرها إذا سبق لها سفر

تاسعا : المبالغ المقرضة فرضا بحريا على جسم السفينة أو على سهم قاعدتها أو على آلاتها وأدواتها لأجل قلفطتها أو شراء ذخائرها أو تجهيزها للسفر قبله .

عاشر : ما هو مستحق لأجل السفر الأخير من مبلغ السيكورتاه المعمولة على جسم السفينة أو على سهم قاعدتها أو على آلاتها وأدواتها أو جهازها .

الحادي عشر : التعويضات المستحقة لمستأجرى السفينة لعدم تسليم البضائع التي شحنوها بها أو لاداء الخسارة البحرية التي حصلت في تلك البضائع بسبب تقصير القبودان أو الملاحين .

وأرباب الديون المذكورون في كل وجه من الأوجه المتقدم ذكرها في هذه المادة يدخلون في التوزيع بدرجة متساوية بنسبة مقادير ديونهم إذا لم يكف الثمن لوفائها بتمامها .

مادة ٦ — لا يجوز العمل بمقتضى الإمتياز المقرر للديون المبينة في المادة السابقة إلا إذا ثبتت تلك الديون بالأوجه الآتية :

أولا : تثبت رسوم المحكمة بقوائم الرسوم التي قررتها المحاكم التي حكمت بحجز السفينة وبيعها ويكون الحكم من خصائصها .

ثانيا : تثبت عوايد حمولة السفينة بحساب الطونيلاطة ونحوها بسندات المخالصة الرسمية المحررة من محصلها .

ثالثا : تثبت الديون المبينة بالوجه الثالث والرابع والخامس من المادة الخامسة بقوائم يقطع حسابها رئيس المحكمة الابتدائية .

رابعا : ماهيات وأجر الملاحين تثبت بدفاتر تجهيز السفينة وتجهيزها المصدق عليها من قلم رئاسة الميناء .

خامسا : تثبت المبالغ المقرضة وثن البضائع المباعة للوازم السفينة في مدة سفرها الأخير بقوائم مقطوع حسابها بمعرفة القبودان ورؤساء ملاحى السفينة مثبتة لضرورة الإقراض .

سادسا : يثبت بيع السفينة كلها أو بعضها بسند رسمى محرر بمقتضى المادة الثالثة ويثبت إحضار المهمات لإنشاء السفينة وتجهيزها والمؤونة بحوافظ وقوائم موضوع عليها علامة القبودان ومصدق عليها من المالك وتسلم نسخة منها إلى قلم كتاب المحكمة قبل سفر السفينة أو في ظرف عشرة أيام بالأكثر بعد سفرها .

سابعا : المبالغ المقرضة قرضا بحريا على جسم السفينة أو على سهم قاعدتها أو على أدواتها ومهماتا أو على جهازها قبل سفرها تثبت بالسندات الرسمية أو الغير الرسمية التى تسلم صورها فى نسختين إلى قلم كتاب المحكمة فى ظرف عشرة أيام من تاريخها .

ثامنا : تثبت مبالغ السيكورتات بيوليصة السيكورتاه أو بكشف مستخرج من دفاتر شركة السيكورتاه المحررة على حسب الأصول المقررة تاسعا : تثبت التعويضات المستحقة لمستأجرى السفينة بالأحكام الصادرة فيها من محكمة أو من محكمين مختارين .

مادة ٧ - امتيازات المداينين فضلا عن زوالها بالأسباب العامة لإنقضاء التعهدات تزول إذا بيعت السفينة على يد المحكمة بالأوجه المبينة في الفصل الآتي أو إذا بيعت بيعا إختياريا ثم سافرت باسم مشتريها بشرط أن يكون الخطر عليه ولم تحصل معارضة من مدايني البائع فإن حصلت معارضة من مداين منهم بالأوجه المقررة لها فلا توجب نفعا إلا له .

مادة ٨ - وتعتبر السفينة بعد قيامها بثلاثين يوما أنها سافرت إذا ثبت قيامها ووصولها في ميناءين مختلفتين وتعتبر أيضاً أنها سافرت إذا مضت مدة زائدة عن ستين يوماً بين قيامها من ميناء ورجوعها إليها بدون أن تصل إلى ميناء أخرى أو إذا كانت السفينة التي قامت لسفر طويل مكثت أكثر من ستين يوماً في سفرها بدون حصول شكوى من مدايني البائع .

مادة ٩ - بيع سفينة في أثناء سفرها بيعا إختياريا لا يضر بحقوق مدايني بائعها ولذلك لا تزال السفينة أو ثمنها رهنا للمداينين مع حصول البيع ويجوز لهم أيضا الطعن في البيع بأنه حصل بالتدليس إذا استحسنوا ذلك .

الفصل الثاني

في حجز السفن وبيعها

مادة ١٠ - كل مركب بحري يجوز حجزه وبيعه بأمر المحكمة ويزول إمتياز المداينين بالإجراءات الآتية .

مادة ١١ - لا يجوز حجز المركب إلا بعد التنبيه الرسمي بالدفع بأربع وعشرين ساعة بناء على طلب المداين الطالب لوضع الحجز .

مادة ١٢ — يجب إعلان التنبيه إلى نفس المالك أو إلى محله إذا كان الدين من الديون العادية على شخص المالك المذكور وليس ممتازاً على السفينة فإن كان الدين ممتازاً عليها على حسب المنصوص بالمادة الخامسة جاز إعلان التنبيه إلى قبودان السفينة .

مادة ١٣ — على المحضر أن يتوجه إلى داخل السفينة ومعه شاهدان ويحرر محضر حجزها ويبين فيه اسم صاحب الدين اللازم وضع الحجز لأجله وصنعتة ومحلّه والسند الذي شرع في إجراء ذلك بناء عليه ومبلغ الدين المطلوب تحصيله والمحل الذي اختاره المدين في الجهة الكائن فيها مركز المحكمة الابتدائية التي يلزم إجراء بيع السفينة أمامها وفي الجهة التي حجزت فيها وربطت واسم مالكيها وقبودانها واسم السفينة ونوعها ومقدار حمولاتها من الطونيلاطة وعلى المحضر أيضاً أن يبين قطائرها وصنادلها وأدواتها وأسلحتها ومهماتا وذخائرها مع ذكر صفات جميع ذلك ويعين حارساً على السفينة .

مادة ١٤ — إذا كان مالك السفينة المحجوزة ساكناً في البلدة الكائنة فيها المحكمة الابتدائية التي في دائرتها الجهة التي حصل فيها الحجز وجب على المدين الذي طلب وضع الحجز أن يعلن للمالك المذكور في ظرف ثلاثة أيام صورة محضر الحجز ويكلفه بالحضور أمام المحكمة في الميعاد المعتاد ليحضر بيع الأشياء المحجوزة وإذا كان المالك المذكور ساكناً في محل أبعد من تلك البلدة فالإعلان وورقة طلب الحضور يسلمان على ذمته إلى قبودان السفينة المحجوزة وإذا كان غائباً يسلمان إلى من كان قائماً مقامه أو مقام المالك وفي هذه الحالة يزداد على الميعاد المعتاد للحضور مدة مسافة

الطريق التي بين المحكمة ومحلّه إذا كان مقيماً في البلاد القارة من ممالك الدولة العلية وأما إذا كان المالك ما كنا خارج البلاد القارة المذكورة أو في بلاد أجنبية فيكون ميعاد الحضور كالمقرر في قانون المرافعات المدنية على حسب الجهات .

مادة ١٥ — البيع الذي لا يصح إجراؤه إلا بناء على سند واجب التنفيذ يكون أمام قاض بعينه رئيس المحكمة الابتدائية من تلقاء نفسه ويحصل بطريق المزايدة العمومية بعد المناداة على السفينة بالبيع ونشر الإعلانات بالجرائد وتعليقها في اللوحات المعدة لذلك على الوجه الآتي :

مادة ١٦ — إذا كان الحجز واقعاً على سفينة حمولتها أكثر من عشر طونيلاطات (أي أزيد من ١٠٠٠٠ كيلو) ينادى ثلاث مرات على الأشياء المراد بيعها أو تعلن ثلاثة إعلانات وتكون المناداة والإعلانات متوالية في كل ثمانية أيام مرة في ضواحي الميناء وفي الميادين العمومية الكبيرة التي في المحل الذي تكون السفينة مربوطة فيه وكذلك في جميع الأماكن التي تعين بأمر من المحكمة وينشر إعلان عن ذلك في إحدى الجرائد التي تطبع في الجهة الإكائن فيها مركز المحكمة التي طلب منها وضع الحجز فإن لم توجد فيها جرائد ينشر الإعلان في إحدى الجرائد التي تطبع في أقرب محل .

مادة ١٧ — وفي اليومين التاليين لكل مناداة وإعلان تعلق إعلانات على الصاري الكبير بالسفينة المحجوزة وفي اللوحة المعدة للإعلانات بالمحكمة التي حصل الشروع أمامها في إستيفاء الإجراءات الإلزمة وفي الميادين العمومية وفي رصيف الميناء التي تكون السفينة مربوطة فيها وكذلك

فى البورصة التجارية فإن لم توجد فعلى باب دار الحكومة المحلية .

مادة ١٨ — يلزم أن تشمل المناذاة والاعلانات المنشورة والمعلقة على اسم المداين الذى طلب الحجز والبيع وصنعتة ومحل إقامته وبيان السندات المبينة عليها الإجراءات المتعلقة بذلك ومقدار مبلغ الدين المطلوب والمحل الذى اختاره المداين فى الجهة السكائن فيها مركز المحكمة وفى الجهة المربوطة فيها السفينة وبيان اسم مالك السفينة المحجوزة ومحلها واسم السفينة وبيان كونها مجهزة أو فى حالة التجهيز وبيان اسم قبودانها ومقدار حمولتها بحساب الطونيلاطة وبيان المحل الذى تكون السفينة فيه راكزة أو عائمة وبيان اسم القاضى المعين للبيع واسم المحضر الذى وضع الحجز وبيان الثمن المقدّر للزيادة عليه وبيان أيام الجلسة التى تقبل فيها المزايدة .

مادة ١٩ — تقبل المزايدة فى اليوم المعين لها فى الإعلان المعلق بعد المناذاة الأولى ويستمر القاضى المعين للبيع على قبول المزايدات فى اليوم المعين فى أمره بعد كل مناداة تحصل فى كل ثمانية أيام .

مادة ٢٠ — وبعد المناذاة الثالثة يقع للبيع للزايد الأخير الذى يكون عطاؤه أكثر من غيره عند إنطفاء الشموع الموقودة فى ابتداء المزايدة حسب العادة ومع ذلك يجوز للقاضى المعين للبيع أن يأذن بالتأخير ثمانية أيام مرة أو مرتين أملا فى حصول مزايدة أكثر ويعلن ذلك بالجرائد وتعلق إعلاناته فى لم ينشأ عن التأخير المرخص به على هذا الوجه الحصول على مزايدة أكثر تعطى السفينة بناء على المزايدة الأخيرة .

مادة ٢١ — إذا كان الحجز واقعا على قطار أو صنادل أو مراكب أخر من سفن الميناء وتكون حمولتها عشر طونيلاطات فأقل يقع

البيع في هذه الحالة في جلسة القاضي من غير احتياج لمراعاة كافة الإجراءات السالف ذكرها إنما يكون ذلك بعد الاعلان على رصيف الميناء مدة ثلاثة أيام متوالية وتعليق الاعلان على صاري المبيع بما ذكر فإن لم يكن له صار فعلى المحل الظاهر منه وفي اللوحة المعدة للإعلانات بالمحكمة ويلزم أن يكون بين اعلان الحجز وإجراء البيع ميعاد ثمانية أيام كاملة .

مادة ٢٢ - يترتب على بيع السفينة بالمزايدة انتهاء وظائف القبودان وإنما له أن يطلب تعويضات من مالك السفينة وكفلائه وكل من التزم له بشيء إذا كان هناك وجه لذلك .

مادة ٢٣ - يجب على الراعى عليه مزاد السفينة من أية حمولة كانت أن يدفع في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت مرسى المزاد ثلث الثمن الذى رسا به المزاد عليه أو يسلمه إلى صندوق المحكمة ويؤدى كفيلا معتمداً بالثلثين يكون له محل بالقطر المصرى ويضع إمضاءه مع المكفول على السند ويكونان ملزمين على وجه التضامن بدفع الثلثين المذكورين في ميعاد أحد عشر يوماً من يوم مرسى المزاد .

ولا تسلم السفينة للراعى عليه المزاد إلا بعد دفع ثلث الثمن وأداء الكفيل بالباقي وأما صورة محضر البيع فلا تسلم إليه إلا بعد دفع الثلثين بالتمام في الميعاد المقرر .

وفي حالة عدم دفع الثلث الأول أو الثلثين الباقيين أو عدم أداء الكفيل كما ذكر آنفا تباع السفينة ثانياً على ذمة المشتري وكفيله بالمزايد بعد نشر إعلان واحد جديد وتعليقه بثلاثة أيام ويكون المشتري

والكفيل المذكوران ملزومين على وجه التضامن بالنقصان إذا حصل وبالتعويضات والفوائد والمصاريف إذا كان الثلث المدفوع أولا غير كاف لذلك .

مادة ٢٤ - طلب استبعاد حصة من بيع السفينة أو الأشياء المحجوزة وكل طلب فرعى يقدمان ويعطنان إلى قلم كتاب المحكمة قبل وقوع البيع فإن تقدم طلب استبعاد الحصة بعد البيع فينقلب قانونا إلى معارضة في تسليم المبلغ المتحصل من البيع .

مادة ٢٥ - للطالب أو المعارض ميعاد ثلاثة أيام لتقديم أدلة وللدعى عليه أيضا ميعاد ثلاثة أيام للمناقضة وتقدم الدعوى إلى الجلسة بناء على علم خبر بالحضور أمام المحكمة .

مادة ٢٦ - تقبل المعارضات في تسليم الثمن في ظرف الثلاثة أيام التالية للبيع ومتى مضى هذا الميعاد لا يجوز قبولها إلا إذا كانت في شأن ما زاد على المبالغ المستحقة للمداينين الذين حصل الحجز من أجلهم .

مادة ٢٧ - يجب على المدائنين المعارضين في تسليم الثمن أن يقدموا إلى قلم كتاب المحكمة سندات ديونهم في ظرف ثلاثة أيام بعد التنبيه عليهم بذلك من المداين الذي طلب إجراء البيع أو من مالك السفينة التي وضع الحجز عليها أو ممن كان قائما مقامه وإن تأخروا عن ذلك يصير الشروع في توزيع ثمن المبيع بدون إدخالهم فيه .

مادة ٢٨ - ترتيب درجات المدائنين وتوزيع النقود يكون إجراؤها فيما يختص بالمدائنين الممتازين على حسب الترتيب المقرر بالمادة الخامسة وأما فيما يختص بالمدائنين الآخرين فيكون التوزيع عليهم بنسبة ديونهم

وكل مدائن مندرج في الدرجات المرتبة يدخل في الترتيب بأصل دينه وفوائده والمصاريف .

مادة ٣٩ — لا يجوز وضع الحجز على السفينة المتأهبة للقيام للسفر إلا إذا كان من أجل ديون مقترضة للسفر المتأهبة له إنما التكفل بتلك الديون في هذه الحالة يمنع الحجز .

وتعتبر السفينة متأهبة للسفر إذا كان قبودانها حاملا لأوراق المرور للسفر .

الفصل الثالث

في ملك السفينة

مادة ٣٠ — كل مالك لسفينة مسئول مدنيا عن أعمال قبودانها بمعنى أنه ملزم بدفع الخسارة الناشئة عن أى عمل من أعمال القبودان وبوقاء ما التزم به القبودان المذكور فيما يختص بالسفينة وتسفيرها .

ويجوز للمالك في جميع الأحوال أن يتخلص من التزامات القبودان المذكورة بترك السفينة والأجرة إذا كانت هذه الالتزامات لم تحصل بناء على إذن مخصوص منه ومع ذلك لا يجوز الترك ممن يكون في آن واحد قبودانا للسفينة ومالكا لها أو شريكا في ملكيتها .

فيذا كان القبودان شريكا فتمط في الملكية لا يكون مسئولا عما التزم به فيما يختص بالسفينة وتسفيرها إلا على قدر حصته .

مادة ٣١ — ملك السفن المهيأة للحرب بإذن من الحكومة لا يكونون مسؤولين عن الجنح والاتلافات التي تحصل في البحر من رجال الحرب

الذين فيها أو من طوائفها البحرية إلا بقدر المبلغ الذى أدوا الضمانة به ما لم يشاركوهم فى ارتكابها أو يعينوهم على فعلها .

وتكون الضمانة المذكورة بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ قرش ديوانى لكل سفينة يبلغ عدد ملاحيها مائة وخمسين نفرا فأقل ويحسب من هذا العدد رجال أركان الحرب والعساكر المحافظون وتكون الضمانة بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ قرش ديوانى للسفن الأخر .

مادة ٣٢ — يجوز لمالك السفينة فى كل الأحوال أن يعزل قبودانها ولو شرط على نفسه عدم جواز ذلك ولا حق للقبودان المعزول فى أخذ تعويض ممن عزله إلا إذا وجد شرط بالكتابة يقضى بما يخالف ذلك وإنما على المالك دفع المصاريف اللازمة لرجوع القبودان إذا عزله فى بلد غير البلد الذى استخدمه فيه ويجوز للمحاكم فى كل الأحوال تنقيص التعويضات المشترطة بينهما بالكتابة إذا لم يكن لها سبب .

مادة ٣٣ — إذا كان القبودان المعزول شريكا فى ملكية السفينة يجوز له أن يترك الشركة فيها ويطلب قيمة حصته ويكون تقدير هذه القيمة بمعرفة أهل خبرة يتفق عليهم الخصام أو يعينهم القاضى المعين للأمور الوقتية بالمحكمة إذا لم يتفق الخصام على تعيينهم .

مادة ٣٤ — إذا كان للسفينة عدة ملاك واقتضت مصالحهم العمومية إجراء أمر ما ولم يتفقوا فى رأى عليه فيتبع رأى الأكثر .
ولا تكون هذه الأكثرية باعتبار عدد أرباب الرأى بل باعتبار مقدار الملكية الزائد على النصف .

والسفينة المملوكة لعدة أشخاص ملكاً شائعاً لا يجوز الترخيص في بيعها بالمزايدة لعدم إمكان قسمتها إلا بناء على طلب من يكون لهم نصفها من الملاك ما لم يوجد شرط بالكتابة يخالف ذلك .

الفصل الرابع

في قبودان السفينة

مادة ٣٥ — على كل قبودان أو رئيس مأمور بإدارة سفينة أو مركب من المراكب البحرية ضمان ما يحصل منه من التفريط في أثناء تأدية وظيفته ولو كان يسيراً ويلزم بأداء مقابل الخسارة الناشئة عنه .

مادة ٣٦ — وهو مسئول عن الأمتعة والبضائع التي يستلها في عهده وعليه أن يعطى بها سنداً يسمى سند الحمولة .

مادة ٣٧ — ويختص القبودان بتعيين من يلزم للسفينة وانتخاب ملاحيا وغيرهم من البحريين وإستجارهم إنما يجب عليه إجراء ذلك باتحاده مع ملاكها إذا كان في محل سكهم .

مادة ٣٨ — يجب على القبودان أن يتخذ دفترأ يسمى يومية السفينة ويكون منمر الصحائف وموضوعا عليه علامة أحد قضاة المحكمة وإن لم يوجد قاض فتوضع عليه العلامة من جهة الإدارة ويكتب في الدفتر المذكور ما هو آت :

أولاً — حالة الزمن والرياح في كل يوم .

ثانياً — سير السفينة في كل يوم في حالي السرعة أو البطء .

ثالثاً — درجة العرض أو الطول الجغرافي التي تكون فيها السفينة يوماً فيوماً .

- رابعاً - جميع الإتلافات التي تحصل للسفينة والبضائع وأسبابها .
- خامساً - بيان جميع ما يهلك بحادثة وما يقطع أو يترك ويكتب البيان المذكور بقدر الإمكان .
- سادساً - الطريق الذي اخار السير فيه مع بيان أسباب الانحراف عنه سواء كان إختيارياً أو جبرياً .
- سابعاً - جميع ما صمم عليه القبولدان في أثناء السفر بمشاورة الضباط والرجال البحريين .
- ثامناً - أجازات الانصراف المعطاة للضباط والرجال البحرية مع بيان أسبابها
- تاسعاً - الإيراد والمنصرف المتعلقان بالسفينة والبضائع المشحونة وبالجملة يبين في ذلك الدفتر جميع ما يتعلق بالسفينة أو حمولتها وجميع ما يحوز طلب حسابه أو المطالبة به أو المعارضة فيه .
- مادة ٣٩ - وفجلاً عن اليوممة المذكورة يجب على القبولدان أن يتخذ في السفينة دفترأ صغيراً مستوفياً للشرائط السالف ذكرها يعد الخصوص لقيد الافتراضات البحرية فيه على وجه الإيضاح .
- مادة ٤٠ - يجب على القبولدان قبل أخذ الحولة أن يتحصل على تكشف على سفينه بمعرفة أهل خبرة يعينهم لذلك القاضي المعين بالمحكمة للأمر الوقتية وإن لم يوجد قاض فتعينهم جهة الإدارة المحلية لمعرفة ما إذا كانت السفينة مشتملة على جميع ما يلزم لسيورها أم لا وصالحة للسفر أم لا ويسلم محضر الكشف عليها لفلم كتاب المحكمة أو لجهة الإدارة وتعطى صورة صحيحة منه إلى القبولدان .

ولا يجوز للقبودان أن يأخذ تذكرة السفر إلا بعد تقديمه محضر الكشف على السفينة ولو تنحى أرباب الحمولة عن الكشف المذكور .
مادة ١٩ — ويجب أيضا على القبودان أن يكون عنده في السفينة :
(أولا) حجة ملكية السفينة أو صورة منها مصدق عليها بالآوجه القانونية .

(ثانيا) سند انتسابه إلى دولته أعنى البراءة المثبتة أنه تحت علم الدولة العلية العثمانية .

(ثالثا) دفتر بأسماء ملاحى السفينة .

(رابعا) سندات حمولة السفينة ومشارطة الأجرة .

(خامسا) قائمة بيان الحمولات .

(سادسا) سندات دفع الجمارك أو كفالاتها .

(سابعا) تذكرة الرحصة في السفر أو البسابورتو البحرية .

(ثامنا) تذكرة الصحة .

(تاسعا) نسخة من قانون التجارة البحرية .

مادة ٢٠ — يجب على القبودان أن يكون في السفينة بنفسه من الوقت الذى ابتداء فيه السفر إلى وصوله لموردة مأمونة أو ميناء مأمونة وإذا اقتضى الحال أن يرسو في ميناء لم يسبق أنه رسا فيها لاهو ولا غيره من الملاحين ووجد فيها رئيس البوغاز العارف بمدخل الميناء أو الجدول أو النهر وجب عليه أن يستعين به محتسبا أجرته على مصاريف السفينة .
مادة ٢١ — إذا وقعت من القبودان مخالفة للواجبات المفروضة عليه المبينة في الخمس مواد السابقة يكون مسئولاً عن جميع الحوادث لمن له ملك في السفينة أو في المحمولات .

مادة ٤٤ — ويكون القبودان مسؤولاً أيضاً عما يحصل من الاتلافات للبضائع التي حملها على سطح السفينة بدون رضا بالكتابة من صاحبها .

مادة ٤٥ — لا يسرى حكم المادة السابقة في حق السفن الصغيرة المعدة للسير بجانب الساحل .

مادة ٤٦ — لا يبرأ القبودان من المسؤولية الا إذا أثبت حصول عوارض جبرية .

مادة ٤٧ — لا يجوز للقبودان في محل إقامة ملاك السفينة أو وكلائهم قلفطتها بدون إذن مخصوص منهم ولا شراء شراعات أو حبال أو غيرها للسفينة ولا إقتراض مبالغ لذلك على جسمها ولا تأجيرها .

مادة ٤٨ — إذا أجرت السفينة برضاء الملاك وامتنع بعضهم عن أداء ما يخصه في المصاريف اللازمة لسفرها يجوز للقبودان في هذه الحالة بعد أربع وعشرين ساعة من وقت التنبيه على من امتنع منهم تنبيهها رسمياً بأداء ما يخصه أن يقترض على حصة الممتنع المذكور في ملكية السفينة قرضاً بحرياً على ذمته بإذن من المحكمة وإن لم توجد فيأذن من جهة الادارة .

مادة ٤٩ — إذا دعت الضرورة في أثناء السفر إلى قلفطة أو شراء شراع أو حبال أو أدوات أو مؤونة أو غيرها من الأشياء التي اقتضتها الضرورة وكانت الأحوال أو البعد عن محل إقامة ملاك السفينة أو المحمولات لا تمكن القبودان من استئذانهم في ذلك ، فيبعد اثبات هذه الضرورة بمحضر مسمى منه ومن عمد ملاحى السفينة وبعد استحصاله على إذن من المحكمة وإن لم يوجد فمن جهة الادارة وإن كان في بلد من البلاد

الأجنبية فمن قنصل الدولة العلية وإن لم يوجد فمن حاكم هذا البلد يجوز له أن يستقرض قرضاً بحرياً على جسم السفينة وتوابعها وعلى المشحونات إذا اقتضى الحال ذلك وإن لم يتيسر استقراض المبلغ كله أو بعضه على هذا الوجه فله أن يرهن أو يبيع بالمزايدة بضائع بقدر المبلغ الذي دعت إليه الضرورة التي ثبتت .

وعلى ملاك السفينة أو القبودان النائب عنهم احتساب أثمان البضائع المباعة بالسعر الجارى للبضائع التي من جنسها ونوعها في محل اخراجها من السفينة في وقت وصولها إليه .

ويجوز لمستأجر السفينة إذا كان واحداً أو للشاحنين إذا كانوا متحدين في الرأي أن يمنعوا بيع بضائعهم أو رهنها باخراجها من السفينة ودفع الأجرة على قدر السفر الذي حصل وفي حالة عدم رضا بعض الشاحنين بذلك فمن أراد منهم إخراج بضائعه من السفينة يكون ملزماً بالأجرة الكاملة عليها .

مادة ٥ — يجب على القبودان قبل سفره من ميناء أجنبية أو من موانئ الدولة العثمانية العلية الكائنة في خليج البصرة أو بسواحل العرب أو سواحل آسيا أو أوروبا للرجوع إلى موانئ أخرى من موانئ الدولة العلية أن يرسل إلى ملاك السفينة أو وكلائهم قائمة حساب بمضاه منه مشتملة على بيان محولات السفينة وبيان ثمن البضائع التي اشتراها وشحنها على ذمة الملاك والمبالغ التي اقترضها وأسماء المقرضين ومساكنهم .

وإذا حصل الشحن في الموانئ المذكورة على ذمة مستأجر السفينة

وبمعرفة وكلائهم فلا يجب على القبودان في هذه الحالة أن يرسل إلى ملاكها أو وكلائهم إلا قائمة ببيان محولاتها على حسب سندات الشحن التي حررها وبيان المبالغ التي اقترضها مع بيان أسماء المقرضين وأماكن سكناهم .

مادة ٥١ - إذا اقترض القبودان بلا ضرورة مبلغاً على جسم السفينة أو ذخائرها أو أدواتها أو رهن أو باع بضائع أو مؤونة أو أدرج في حسابه خسارات ومصاريف غير حقيقية يكون مسئولاً للبلاك وملزماً دون غيره بأداء المبلغ المقرض أو ثمن الأشياء المرهونة أو المبيعة فضلاً عن إقامة الدعوى الجنائية عليه إن كان لها وجه .

مادة ٥٢ - لا يجوز للقبودان أن يبيع السفينة بدون إذن مخصوص من ملاكها إلا إذا كانت غير صالحة للسفر وثبت ذلك بالأوجه القانونية فإن حصل البيع كان لاغياً وكان القبودان ملزماً بالتعويضات .
ويكون إثبات عدم صلاحية السفينة للسفر بمحضر يحرره أهل خبرة حالفون اليمين يعينهم رئيس المحكمة الابتدائية وإن لم توجد جهة الإدارة وفي البلاد الأجنبية يعينهم قنصل الدولة العلية فإن لم يوجد فقاضي البلد وهذا بدون اخلال بحق الأخصام في المناقضة بالطرق القانونية في عدم صلاحية السفينة للسفر .

وإن لم يأذن الملاك بالبيع ولم تعط تعليمات منهم يكون بيع السفينة بسبب عدم صلاحيتها للسفر الثابت بالأوجه المتقدم بالمزاد العمومي .

مادة ٥٣ - يجب على كل قبودان استخدام لسيفر أن يتممه وإلا كان ملزماً بجميع المصاريف والتعويضات لملاك السفينة ولستأجيرها .

مادة ٥٤ — إذا سافر القبودان بالمشاركة في ربح المحمولات فلا يجوز له التعامل ولا الإتجار على ذمته خاصة ما لم يوجد شرط يخالف ذلك .

مادة ٥٥ — فإذا شحن القبودان بضائع على ذمته خاصة خلافا لما هو مقرر بالمادة السابقة تضبط تلك البضائع لشركائه الآخرين بحكم من المحكمة بناء على طلبهم .

مادة ٥٦ — لا يجوز للقبودان أن يترك سفينه في أثناء السفر بسبب أى خطر كان بدون رأى ضباطها وعمد ملاحيا فإذا تركها برأيهم وجب عليه أن يخلص معه الأوراق المهمة مثل دفتر سير السفينة وسند الإيجار وحوافظ حمولتها وتذكرة السفر والنقود وما يمكنه أخذه من البضائع المشحونة التي يكون ثمنها أكثر من غيرها وإلا كان هو المسئول عن ذلك .
وإذا هلكت الأشياء المخرجة من السفينة على هذا الوجه بسبب قهرى يكون القبودان غير مسئول عنها .

مادة ٥٧ — يجب على القبودان في ظرف أربع وعشرين ساعة بعد وصوله إلى الميناء المقصودة أن يستحصل على وضع علامة على دفتر اليومية من المحكام المبيينين في المادتين الآتيتين وأن يقدم لهم تقريراً تعطى له صورته مصدقا عليها منهم .

ويبين له في ذلك التقرير مكان قيامه وتاريخه وحالة الوقت عند القيام والطريق الذى اختار السير فيه والأخطار التى حصلت له وعدم الانتظام الذى حصل فى السفينة وجميع الأحوال المهمة التى صادفته فى السفر .

مادة ٥٨ — يقدم التقرير المذكور فى ممالك الدولة العثمانية العلية إلى رئيس المحكمة الابتدائية وإن لم توجد فإلى جهة الإدارة المحلية وهى ترسله

بدون تأخير إلى رئيس أقرب محكمة إليها .

وفي كلتا الحالتين يحفظ التقرير في قلم كتاب المحكمة .

مادة ٥٩ . - ويقدم القبودان تقريره في البلاد الأجنبية إلى قنصل الدولة العثمانية العلية وإن يوجد في الحاكم المحلي الذي من خصائصه ذلك ويأخذ منه شهادة مبينة فيها وقت وصوله ووقت قيامه وأجناس مشحوناته وحالتها .

مادة ٦٠ . - إذا اضطّر القبودان في أثناء سفره إلى أن يرسو في ميناء من موانئ الدولة العلية العثمانية أو من موانئ الدول الأجنبية وجب عليه أن يخبر حاكماً من الأحكام المبينين في المادتين السابقتين على حسب الأحوال بأسباب الرسو .

مادة ٦١ . - إذا حصل للقبودان غرق وتخلص وحده أو مع بعض الملاحين يجب عليه أن يتوجه بلا تأخير إلى الأحكام المذكورين آنفاً على حسب الجهات والأحوال .

ويقدم إليهم تقريره ويتحصل على التصديق عليه من الملاحين الذين نجوا وكانوا معه ويأخذ صورة ذلك التقرير مصدقاً عليها .

مادة ٦٢ . - ويجب على الحاكم لتحقيق صحة تقرير القبودان أن يستجوب الملاحين الحاضرين وكذلك بعض الركاب إن أمكن مع عدم الإخلال بأوجه الشبوت الأخرى .

والتقارير التي لم يصر تحقيقها لا تقبل لإبراءة القبودان ولا تعتبر في المحاكم إلا إذا كان القبودان الذي حصل له الفرق تخلص وحده في الجهة التي قدم تقريره فيها .

وللأخصام الحق في إثبات عدم صحة ما ادعاه القبودان .
 مادة ٣٣ - لا يجوز للقبودان في غير حالة الخطر المحقق أن يخرج من السفينة بضاعة ما قبل أن يقدم تقريراً بذلك وإلا تقام عليه دعوى جنائية .

مادة ٣٤ - إذا فرغت مؤونة السفينة في أثناء السفر يسوغ للقبودان بعد أخذ رأى عمد ملاحيا أن يجبر من عنده مؤونة مملوكة له خاصة على مشاركة الباقي فيها بشرط دفع الثمن لإليه .

الفصل الخامس

في استخدام ضباط السفينة وملاحيا وأجرهم

مادة ٣٥ - شروط استخدام قبودان السفينة وضباطها وملاحيا يكون إثباتها بدفتر أسماء البحريين أو بمشارطة المتعاقدين ، فإن لم توجد مشارطة بالكتابة ولم تذكر شروط الاستخدام في الدفتر المذكور يعتبر أن المتعاقدين أرادوا اتباع عرف المحل الذي حصل فيه الاستخدام .
 ويحرر الدفتر المذكور في بلاد الدولة العلية العثمانية أمام ديوان الميناء ، فإن لم يوجد فأمام جهة الإدارة المحلية ويحرر في البلاد الأجنبية أمام قناصل الدولة العلية العثمانية أو وكلائهم فإن لم يكن لها قنصل ولا وكيل عنه فأمام حاكم المحل الذي من خصائصه ذلك .

مادة ٣٦ - لا يجوز للقبودان ولا للملاحى السفينة بأى عذر كان أن يشحنوا فيها شيئاً من البضائع على ذمتهم بلا أجر ولا رضا الملاك أو بدون رضا مستأجرها إذا كانت مستأجرة كلها وإلا ضبطت تلك

البضائع لجانب أولى الشأن أعنى ملاك السفينة أو مستأجرها ما لم يكن القبودان والملاحون مأذونين بذلك في الحالة الأولى في سندات استخدامهم وفي الحالة الثانية في مشاركة إيجار السفينة .

مادة ٦٧ — إذا أبطل السفر بفعل ملاك السفينة أو قبودانها أو مستأجرها قبل قيامها فضباطها وملاحوها الذين صار استئجارهم بالمشاهرة أو بالسفر يأخذون أجره الأيام التي قضوها في تجهيز السفينة ولهم الخيار زيادة على ذلك بين أن يترك لهم بصفة تعويض ما صرف لهم مقدما من أجرهم وبين أن يأخذوا أجره شهر مما حصل عليه الإتفاق بعد استئزال ما صرف لهم مقدما منه أن سبق صرف شيء لهم أو ربع أجرهم إذا كانوا مستأجرين بالسفرة . وإذا أبطل السفر بعد قيام السفينة يأخذون أجرهم المستحقة في المدة التي خدموا فيها وزيادة على ذلك يأخذون بصفة تعويض ضعف ما تقرر لهم فيما سبق في هذه المادة ومصاريف السفر لرجوعهم إلى مكان قيام السفينة إلا إذا كان القبودان أو الملاك أو المستأجرون يمكنهم من النزول في سفينة أخرى راجعة إلى المكان المذكور .

ولا يجوز مع ذلك أن تزيد الأجر والتعويضات في أي حالة من الأحوال عن مقدار المبلغ الذي يستحقونه لو تم ذلك السفر وتحتسب تعويضات الرجوع على حسب وظائف البحريين المرفوعين من الخدمة .

مادة ٦٨ — إذا حدث قبل إبتداء السفر منع التجارة مع الجهة التي عينت لسفر السفينة أو كانت البضائع المستأجرة من أجلها السفينة مما منع إخراجها إلى الخارج أو صار توقيف سفر السفينة بأمر

الحكومة فلا يكون مستحقاً في هذه الأحوال للضباط والملاحين المرفوعين من الخدمة إلا أجره الأيام التي قضوها في خدمة السفينة .

مادة ٦٩ - وإذا حدث في أثناء السفر منع التجارة أو توقيف السفينة عن السفر فيأخذ ضباطها وملاحوها في حالة منع التجارة أجرهم بقدر الزمن الذي خدموا فيه ومصاريف رجوعهم وفي حالة توقيف السفينة من السفر يأخذون نصف أجرهم في مدة أيام التوقيف إذا كانوا مستأجرين مشاهرة ، وأما إذا كانوا مستأجرين بالسفرة فلا يأخذون إلا الأجرة المشترطة بدون زيادة شيء لزمن التوقيف .

مادة ٧٠ - إذا حصل تطويل السفر اختياراً فأجرة البحريين بالسفرة تزداد على قدر التطويل .

مادة ٧١ - إذا حصل تفريغ السفينة اختياراً في محل أقرب من المحل المعين للتفريغ في سند الإيجار فلا يصير تنقيص أجر البحريين المستأجرين بالسفرة .

مادة ٧٢ - إذا كان الملاحون مستخدمين بحصة في الأرباح أو في أجر السفينة فلا يكون لهم تعويض ولا يومية في مقابلة ما نشأ عن سبب قهرى من إبطال السفر أو تأخيره أو تطويله ، فإن حصل الإبطال أو التأخير أو التطويل بفعل الشاحنين فيكون للبحريين حصة في التعويضات التي يحكم بها للسفينة . وتقسم هذه التعويضات بين ملاك السفينة وملاحها على قدر الحصص في الأرباح أو الأجر .

وإذا حصل الإبطال أو التأخير أو التطويل بفعل القبودان أو ملاك

السفينة فعليهم أن يدفعوا إلى الملاحين تعويضات بنسبة حصصهم بمراعاة مشاركتهم .

مادة ٧٣ - وإذا أخذت السفينة وضبطت أو انكسرت أو غرقت مع انعدامها أو انعدام البضائع بالكلية فلا يسوغ لضباطها ولا للملاحين أن يطلبوا أجره لسفرها كما أنهم ليسوا ملزمين برد ما صرف لهم مقدما من أجرهم .

مادة ٧٤ - إذا سلم من الفرق بعض السفينة فبحريتها المستأجرون بالسفرة أو بالمشاهدة تدفع إليهم أجرهم المستحقة لهم من الأجزاء الباقية التي خلصوها .

فإن كانت الأجزاء المذكورة غير كافية أو تخلص بعض البضائع فقط تكمل أجرتهم من أجرتها .

مادة ٧٥ - الضباط والملاحون المستأجرون بحصة من الأجرة يأخذون أجرهم من تلك الأجرة فقط على حسب ما يأخذه القبطان أو المؤجر .

مادة ٧٦ - تدفع للضباط والملاحين أجر الأيام التي خلصوا فيها بقايا السفينة والأشياء التي غرقت أيا كان الوجه الذي صار استئجارهم عليه .

مادة ٧٧ - كل من مرض من الملاحين في أثناء السفر أو جرح أو قطع منه عضو سواء كان ذلك في خدمة السفينة أو في محاربة العدو أو اللصوص البحريين يأخذ أجرته ويعالج وتضمند جروحه وفي حالة قطع عضو منه يعطى له تعويض .

ويكون التعويض في حالة القطع ومصاريف المعالجة والتضميد على السفينة

وأجرتها إذا نشأ القطع أو المرض أو الجرح عن خدمة السفينة وأما إذا حصل المرض أو الجرح أو القطع من محاربة لحفظ السفينة فتوزع المصاريف والتعويضات على السفينة وأجرتها ومشحوناتا على وجه توزيع الخسارة البحرية العمومية .

مادة ٧٨ - إذا كان البحري المريض أو المجرّوح أو المقطوع عضوه لا يمكنه الاستمرار على السفر بدون خطر يجب على القبطان قبل قيامه أن يخرج به إلى مستشفى أو محل آخر تمكن معالجته فيه على الوجه اللائق وأن يؤدي المصاريف التي يستلزمها مرضه ومعاشه ورجوعه إذا شفى أو دُفنه إذا مات .

ويودع لأجل ذلك مبلغاً كافياً بجهة الإدارة أو يقدم لها كفيلاً بذلك إذا كان في بلاد الدولة العلية العثمانية فإن كان في البلاد الأجنبية يودعه عند قنصل الدولة العلية وإن لم يوجد فعند قاضي البلد .

وفي هذه الحالة يكون للمريض أو المجرّوح أو المقطوع عضوه الحق في أخذ أجرته إلى اليوم الذي يتمكن فيه من الرجوع إلى محل قيام السفينة للسفر لا إلى شفائه فقط وذلك فضلاً عن مصاريف رجوعه .

مادة ٧٩ - إذا جرح أحد البحريين داخل السفينة أو بعد خروجه منها بإذن وكان الجرح ناشئاً عن مشاجرة أو إذا مرض بسبب سلوكه على غير استقامة أو بسبب عدم المحافظة على الآداب فيعالج مع ذلك وتضمد جروحه بمصاريف السفينة كما تقدم وإنما يتألب بدفع هذه المصاريف وكذلك إذا جرح من خرج من البحريين من السفينة بدون إذن أو قطع منه عضو أو مرض بسبب مشاجرة أو سوء سلوك تكون مصاريف

معالجته عليه ويجوز للقبودان أن يرفعه من الخدمة ولا تدفع إليه أجرته في هذه الحالة إلا بقدر الأيام التي خدم فيها .

مادة ٨٠ — إصابات أحد البحريين في أثناء السفر تكون أجرته مستحقة لورثته على حسب الأنواع الآتية أعني أنه إذا كان مستأجراً بالمشاهرة نكون أجرته مستحقة إلى يوم وفاته وإذا كان مستأجراً بالسفرة يكون المستحق نصف أجرته إذا مات في الذهاب أو في الميناء المقصودة ويكون المستحق كامل أجرته إذا مات في الرجوع وإذا كان مستأجراً بخصه من الأرباح أو الأجرة فتكون حصته كلها مستحقة بعد ابتداء السفر .

وإذا قتل أحد البحريين في أثناء دفع العدو أو اللصوص البحريين على السفينة ووصلت إلى بر السلامة فتستحق أجرته بتمامها عن جميع السفر أيأ كانت كيفية استئجاره .

مادة ٨١ — إذا قبض على أحد البحريين في السفينة وأمر فلا يكون له الحق في مطالبة القبودان ولا الملاك ولا المستأجرين بدفع فدائه ، بل تعطى له أجرته إلى اليوم الذي قبض عليه فيه وأخذ أسيراً . وأما إذا قبض عليه وأخذ أسيراً في أثناء إرساله بحراً أو براً لأجل خدمة السفينة فيكون له الحق في أخذ أجرته بتمامها ويأخذ زيادة على ذلك تعويضاً لفدائه إذا وصلت السفينة إلى بر السلامة .

مادة ٨٢ — ويكون التعويض مطلوباً من ملاك السفينة إذا أرسل لملاح برّاً أو بحراً في خدمتها ، وأما إذا أرسل برّاً أو بحراً في خدمتها بخدمة المشحونات فيكون التعويض المذكور مطلوباً من ملاك السفينة . ملاك المشحونات .

مادة ٨٣ — ويكون قدر التعويض المذكور خمسة وعشرين جنياً مصرية

مادة ٨٤ - إذا بيعت السفينة في حالة استخدام الملاحين فيها يكون لهم الحق في إرجاعهم بمصاريف السفينة وأخذ أجرتهم إلا إذا رضوا بما يخالف ذلك .

مادة ٨٥ - إذا رفع القبودان بعض الضباط أو الملاحين من الخدمة لأسباب مقبولة قانوناً لا يجب عليه أن يدفع لهم إلا الأجر المتفق عليها إلى يوم رفعهم من الخدمة ويحسب على قدر مسافة السفر التي قطعوها .

وإذا حصل الرفع قبل الإبتداء في السفر فلا يأخذون إلا أجره الأيام التي خدموا فيها .

مادة ٨٦ - والأسباب المعتبرة قانوناً لرفع الملاحين :

(اولاً) عدم الأهلية للخدمة .

(ثانياً) عدم الطاعة .

(ثالثاً) الإعتياد على السكر .

(رابعاً) التعدي على أحد في السفينة بضرب ونحوه وغير ذلك من الأخلاق المعيبة الموجبة لاختلال النظام في السفينة .

(خامساً) ترك السفينة بدون إذن .

(سادساً) إبطال السفر قهراً أو إختياراً على حسب الأحوال المبينة في القانون بشأن ذلك .

مادة ٨٧ - كل من أثبت من البحريين أنه رفع من خدمته بلا سبب مقبول قانوناً بعد قيد اسمه في دفتر البحرية يكون له الحق في أخذ تعويض من القبودان بقدر ثلث الأجرة التي يحتمل أنه يكتسبها في السفر إذا حصل الرفع قبل إبتداء السفر .

وأما إذا حصل الرفع في أثناء السفر فيكون ذلك التعويض بقدر الأجرة التي يأخذها من وقت رفعه إلى انتهاء السفر مع مصاريف رجوعه . ولا يجوز للقبودان في أى حالة من الحالتين المذكورتين أن يطالب ملاك السفينة بمبلغ التعويض إلا إذا كان مأذونا منهم بالرفع .

مادة ٨٨ — لا يجوز للضباط والملاحين أن يمتنعوا عن الخدمة ويتركوا السفينة إلا في الأحوال الآتية وهي :

(أولا) إذا أراد القبودان قبل الابتداء في السفر الذي أستخدموا من أجله أن يغير المحل المقصود .

(ثانيا) إذا انتشبت قبل الشروع في السفر حرب بحرية بين الدولة العلية وغيرها أو ظهرت في أثناء وقوف السفينة في ميناء بين الدولة العلية والمملكة المقصود السفر إليها حرب توقع السفينة في خطر محقق .

(ثالثا) إذا ورد قبل الإبتداء في السفر أو في أثناء وقوف السفينة في ميناء خبر صحيح أن الطاعون أو الحمى الصفراء أو مرضا آخر وبائيا متسلطن في المحل المقصود سفر السفينة إليه .

(رابعا) إذا انتقلت ملكية السفينة كلها لملاك آخرين قبل الشروع في السفر .

(خامسا) إذا مات القبودان قبل الشروع في السفر أو رفعه ملاك السفينة من الخدمة .

مادة ٨٩ — السفينة وأجرتها صامتان خاصة لأجر البحريين وتعويضاتهم ومصاريف طريقهم .

وهما صامتان أيضا لحصول أصحاب المشحونات على تعويض الخسارة

التي تحصل لهم بسبب خيانة الضباط والملاحين أو تقصيرهم وإنما للملاك السفينة مطالبة القبودان بذلك وللقبودان مطالبة الملاحين .

الفصل السادس

في سند الإيجار

مادة ٩٠ - مشاركة إيجار السفينة . وتسمى سند الإيجار ، يلزم أن تكون محررة بالكتابة ويبين فيها اسم السفينة ومقدار حملاتها بحساب الطونيلاطة والدولة التابعة لها واسم القبودان واسم المؤجر واسم المستأجر والمحل والوقت المتفق على الشحن فيهما والمحل والوقت المتفق على التفريغ فيهما ومبلغ الأجرة . ويذكر أيضاً في تلك المشاركة إذا كان التأجير لجميع السفينة أو لبعضها والتعويض المتفق عليه في حالة تأخير الشحن أو التفريغ .

مادة ٩١ - إذا لم تعين الأيام اللازمة للشحن أو للتفريغ في مشاركة المتعاقدين يكون تعيينها على حسب عرف المحل فإن لم يكن له عرف تقدر بخمسة عشر يوماً متوالية غير أيام الأعياد وتبتدىء هذه المدة من وقت إخبار القبودان بأنه مستعد للشحن أو التفريغ .

مادة ٩٢ - إذا اقتضى الحال شحن بعض المشحونات أو تفريغها في محل وبعضها في محل آخر فزمن الشحن أو التفريغ لا تحسب منه مدة مرور السفينة من المحل الأول إلى المحل الثاني .

مادة ٩٣ - إذا كانت السفينة مستأجرة بالمشاركة فيكون إبتداء أجزائها من يوم قيامها إلا إذا وجد شرط يخالف ذلك .

مادة ٩٩ — سند المشحونات يجوز أن يكون باسم شخص معين أو تحت إذنه أو إلى حامله ويلزم أن يبين فيه جنس الأشياء المطلوب نقلها

ويذكر فيه أيضا اسم الشاحن ولقبه واسم المرسل إليه ومحلّه إذا اقتضى الحال ذلك .

واسم القبودان ومسكنه واسم السفينة وحولتها بحساب الطونيلاطة والدولة التابعة لها ومكان قيامها للسفر والمحل المعين لسفرها إليه ومبلغ الأجرة .

ويوضع في هامش السند نياشين الأشياء المطلوب نقلها ونمرها .
مادة ١٠٠ — يكتب من سندات المشحونات أربع نسخ أصلية بالآقل نسخة منها للشاحن ونسخة لمن كانت البضائع مرسلة إليه ونسخة للقبودان ونسخة لمالك السفينة أو لمن طقمها ويضع كل من الشاحن والقبودان إمضاءه على النسخ الأربع المذكورة في ظرف أربع وعشرين ساعة بعد الشحن .

وعلى الشاحن أن يسلم للقبودان في ظرف المدة المذكورة سندات خلاص جمارك البضائع المشحونة .

مادة ١٠١ — سند المشحونات المحرر بالكيفية السالف ذكرها يكون معتمداً بين جميع المالكين للمشحونات ويكون حجة أيضاً بينهم وبين أرباب السيكورتاه وإنما لأرباب السيكورتاه أن يقيموا الأدلة على نفي السند المذكور .

مادة ١٠٢ — إذا وجد خلاف في سندات المشحونات شحنا واحداً يعتمد منها السند الذي بيد القبودان إذا كان البياض المتروك فيه مملوفاً بكتابة الشاحن أو وكيله بالعمولة ويعتبر السند الذي يبرزه الشاحن أو المرسل إليه إذا كان البياض المتروك فيه أيضاً مملوفاً بكتابة القبودان .

مادة ١٠٣ — يجب على الوكيل بالعمولة أو المرسل إليه الذي استلم البضائع المذكورة في سندات الشحن أو في سند الإيجار أن يعطى للقبودان وصلا باستلامها متى طلبه منه وإلا كان ملزماً بجميع مصاريف المرافعة وبالتعويضات ومقابل العطل الناشئ عن التأخير وكذلك يجب على القبودان أن يطلب ممن استلم البضائع وصلا باستلامها وإذا لم يكن موجوداً فعليه أن يتحصل على شهادة من ديوان الجمر ك تثبت إخراج البضائع المذكورة في سند المشحونات وإلا كان ملزماً بجميع التعويضات لملاك البضائع أو لمستليها .

الفصل الثامن

في أجرة السفينة

مادة ١٠٤ — مبلغ أجرة أى سفينة أو مركب من المراكب البحرية يعين مقداره بمشارطة المتعاقدين ويبين في سند الإيجار أو سند المشحونات ويكون لجميع المركب لجزء منها ولسفر كامل أو زمن محدود وبحساب الطونيلاطة أو الكيلو أو القنطار وبالمقاولة أو على البضاعة التي تشحن من أى شاحن مع بيان حمولة المركب بحساب الطونيلاطة .

مادة ١٠٥ — إذا كانت السفينة مستأجرة كلها ولم يشحنها مستأجرها بقدر جميع حمولتها لا يجوز للقبودان أن يأخذ بضائع أخرى بدون رضا المستأجر فإن صار تتميم حمولة السفينة ببضائع أخرى تكون أجرة هذه البضائع لمن استأجر السفينة كلها .

مادة ١٠٦ - إذا لم يشحن مستأجر السفينة فيها شيئا في ظرف الميعاد المعين في سند الإيجار أو في القانون فيكون للتوَجَّر الخيار بين أن يطلب التعويض المقرر للتأخير في سند الإيجار أو تعويضا يقدره أهل الخبرة إن لم يحصل الاتفاق عليه في السند المذكور وبين أن يفسخ سند الإيجار ويطلب من المستأجر نصف الأجرة ونصف غيرها من المنافع المتفق عليها .

ويحوز أيضاً في الحالة المذكورة للمستأجر الذي لم يشحن شيئا في ذلك الميعاد أن يتنازل عن سند الإيجار قبل إبتداء الأيام المجمولة علاوة على المدة المقررة لوقوف السفينة فيها للشحن بشرط أن يدفع لمؤجرها أو قبودانها نصف الأجرة ونصف غيرها من المنافع المتفق عليها في سند الإيجار .

مادة ١٠٧ - إذا لم يشحن المستأجر في الميعاد المعين إلا بعضا من البضائع المتفق عليها في سند الإيجار يكون للتوَجَّر أيضا الخيار بين طلب التعويض المبين في المادة السابقة وبين سفره بما شحن من البضائع وفي هذه الحالة الأخيرة يكون جميع الأجرة مستحقا للتوَجَّر .

مادة ١٠٨ - إذا شحن المستأجر بضائع أكثر من المتفق عليها تلزمه أجرة مازاد باعتبار الأجرة المعينة في سند الإيجار .

مادة ١٠٩ - إذا أخبر المؤجر أو القبودان بحمولة للسفينة زائدة عن حمولتها الحقيقية يكون ملزما بتقصيص مبلغ من الأجرة بقدر الزائد مع تأدية تعويض للمستأجر .

ولنما إذا كان إخباره لا يخالف حمولتها الحقيقية بحساب الطونيلامة

إلا بثلاثة في المائة أو كان موافقا للشهادة المختصة بتقدير حمولتها فلا يعتبر الفرق .

مادة ١١٠ — إذا أجرت السفينة للبضائع التي يشحنها أى شاحن وعين المؤجر أو القبودان ميعادا تقف السفينة فيه للشحن يجب عليه بعد هذا الميعاد أن يسافر في أول ربح موافق للسفر إلا إذا اتفق مع الشاحنين على ميعاد آخر .

مادة ١١١ — إذا أجرت السفينة للبضائع التي يشحنها أى شاحن ولم يعين للشحن ميعاد يجوز لكل واحد من الشاحنين أن يخرج منها بضائعه بشرط أن يرد للقبودان سند الشحن الممضى منه أو يؤدي كفيلا بسند الشحن الذي سبق إرساله مع دفع نصف الأجرة المتفق عليها فضلا عن مصاريف الشحن والتفريغ ودفع مصاريف نقل البضائع الأخر التي يلزم نقلها لأجل اخراج البضائع المذكورة .

ومع ذلك إذا كانت السفينة أخذت ثلاثة أرباع حمولتها وطلب أكثر الشاحنين السفر وجب على القبودان أن يسافر في أول ربح موافق بعد التنبيه عليه بثمانية أيام من غير أن يجوز لأحد منهم أن يخرج بضاعته .

مادة ١١٢ — إذا شحنت بضائع في السفينة بغير علم مؤجرها أو قبودانها يجوز للقبودان مادام في محل الشحن أن يخرجها إلى البر في المحل المذكور بعد تنبيه رسمي باخراجها يعلن للشاحنين بالطرق المقررة قانونا أو يأخذ أجرتها بأعلى سعر يدفع في ذلك المحل على البضائع التي من قبيلها وإذا لم يعلم بوجود تلك البضائع إلا بعد سفر السفينة فليس له إخراجها إلا في المحل المعين لها وإنما له أن يأخذ أجرتها بأعلى السعر المذكور .

وإذا أخرج الشاحن بضاعته في أثناء السفر يكون ملزماً بدفع أجرتها بالتام وبدفع جميع مصاريف النقل الناشئة عن إخراجها .

وإذا أخرجت البضائع بسبب أفعال القبودان أو غلطه فالقبودان فضلاً عن عدم الحق له في أخذ أجرة أصلاً يكون ملزماً بجميع المصاريف وبالتعويض إذا كان له وجه لعدم وفائه بشروط الإيجار .

مادة ١١٣ — إذا أوقفت السفينة في وقت قيامها للسفر أو في أثناءه أو في محل تفريغ البضائع بفعل مستأجرها أو بسبب إهماله أو إهمال أحد الشاحنين فيكون المستأجر أو الشاحن المذكور ملزماً بالمصاريف والخسارة الناشئة عن التأخير لمؤجر السفينة أو قبودانها أو لغيره من الشاحنين .

وإذا كانت السفينة مؤجرة ذهاباً وإياباً ورجعت بلا شحن أو بشحن غير كامل فيستحق القبودان الأجرة كاملة وتعويضاً عن التأخير أيضاً إذا حصل تأخيرها .

مادة ١١٤ — وكذلك يكون مؤجر السفينة أو قبودانها ملزماً بالتعويض لمستأجرها إذا صار توقيف السفينة وتأخيرها في وقت قيامها للسفر أو في أثناءه أو في محل تفريغها بسبب تقصير أو إهمال المؤجر أو القبودان المذكور .

ويكون تقدير التعويض المذكور في هذه المادة وفي المادة السابقة بمعرفة أهل خبرة .

مادة ١١٥ — إذا اضطّر القبودان إلى قلفطة السفينة في أثناء السفر يجب على مستأجرها أو شاحنها أن ينتظر حتى يحصل ترميمها أو يخرج

منها بضائعه مع دفع الأجرة كاملة ودفع ما يخصه في الخسارة البحرية العمومية إذا كانت .

وإذا كانت السفينة مؤجرة بالمشاهرة فليس عليه أجرة مدة القلفة وإن كانت مؤجرة بالسفرة فليس عليه زيادة أجرة .

وإذا لم يمكن قلفة السفينة يجب على القبودان إستئجار سفينة أو أكثر بمصاريف من طرفه لنقل البضائع إلى المحل المعين لها بدون أن يطلب زيادة أجرة .

وإذا لم يمكن القبودان أن يستأجر سفينة وأكثر فلا تستحق الأجرة إلا بقدر السفر الذي حصل .

وفي هذه الحالة الأخيرة يكون نقل بضائع كل واحد من الشاحنين منوطا به وإنما يجب على القبودان أن يخبرهم بالحالة التي هو عليها وأن يتخذ في أثناء ذلك جميع الطرق اللازمة لحفظ المشحونات وهذا كله إذا لم توجد شروط بخلاف ذلك بين الفريقين .

مادة ١١٦ — إذا أثبت المستأجر أن السفينة كانت غير صالحة للسير وقت قيامها للسفر تضيع على القبودان أجرته ويكون مسئولاً عن الخسارة التي تحصل للمستأجر .

ويقبل الدليل على ذلك مع وجود شهادة الكشاف على السفينة وقت قيامها للسفر .

مادة ١١٧ — تستحق الأجرة على البضائع التي أضطر القبودان إلى بيعها للحصول على أمواله وقلفة السفينة ولو أزمها الآخر الضرورية مع احتساب أثمانها بالسعر الذي يباع به باقي البضائع أو أمثالها في محل التفريغ إذا وصلت السفينة إلى بر السلامة وإذا هلكت السفينة تحسب على

القبودان قيمة البضائع بالأثمان التي باعها بها مع استنزاله منها الأجرة على قدر السفر الذي حصل .

ولأنما يبقى في هاتين الحالتين الحق المقرر لملاك السفينة على مقتضى العبارة الثانية من المادة ٣٠ وإذا نشأت عن الإجراء بمقتضى الحق المذكور خسارة لمن يبيع بضائعهم أو رهنت توزع تلك الخسارة على أثمان البضائع المذكورة التي وصلت إلى المحل المعين لها ونجت من الغرق الذي حصل بعد الحوادث البحرية التي أوجبت البيع أو الرهن ويكون التوزيع بنسبة قيمة كل من أثمان تلك البضائع .

مادة ١١٨ — إذا منعت التجارة مع البلدة التي سارت السفينة إليها وأجبرت بسبب ذلك على الرجوع بمشحوناتها فلا يكون القبودان مستحقا إلا أجرة الذهاب ولو كانت مستأجرة ذهابا وإيابا .

مادة ١١٩ — إذا أوقفت السفينة مؤقتا في أثناء سفرها وكان ذلك بأمر دولة من الدول لا تستحق أجرة مدة توقيفها إذا كانت مستأجرة بالمشاهرة ولا زيادة أجرة إذا كانت مستأجرة بالسفر .

ومأكولات الملاحين وأجرهم في زمن توقيف السفينة تعد من الخسارات البحرية .

ويجوز للشاحن في مدة التوقيف أن يخرج منها بضائعه بمصاريف من طرفه بشرط شحنها ثانيا بمصاريف من طرفه أيضا أو أداء تعويض لمؤجرها أو للقبودان .

مادة ١٢٠ - يأخذ القبودان أجره البضائع التي ألقيت في البحر لأجل السلامة العمومية بشرط دفعه ما يخصه منها .

مادة ١٢١ - لا تستحق أجره على البضائع التي تهلك بسبب غرق السفينة أو ارتكازها على شعب ولا على البضائع التي ينهبها اللصوص البحريون أو يأخذها العدو .
وعلى القبودان أن يرد الأجرة التي صرفت له مقدما إذا لم يوجد شرط يخالف ذلك .

مادة ١٢٢ - إذا أفديت البضائع والسفينة أو تخلصت البضائع من الفرق بمساعدة القبودان ومشاركته فيأخذ أجره كاملة إلى المحل الذي أخذ فيه العدو البضائع أو محل الفرق إذا كان القبودان لا يمكنه توصيلها إلى المحل المقصود .

وإذا أوصل البضائع إلى المحل المقصود يأخذ الأجرة بتمامها مع دفع ما يخصه في بدل الفدية ، وأما إذا لم يشارك القبودان في الخلاص فلا يستحق أجره أصلا على البضائع التي صار تخليصها في البحر أو الساحل وسلت بعد التخلص إلى أربابها .

مادة ١٢٣ - يوزع بدل الفداء على البضائع والسفينة وأجرتها ، وأما أجره الملاحين فلا تدخل في التوزيع .

ويكون التوزيع المذكور على ثمن البضائع الجاري في محل إخراجها بعد استئصال المصاريف وعلى نصف قيمة السفينة في المحل المذكور وعلى نصف أجرتها .

مادة ١٢٤ - إذا امتنع المرسل إليه عن استلام البضائع جاز

للقبودان بعد التنيه عليه بالاستلام تنبها رسميا إجراء بيع البضائع كلها أو بعضها أمام المحكمة لأخذ أجرته والخسارة البحرية والمصاريف ، وإذا زاد شيء بعد ذلك يتحصل على أمر من المحكمة بإيداعه .

• أما إذا لم تكف البضائع لوفاء جميع ما ذكر فيبقى للقبودان الحق في مطالبة الشاحن بالباقي .

مادة ١٢٥ — لا يجوز للقبودان أن يحجز البضائع في السفينة بسبب عدم دفع أجرتها أو الخسارة العمومية والمصاريف بل يجوز له أن يطلب إيداعها عند غير أصحابها حين دفع المستحق له وإذا كانت البضائع قابلة للتلف يجوز أن يطلب بيعها إلا إذا أدى المرسل إليه كفيلا بالدفع وإذا وجدت خسارة بحرية عمومية ولم يمكن توزيعها حالا يجوز له أن يطلب إيداع مبلغ يقدره القاضي أو أدا- كفيل معتمد .

مادة ١٢٦ — للقبودان التقدم والأولوية على جميع المداينين في استيفاء أجرته والخسارات البحرية والمصاريف التي على البضائع المشحونة في سفينته ، إنما لا يكون له التقدم والأولوية المذكوران إلا في مدة خمسة عشر يوما بعد تسليم البضائع ما لم تنتقل ليد غير أصحابها .

مادة ١٢٧ — إذا أفلس الشاحنون أو المطالبون بحق في البضائع قبل إنقضاء خمسة عشر يوما المذكورة لا يزال امتياز القبودان باقيا على تلك البضائع ويقدم على جميع مدايني المفلسين لأخذ ما هو مستحق له من الأجرة والمصاريف والخسارات .

مادة ١٢٨ — إذا حصل اتفاق على دفع الأجرة بحسب عدد البضائع أو كيلها أو قياسها أو وزنها فيكون للقبودان الحق في طلب عدد البضائع

أو كيلها أو قياسها أو وزنها في وقت اخراجها ، وإذا أهمل في إجراء ذلك يكون للمرسل إليه حق في أن يثبت العين والعدد أو الكيل أو القياس أو الوزن ولو بشهادة يؤديها من أستخدم في اخراجها بعد حلف اليمين .

وإذا وجدت شبهة تدل على أن البضائع تلفت أو فسدت أو سرق منها شيء أو نقصت فلقبودان أو المرسل إليه أو من كان له حق فيها أن يطلب الكشف عليها بمعرفة المحكمة وتقدير الخسارة في نفس السفينة قبل إخراج البضائع المذكورة منها .

مادة ١٢٩ — إذا كان التلف في البضائع أو النقصان غير ظاهر في الخارج يجوز إجراء الكشف عليها بمعرفة المحكمة ولو بعد انتقالها للمرسل إليه بشرط أن يكون ذلك في ظرف ثمان وأربعين ساعة بعد اخراجها وبشرط اثبات أنها هي عينها على حسب ما هو منصوص بالمادة السابقة أو بطريق آخر من الطرق المقررة في القانون .

ويبقى الحق للمرسل إليهم في الحصول على الكشف على البضائع بمعرفة المحكمة في ظرف ثمان وأربعين ساعة بعد تسليمها إليهم ولو أعطوا وصلا على سند الشحن أو أعطوا سنداً منفرداً باستلامها بشرط أن يذكر في الوصل المعطى على سند الشحن أو السند المنفرد أنه مظنون حصول تلف في البضائع أو فساد أو سرقة أو نقصان .

مادة ١٣٠ — إذا وفي كل مؤجر السفينة والقبودان بمقتضيات سند الإيجار فيما يختص بهما فليس للمستأجر أو الشاحن أن يطلب تنقيص الأجرة المتفق عليها .

مادة ١٣١ — لا يجوز للشاحن أن يترك في مقابلة الأجرة البضائع

التي نقصت أثمانها أو تلفت بسبب عيوبها الناشئة عنها أو بسبب قهرى ،
ولكن إذا سالت أوعية النيزد أو الزيت أو العسل أو نحوها من المائعات
بحيث صارت فارغة أو قريبة من الفراغ يجوز تركها في مقابلة الأجرة .

الفصل التاسع

في المسافرين

مادة ١٣٢ — إذا لم تكن السفينة معدة لنقل المسافرين مثل سفن
البوستان وغيرها من السفن المعدة لنقلهم فلا يجوز إلزام القبولان بأخذ
مسافرين ليس لهم شأن في المشحونات .

مادة ١٣٣ — يجب على المسافر الذي قبل في السفينة مراعاة جميع
أحكام القبولان المتعلقة بحسن الانتظام في السفينة .

مادة ١٣٤ — تعين أجرة سفر المسافر بمشارطة أو بتذكرة مرور
يجوز أن تكتب لحاملها أو باسم المسافر .

وإذا حصل السفر ولم يوجد شرط بالكتابة بمقدار الأجرة تعين
بالقياس على أجرة المثل وفي حالة عدم اتفاق الفريقين يحصل التعيين
بمعرفة المحكمة .

مادة ١٣٥ — إذا صرح في المشارطة أو في تذكرة المرور باسم
المسافر فلا يجوز له أن يتنازل عن حقه لغيره بدون رضا القبولان .

مادة ١٣٦ — إذا لم يحضر المسافر في السفينة قبل البدء في السفر ولا
بعده أو خرج من السفينة ولم يرجع إليها في الوقت المعين لقيامها بجوز
للقبولان أن يسافر ولا يجب عليه انتظاره وعلى المسافر دفع
أجرة السفر كاملة .

مادة ١٣٧ - إذا اخبر المسافر قبل البدء في السفر بأنه يريد فسخ مشاركة سفره أو مات بدون أن يخبر بذلك أو منعه مرض أو حادثة أخرى تختص به عن الذهاب إلى السفينة فلا يجب عليه إلا دفع نصف أجرة السفر .

أما إذا لم يخبر بإرادته فسخ مشاركة السفر أو لم تحصل حادثة من الحوادث السالف ذكرها إلا بعد الابتداء في السفر فيجب عليه ان يدفع الأجرة كاملة .

مادة ١٣٨ - تبطل مشاركة السفر بالكلية إذا تلفت السفينة بحادثة بحرية .

مادة ١٣٩ - يسوغ للمسافر ان يفسخ مشاركة سفره إذا حصلت حرب وصارت السفينة معرضة لخطر قبض العدو عليها ولا يمكن اعتبارها انها مطلقة في سيرها أو حصل منع السفر أو توقيفه قبل ابتدائه أو بعده بسبب قوة قهرية أو بسبب آخر غير حاصل من القبودان ولا القومبانية التابع لها . وكذلك يسوغ للتواجر أو القبودان أو القومبانية التابع لها ان تفسخ المشاركة إذا انقطع السفر في حال من الأحوال المذكورة أو اقتضى الحال تركه لكون السفينة مخصصة في الأصل لنقل البضائع ولم يمكن نقلها بسبب غير ناشئ عن تقصير المؤجر أو القبودان أو القومبانية .

مادة ١٤٠ - إذا فسخت المشاركة في الأحوال المبينة في المادتين السابقتين فليس على احد الفريقين تعويض للآخر .

ومع ذلك إذا حصل الفسخ بعد البدء في السفر فعلى المسافر ان يدفع أجرة السفر عا قدر المسافة المقطوعة .

مادة ١٤١ - إذا اقتضى الحال ترميم السفينة في اثناء السفر يجب على المسافر أن يدفع أجرة سفره كاملة ولو لم يرض بانتظار تمام ترميمها ولكن إذا انتظر نهاية الترميم فعلى المؤجر أن يسكنه مجاناً في مسكن إلى وقت القيام للسفر ثانياً وأن يوفى بجميع ما التزم به له بمقتضى مافى المشاركة أو تذكرة المرور بشأن المأكولات .

ومع ذلك إذا عرض المؤجر على المسافر أن ينزله في سفينة أخرى مثل السفينة المؤجرة ليسافر فيها من غير إخلال بحقوقه الآخر المتفق عليها إلى أن يصل إلى الميناء المقصودة وامتنع المسافر عن قبول ذلك فليس له أن يطالب بالمسكن والمؤونة إلى وقت الشروع في السفر ثانياً .

مادة ١٤٢ - وإذا لم يوجد شرط بشأن مأكولات المسافر فعليه أن يستحصل عليها بمعرفته ولكن إذا فرغت المؤونة منه بسبب حادثة غير متوقعة الحصول أو بسبب امتداد مدة السفر فعلى القبودان أن يعطيه القوت الضروري بثمن لائق كما أن المسافر يجب عليه إذا كان عنده مأكولات زائدة عن اللزوم أن يعطى منها لأهل السفينة بمقتضى المادة ٦٤

مادة ١٤٣ - لا يجب على المسافر أن يدفع أجرة على أشياء السفر التي يسوغ له إدخالها في السفينة بمقتضى المشاركة ما لم يوجد شرط يخالف ذلك .

مادة ١٤٤ - يعتبر المسافر كالشاحن بالنسبة إلى أشياءه التي في السفينة .

مادة ١٤٥ - ولذلك يكون للمسافر الذي سلم أشياءه للقبودان لحفظها عنده المستأجرى السفينة من الحقوق وعليه ما عليهم من الواجبات

فيما يختص بتلك الأشياء فإن لم يسلمها للقبودان أو المأمور باستلامها بالنيابة عنه وأبقاها تحت نظره لا يكون له حق في طلب تعويض من القبودان إذا فقدت أو اعتراها ضرر إلا إذا كان فقدتها أو الإضرار بها حصل بفعل القبودان أو تقصيره أو بفعل الملاحين أو تقصيرهم .

مادة ١٤٦ — إذا توفي أحد المسافرين في أثناء السفر يجب على القبودان إجراء الطرق اللازمة على حسب الأحوال لحفظ أمتعته وتسليمها إلى ورثته .

مادة ١٤٧ — للقبودان حق حبس الأمتعة التي أحضرها المسافر في السفينة وحق الإمتياز عليها لأخذ المستحق له من أجره السفر وثمان المأكولات ولكن لا يكون له هذا الحق إلا إذا كانت الأشياء تحت يده أو مودعة منه عند شخص آخر .

مادة ١٤٨ — لا يجب على القبودان ولا يسوغ له أن يرسو في ميناء أو يوقف السفينة في أثناء السفر بناء على طلب مسافر أو لأجل مصلحته الخصوصية .

ولكن إذا أصاب مسافراً مرض معه يلزم إخراجه من السفينة ولو كرها في أول بر مسكون يمكن القبودان الرسو فيه .

الفصل العاشر

في مشاركة الإقراض البحري

مادة ١٤٩ — مشاركة الإقراض البحري هي عقد به يقرض مبلغ على السفينة أو على مشحوناتها أو عليها معا بشرط أنه إذا هلكت أو تلفت تلك الأشياء التضامنة لوفاء المبلغ المقرض بحادثة بحرية

يضيع على المقرض المبلغ المذكور مع أرباحه المتفق عليها إلا إذا أمكنه أن يستوفي حقوقه مما تخلص منها . وأما إذا وصلت إلى بر السلامة فيدفع له المبلغ مع أرباحه البحرية أعنى مع فوائده المتفق عليها ولو بسعر أزيد من السعر المقرر في القانون .

مادة ١٥٠ — تكون مشاركة الإقراض البحري بسند رسمي أو غير رسمي ويذكر فيه ما هو آت :

أولا — أصل المبلغ المقرض ومقدار فوائده البحرية المتفق عليها .
ثانيا — الأشياء التي حصل الإقراض عليها .
ثالثا — اسم السفينة واسم ولقب كل من مالكتها وقبودانها والمقرض والمقرض .

رابعا — بيان السفر الذي حصل لأجله الإقراض أو المدة المعينة للإقراض المذكور إذا حصل لسفرة أو لمدة معينة .

خامسا — وقت الوفاء بالمبلغ المقرض .

سادسا — اليوم والمحل اللذان حصل فيهما الإقراض .

مادة ١٥١ — يحجر السند الرسمي في ممالك الدولة العلية العثمانية أمام الموظف العمومي الذي يختص بذلك وفي البلاد الأجنبية يحجر أمام قونصلاتو الدولة العلية وإن لم توجد فأمام الحاكم المحلي الذي من خصائصه ذلك على حسب الرسوم المعتادة .

مادة ١٥٢ — إذا عتمدت مشاركة الإقراض بسند غير رسمي يجب على المقرض قرضا بحريا أن يتحصل على التصديق عليه وتسجيله في ظرف عشرة أيام من تاريخه بقلم كتاب المحكمة الابتدائية أو أمام أحد الحكام

المبينين في المادة السابقة على حسب الأحوال .

مادة ١٥٣ - إذا لم تراعى أحكام المادتين السابقتين تزول عن المشاركة صفة الإقراض البحرى وتنقلب إلى قرض عادى ويزول حينئذ امتياز المقرض فى الأشياء الضامنة للوفاء بدينه ويكون المقرض ملزماً دون غيره بدفع أصل المبلغ مع فوائده القانونية .

مادة ١٥٤ - يجوز تحرير سند الإقراض البحرى تحت إذن شخص معين وفى هذه الحالة تنتقل الملكية فيه بطريق التحويل بالكيفية المقررة فيما يختص بالكبيالات فإذا صار تحويلها يقوم المحتال مقام المحيل سواء كان فى الربح أو الخسارة بدون أن يكون المحيل المذكور ملزماً بشئ سوى ضمان وجود القرض البحرى .

والضمان إن كان له وجه لا يشمل الفوائد البحرية إلا إذا وجد شرط صريح بذلك .

مادة ١٥٥ - ويجوز أن يكون الإقراض البحرى على جسم السفينة أو على سهم قاعدتها أو آلاتها أو أذرائها أو طقمها أو مؤونتها أو مشحوناتا أو على جميع هذه الأشياء معا أو على جزء معين من كل واحد منها .

مادة ١٥٦ - كل قرض بحرى يحصل بمبلغ أزيد من قيمة الأشياء التى وقع عليها القرض يجوز الحكم بطلانه بناء على طلب المقرض ويجب دفع أصل المبلغ مع فوائده القانونية إذا ثبت حصول غش وتدليس من المقرض .

مادة ١٥٧ - وإذا لم يحصل غش ولا تدليس تكون مشاركة القرض معتبرة بقدر قيمة الأشياء المخصصة للمبلغ المقرض على حسب التقويم

الذى عمل عنها أو اتفق عليه وما زاد من المبلغ المقرض عن ذلك يدفع مع فوائده القانونية .

مادة ١٥٨ — كل اقتراض على أجرة السفينة المأمول الحصول عليها أو على ربح مأمول نواله من البضائع ممنوع فإذا أقرض شخص مبلغاً على ذلك لا يكون له الحق إلا في أخذ رأس ماله بلا فوائد .

مادة ١٥٩ — وكذلك كل قرض بحري للملاحى السفينة أو لأشخاص بحريين على أجرهم سواء كانت بالمشاهرة أو بالسفرة ممنوع والمقرض يعامل بالوجه المذكور في المادة السابقة .

مادة ١٦٠ — تخصص بوجه الإمتياز السفينة وأدواتها ومهماتا وطقمها ومؤناتها وأجرتها المكتسبة لوفاء أصل وفوائد المبلغ المقرض قرضاً بحرياً على السفينة .

وتخصص المشحونات أيضاً لوفاء أصل وفوائد المبلغ المقرض قرضاً بحرياً عليها .

وإذا حصل الاقتراض على شيء مخصوص من السفينة أو مشحوناتا فلا يكون الإمتياز إلا في ذلك الشيء بقدر الجزء المخصص للاقتراض .

مادة ١٦١ — إذا اقترض القبودان قرضاً بحرياً في جهة إقامة ملاك السفينة أو وكلائهم بدون إذن رسمي ولا توسط منهم فيه فلا يكون الإمتياز ولا الدعوى إلا على حصة القبودان في السفينة والأجرة .

مادة ١٦٢ — حصة من لم يؤد من ملاك السفينة ما يخصه في اللازم لإعنادهما للسفر في الحالة المبينة في المادة ٤٨ في ظرف أربع وعشرين ساعة من

وقت التنبيه الرسمي عليه بذلك تخصص لوفاء المبالغ التي تقترض لقلفطة السفينة ومؤنتها ولو في محل إقامته .

مادة ١٦٣ - المبالغ المقرضة ولو ازم سفر السفينة الأخيرة بصير وفاؤها بوجه الأمانة والتقدم على المبالغ المقرضة لسفر سابق عليه ولو قيل في المشاركة أن هذه المبالغ كانت من قبل في ذمة المقرض أو أقيمت لتجديد مواعيدها وأما المبالغ المقرضة في أثناء السفر فتكون مقدمة في الوفاء على المبالغ التي أقرضت قبل قيام السفينة . وإذا أقرضت عدة مبالغ في أثناء سفر فالمبلغ المقرض أخيراً يكون في كل الأحوال مقدماً على السابق عليه .

وأما المبالغ التي أقرضت في أثناء سفر واحد في ميناء واحدة رساء عليها اضطراباً وكان اقتراضها في مدة الإقامة فيها فتكون في درجة واحدة .

مادة ١٦٤ - إذا أقرض شخص قرضاً بحرياً على البضائع المشحونة في سفينة معينة في مشاركة الاقتراض وصار شحن تلك البضائع فيما بعد في سفينة أخرى ثم هلكت ولو بحادثة بحرية فلا يترتب على هلاكها ضياع حقوقه إلا إذا ثبت قانوناً أن شحنها في سفينة أخرى حصل بسبب قهرى .

مادة ١٦٥ - لا تجوز المطالبة بالمبلغ المقرض إذا هلكت الأشياء التي حصل عليها القرض بالكلية أو قبض عليها العدو وحكم بجواز قبضه عليها وكان الهلاك أو القبض بأفة سماوية أو سبب قهرى في زمان ومكان الأخطار الذين لأجلهما حصل الاقتراض .

وإذا صار تخليص بعض الأشياء المخصصة للقرض فيبقى المقرض حق قبضها صار تخليصه .

مادة ١٦٦ — لا يكون على المقرض النقصان الذي يحصل في ذات الأشياء أو قيمتها ولا هلاكها بسبب العيب الناشئ عنها وكذلك الخسارة الناشئة عن فعل المقرض أو عن تقصير الملاحين .

مادة ١٦٧ — إذا غرقت السفينة يكون دفع المبالغ المقرضة قرضاً بحرياً بقدر قيمة الأشياء التي صار تخليصها وكانت مخصصة للقرض في المشاركة بمد استتزال مصاريف التخليص .

مادة ١٦٨ — إذا لم يحصل تعيين زمن الإلتطار البحرية في مشاركة القرض البحري تعتبر مدته بالنسبة إلى السفينة وآلاتها وأدواتها وطقمها ومؤنتها من الوقت الذي قامت السفينة فيه للسفر إلى الوقت الذي فيه ألقت مراسيها أو صار ربطها في الميناء أو المحل المقصود .

وبالنسبة إلى البضائع تعتبر مدة الزمن المذكور من الوقت الذي فيه شحنت تلك البضائع في السفينة أو في الصنادل المعينة لنقلها إليها أو من يوم المشاركة إذا كان الاقتراض على بضائع مشحونة حصل في أثناء السفر إلى الوقت الذي فيه صار إخراجها إلى البر أو كان يلزم إخراجها إليه في المحل المقصود .

مادة ١٦٩ — إذا لم يحصل بالفعل السفر الذي من أجله حصل القرض البحري يكون للقرض حق في أن يطلب بالإمتياز رأس ماله وفوائده القانونية دون الأرباح البحرية ولكن إذا ابتداء زمن الأخطار على حسب المادة السابقة يكون له الحق في الأرباح البحرية .

مادة ١٧٠ — إذا اقترض شخص قرضاً بحرياً على بضائع وعدمت السفينة والمشحونات فيها فلا تبرا ذمته من الدين بسبب ذلك ما لم يثبت أنه كان موجوداً له فيها بضائع بقدر المبلغ المقرض .

مادة ١٧١ — يشترط المقرض قرضا بحريا في الخسارات البحرية العمومية ويستتزل ذلك بما له على المقرض ولو وجد شرط يخالف ذلك ويشترط أيضا في الخسارات البحرية الخصوصية إذا لم يوجد شرط يقضى غير ذلك ويكون هذا الاشتراك بنسبة رأس المال المقرض والأرباح البحرية المشترطة .

مادة ١٧٢ — إذا حصل قرض بحري وسيكورتاه على سفينة واحدة أو على مشحونات واحدة وغرقت السفينة أو المشحونات فتقسم أثمان الأشياء المخلصة من الغرق بين المقرض قرضا بحريا في مقابلة رأس ماله فقط وبين صاحب السيكورتاه في مقابلة المبالغ المعمولة عليها السيكورتاه بنسبة مطلوب كل واحد منهما بدون إخلال بالامتيازات المبينة في المادة الخامسة .

الفصل الحادى عشر

في السيكورتاه

الفرع الأول — في صورة مشارطة السيكورتاه وفيما تعمل عليه .
مادة ١٧٣ — السيكورتاه البحرية هي عقد به يتكفل المؤمن الذى هو صاحب السيكورتاه للمؤمن له الذى هو صاحب البضائع أو السفينة أو نحوها في مقابلة عوائد متفق عليها تسمى معلوم السيكورتاه بأن يدفع بقدر المبلغ المعين في مشارطة السيكورتاه الخسارات التى تحصل للمؤمن له بحادثة بحرية في الأشياء المعرضة لأخطار السير في البحر .
مادة ١٧٤ — تكون مشارطة السيكورتاه بعقد رسمى أو غير رسمى وتكتب بدون تخلل بياض ويبين فيها ما هو آت :

- (أولا) تاريخ السنة والشهر واليوم والساعة اللاتي تحررت فيها .
- (ثانيا) اسم المؤمن له ومحلّه وبيان كونه صاحب الأشياء المعمول عليها السيكورتاه أو وكيلًا بالعمولة واسم المؤمن ومحلّه .
- (ثالثا) جنس البضائع أو الأشياء المعمول عليها السيكورتاه وقيمتها الحقيقية أو المقدرة والمبلغ الذي تقع الكفالة به من أجل تلك البضائع أو الأشياء .
- (رابعا) الأخطار التي يقبلها المؤمن على ذمته .
- (خامسا) الأوقات التي تبدى وتنتهى فيها الأخطار التي على ذمة المؤمن .
- (سادسا) معلوم السيكورتاه .
- (سابعا) اسم القبودان واسم السفينة وبيان صفتها .
- (ثامنا) المحل الذي شحنت أو تشحن البضائع فيه .
- (تاسعا) الميناء التي سافرت أو تسافر منها السفينة .
- (عاشرا) الموانئ أو الموارد التي يلزم فيها الشحن أو التفريغ وكذلك الموانئ والموارد التي يلزم دخول السفينة فيها .
- (الحادى عشر) قبول المتعاقدين بتحكيم محكين مختارين فى حال حصول منازعة إذا كان هذا التحكيم متفقا عليه .
- (الثانى عشر) جميع الشروط الأخر التي يتفق عليها المتعاقدان .
- مادة ١٧٥ - يجوز أن تشمل المشاركة الواحدة على عدة سيكورتات سواء كانت بسبب البضائع أو بسبب سعر معلوم السيكورتاه أو بسبب تعدد المؤمنين .

مادة ١٧٦ — يجوز أن تكون السيكورتاه على ما يأتي :

(أولا) جسم السفينة وسهم قاعدتها فارغة كانت أو مشحونة بـمجهزـة أو غير مجهزة وحدها أو مصحوبة بغيرها .

(ثانيا) أدوات السفينة وآلاتها .

(ثالثا) تجهيزاتها .

(رابعا) المؤونة .

(خامسا) المبالغ المقرضة قرضا بحريا .

(سادسا) البضائع المشحونة .

(سابعا) جميع ما يقوم بالنقود من الأوراق التجارية أو غيرها من الأشياء ويكون معرضا لأخطار السفر في البحر .

مادة ١٧٧ — ويجوز عمل السيكورتاه على الأشياء السائفة ذكرها كلها أو بعضها منضما بعضها إلى بعض أو منفردا ويجوز عملها في زمن الصلح أو زمن الحرب وقبل سفر السفينة أو في أثناءه ويجوز عملها للذهاب والإياب أو لأحدهما فقط ولسفرة كاملة أو لمدة معينة ولجميع الأسفار والنقل في البحر أو النهر أو الخليج الصالح لسير السفن فيه ولجميع أخطار السفر في البحر أو النهر .

مادة ١٧٨ — إذا حصل غش في تقويم الأشياء المعمولة عليها السيكورتاه أو صار تغيير أسمائها أو أعيانها يجوز المؤمن أن يطلب الكشف على تلك الأشياء وتقويمها بدون إخلال بحقه في إقامة دعاوى أخرى مدنية كانت أو جنائية .

مادة ١٧٩ — إذا لم يعلم المؤمن له في أي سفينة شحنت البضائع الواردة

له من بلاد أجنبية يعاقب من تعيين اسم القبودان واسم السفينة بشرط أن يذكر عدم علمه بذلك في سند السيورتاه مع بيان التاريخ والإمضاء الموضوعين على المكتوب الأخير الوارد إليه إعلاما بشحن البضائع أو ترخيصا بعمل السيورتاه ، ولا يجوز في هذه الحالة عمل السيورتاه إلا لمدة معينة .

مادة ١٨٠ — إذا لم يكن المؤمن له عالما بجنس وقيمة البضائع المرسلة أو المقتضى تسليمها إليه جاز له أن يعمل السيورتاه عليها بدون تعيينها بغير الاسم العام كلفظ البضائع ولكن يلزم أن يذكر في سند السيورتاه اسم من أرسلت إليه البضائع أو من يجب تسليمها إليه ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك . ولا يدخل في هذه السيورتاه مسكوكات الذهب والفضة ولا سبائكهما ولا الماس ولا اللؤلؤ ولا الحلى ولا الذخائر الحربية .

مادة ١٨١ — إذا حصل الاتفاق في سند السيورتاه على ثمن شيء بنقود أجنبية يقدر ثمنه الذي يساويه بالنقود المتفق عليها بحساب نقود البلد على حسب سعرها الجارى في محل ووقت وضع الامضاء على السند .

مادة ١٨٢ — إذا لم تعين قيمة البضائع في سند السيورتاه يجوز إثبات مقدارها بموجب قائمتها المشتملة على أثمانها الأصلية الواردة من بلادها أو بموجب الدفاتر وإن لم توجد القائمة أو الدفاتر المذكورة تقوم تلك البضائع على حسب السعر الجارى في وقت شحنها ومحلها بما في ذلك جميع العوائد المدفوعة والمصاريف المنصرفة إلى وقت تنزيلها في السفينة .

مادة ١٨٣ — إذا عملت السيورتاه على بضائع راجعة من بلد لا يتجر

فيها إلا بالمقايضة ولم تقدر أثمانها في سند السيكورتاه يصير تقدير تلك الأثمان على حسب قيمة البضائع التي أعطيت في مقابلتها وتضم إليها مصاريف النقل .

مادة ١٨٤ — إذا لم يعين في سند السيكورتاه زمن الأخطار يتبدى وينتهى في الزمن المبين لمشارطة القرض البحري في المادة ١٦٨

مادة ١٨٥ — لا يجوز للمؤمن له فيما يختص بالاشياء التي سبق عمل السيكورتاه على قيمتها بتمامها أن يعمل سيكورتاه مرة ثانية للزمن بعينه والأخطار نفسها وإلا كانت لاغية . ولكن يجوز للمؤمن في كل وقت أن يعمل سيكورتاه أخرى مع أصحاب سيكورتاه آخرين على البضائع التي عملت السيكورتاه عليها معه أولاً كما أنه يجوز أيضاً للمؤمن له أن يعمل سيكورتاه على نفس معلوم السيكورتاه ويجوز أن يكون معلوم السيكورتاه الثانية أقل أو أكثر من معلوم السيكورتاه الأولى .

مادة ١٨٦ — معلوم السيكورتاه المتفق عليه في زمن الصلح لا يجوز زيادته إذا طرأت حرب كما أنه لا يجوز تنقيصه بسبب انعقاد الصلح إلا إذا وجد شرط يخالف ذلك بين المتعاقدين وإذا لم يعين في سند السيكورتاه قدر الزيادة أو النقصان عن المعلوم المتفق عليه فيكون تعيينه بمعرفة المحاكم أو المحكمين المختارين مع مراعاة الأخطار والأحوال والشروط المتفق عليها في السند المذكور .

مادة ١٨٧ — إذا عدمت البطائع التي عملت عليها السيكورتاه وشحنها القبودان على ذمته في السفينة التي تحت إدارته وجب عليه أن

يثبت للمؤمن أنه اشتراها ويبرز سند شحنها ممضى عليه من اثنين من عمد الملاحين .

مادة ١٨٨ - كل بحري أو مسافر يحضر من البلاد الاجنبية بضائع معمولة عليها سيورتاه في ممالك الدولة العلية العثمانية يجب عليه أن يسلم في محل الشحن نسخة من سند الشحن إلى قنصل الدولة المذكورة وإن لم يوجد فإلى تاجر معتبر من رعاياها أو إلى قاضي ذلك المحل .

مادة ١٨٩ - إذا أفلس المؤمن قبل إنتهاء زمن الإخطار يجوز للمؤمن له أن يطلب فسخ مشاركة السيورتاه إذا لم يقدم المؤمن كفيلا بوفاء ما التزم به وكذلك يجوز للمؤمن في حالة إفلاس المؤمن له قبل دفع معلوم السيورتاه أن يطلب فسخ مشاركتها إذا لم يدفع المعلوم المذكور في ظرف ثلاثة أيام من وقت التنبيه الرسمي على وكلاء التفليسة بذلك .

مادة ١٩٠ - تكون مشاركة السيورتاه لا غية إذا كانت معمولة على أجرة البضائع الموجودة في السفينة أو على الربح المأمول حصوله منها أو على أجر البحريين أو على المبالغ المقترضة اقراضاً بحرياً أو على الأرباح البحرية التي تنتج من المبالغ المقترضة قرضاً بحرياً .

ويصير سند السيورتاه لاغياً بالنسبة للمؤمن إذا حصل سكوت من المؤمن له عما يلزم بيانه فيه أو إخبار منه بخلاف الواقع أو إذا وجد اختلاف بين سند السيورتاه وسند الشحن يوجب نقصان الخطر المظنون أو يغير حقيقة ما يعرض منه ويكون من شأنه أن يمنع السيورتاه أو يغير شروطها لو علم المؤمن حقيقة الحال .

وتكون أيضا السيورتاه لاغية ولو لم يكن للسكوت أو الإخبار بخلاف .

الواقع أو الاختلاف بين السندين دخل في الخسارة التي لحقت بالشيء المعمول عليه السيكورتاه أو في هلاكه .

الفرع الثاني - فيما يجب على المؤمن وعلى المؤمن له

مادة ١٩١ - إذا أبطل السفر ولو بفعل المؤمن له وكان زمن الإخطار التي عملت من أجلها السيكورتاه لم يحل إبتدأؤه بمقتضى المادة ١٨٤ تلغى السيكورتاه ويسترد معلومها من المؤمن إذا كان مدفوعا له وإنما للمؤمن المذكور أن يأخذ بصفة تعويض نصف واحد عن كل مائة من المبلغ المعمول عليه السيكورتاه أو نصف معلومها إذا لم يبلغ جميعه واحداً في المائة .

مادة ١٩٢ - يكون المؤمنون ملزومين بكل هلاك أو ضرر يحصل للأشياء المعمولة عليها السيكورتاه بسبب فورتونه أو غرق أو ارتكاز السفينة على شعب أو تشحيط على رمل أو مصادمة بسبب قهرى أو تغيير الطريق أو السفر أو السفينة إضطرابا أو بسبب رمى بعض الأشياء في البحر لتخفيف السفينة أو بسبب الحريق أو الأسر أو النهب أو التوقيف عن السفر بأمر دولة أو إعلان حرب أو مقابلة الإساءة بمثلها أو بسبب أى حادثة من الحوادث البحرية الأخر ما لم يوجد بين المتعاقدين شرط بخلاف ذلك .

مادة ١٩٣ - لا يكون المؤمنون ملزومين بأى هلاك أو ضرر ينشأ عن تغيير الطريق أو السفر أو السفينة اختيارا أو عن فعل المؤمن له ويكون معلوم السيكورتاه مستحقا لهم ولو صارت الأشياء معرضة للأخطار .

مادة ١٩٤ - لا يكون المؤمنون ملزومين أيضا بما يحصل للبضائع

من النقصان أو الهلاك أو الضرر بفعل ملاك السفينة أو مستأجريها أو شاحنيها أو بسبب تقصيرهم .

مادة ١٩٥ — إذا حصلت خيانة من القبودان أو البحريين بأن باعوا السفينة أو البضائع وادعوا غرقها أو خيانة أخرى أو تقصيرا لا يكون المؤمن ملزما بذلك ما لم يوجد شرط بإلزامه ، وإذا كان الشيء المعمول عليه السيورتاه سفينة وكان القبودان مالكا لها كلها أو بعضها يعتبر الشرط المذكور لا غيا بالنسبة لخصه فيها .

مادة ١٩٦ — لا يكون المؤمن ملزما بأجرة رئيس البوغاز ولا بأجرة جر السفينة ولا بأجرة المرشد للسير بجانب السواحل ولا بأي نوع من أنواع العوائد المقررة على السفينة أو البضائع .

مادة ١٩٧ — تبين في سند السيورتاه البضائع القابلة للفساد أو النقصان بطبيعتها مثل القمح والملح والبضائع القابلة للسلان وإلا فلا يكون المؤمنون مسئولين عما يحصل لها من الضرر أو الهلاك ما لم يكن المؤمن له غير عالم بجنس المشحونات وقت وضع إمضائه على السند المذكور .

مادة ١٩٨ — إذا عملت السيورتاه على بضائع ذهابا وإيابا ووصلت السفينة إلى المحل الأول المقصود ولم تشحن بضائع في حال إيابها أو شحنت شحنا ناقصا فلا يأخذ المؤمن الا ثلثين نسييين من المعلوم المتفق عليه ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك .

مادة ١٩٩ — كل سيورتاه أولى أو ثانية معمولة على مبلغ أزيد من قيمة الأشياء المشحونة تكون لاغية بالنسبة للمؤمن له فقط إذا ثبت حصول غش أو تدليس منه .

مادة ٢٠٠ - إذا لم يحصل من المؤمن له غش ولا تدليس في السيكورتاه تعتبر مشارطتها صحيحة بقدر قيمة الأشياء المشحونة على حسب تقويمها بمعرفة أهل خبرة أو باتفاق المتعاقدين ، وإذا عدت تلك الأشياء وجب على كل مؤمن أن يدفع ما يخصه بالنسبة للبلغ الذي تكفل به ولا يأخذ معلوم السيكورتاه على ما زاد عن القيمة وإنما يأخذ فقط التعويض المقرر في المادة ١٩١

مادة ٢٠١ - إذا عملت عدة سيكورتات على مشحون واحد بدون غش وكانت السيكورتاه الأولى معمولة على جميع قيمة ذلك المشحون فهي التي يجرى حكمها دون غيرها ويرأى من الكفالة أصحاب السيكورتات المعمولة بعدها ولا يأخذون إلا تعويضا بمقتضى المادة ١٩١ وأما إذا كانت السيكورتاه الأولى لاتشمل جميع قيمة المشحون فأصحاب السيكورتاه المعمولة بعدها يكفلون الباقي على حسب ترتيب تواريخ مشارطات السيكورتات .

مادة ٢٠٢ - إذا كانت الأشياء المشحونة بقدر المبالغ المؤمنة وفقد جزء منها فقط فقيمة الفاقد يدفعها جميع أصحاب السيكورتاه كل واحد منهم على حسب المبلغ الذي أمناه .

مادة ٢٠٣ - إذا عملت السيكورتاه على بضائع متعددة كل منها على حدته ومقتضى الحال شحن جميعها في عدة سفن معينة مع بيان المبلغ المؤمن لمشحون كل واحدة منها ثم شحن جميع تلك البضائع في سفينة واحدة أو في سفن أقل عددا مما عين في المشارطة فلا يكون المؤمن ملزما إلا بالمبلغ الذي تكفل به تأميننا لمشحون السفينة أو السفن التي صار شحنها ولو هلك جميع السفن المعينة وعند عمل السيكورتاه

ومع ذلك يأخذ المؤمن المذكور على المبالغ التي بطل تأمينها التعويض
المقرر في المادة ١٩١

مادة ٣٠٤ — إذا كان القبودان مأذونا بالدخول في موانئ متعددة
لإتمام شحن سفينته أو لمقايضة بضائع آخر فلا يكون المؤمن ملزما
بإخطار الأشياء المؤمنة إلا متى صارت في السفينة أو في الصنادل المعدة
لنقلها إليها أو إخراجها منها إلى البر ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك .

مادة ٣٠٥ — إذا عملت السيكورتاه لزمان معين يبرأ المؤمن من
كفالاته بعد إنقضاء الزمن المذكور ويجوز للمؤمن له أن يتحصل على
تأمين من الإخطار التي تحدث بعد ذلك .

مادة ٣٠٦ — إذا أرسل المؤمن له السفينة إلى جهة أبعد من الجهة
المعينة في المشاركة يبرأ المؤمن من كفالة الأخطار ويكون معلوم
السيكورتاه مستحقا له ولو كان طريق الجهتين المذكورتين واحدا . وأما
إذا صار تقصير السفر فيجرب مفعول السيكورتاه .

مادة ٣٠٧ — كل سيكورتاه عملت بعد هلاك الأشياء المؤمنة أو
بعد وصولها تكون لاغية إذا ثبت أن المؤمن له كان عالما بهلاكها أو
ثبت أن المؤمن كان عالما بوصولها أو إذا دلت قرائن الأحوال على أنهما
يعلمان ذلك قبل وضع الإمضاء على مشاركة السيكورتاه .

مادة ٣٠٨ — وتعتبر قرائن الأحوال دالة على ذلك إذا ثبت بالنظر
لمسافات الجهات وطرق المخبرات أنه أمكن نقل خبر وصول السفينة من
محل وصولها أو خبر هلاكها من محل هلاكها أو من المحل الذي ورد إليه
أول خبر بأحدهما إلى محل عمل السيكورتاه قبل وضع الإمضاء على مشارطتها

مادة ٢٠٩ - ومع ذلك إذا عملت السيكورتاه بناء على خبر معلن بالخير أو الشر فلا تعتبر قرائن الأحوال المذكورة في المادتين السابقتين ولا تبطل مشاركة السيكورتاه في هذه الحالة إلا إذا ثبت أن المؤمن له كان عالماً بهلاك السفينة أو المؤمن كان عالماً بوصولها قبل الإمضاء على المشاركة .

مادة ٢١٠ - في حالة الإثبات على المؤمن له يدفع للمؤمن ضعف معلوم السيكورتاه وفي حالة الإثبات على المؤمن يدفع للمؤمن له مبلغاً بقدر ضعف معلوم السيكورتاه المتفق عليه ويجوز إقامة دعوى تأديبية على من ثبت عليه منهما ذلك .

الفرع الثالث - في ترك الأشياء المؤمنة

مادة ٢١١ - يجوز ترك الأشياء المؤمنة إذا غرقت السفينة أو شحطت مع كسرها أو صارت غير صالحة للسفر بسبب حادثة بحرية أو أخذها العدو أو اللصوص البحريون أو حصل توقيفها عن السفر من دولة أجنبية أو توقيفها من الدولة العلية العثمانية بعد إبتداء السفر أو هلكت الأشياء المؤمنة أو فسدت إذا بلغت قيمة ما هلك أو فسد ثلاثة أرباع القيمة المؤمنة بالاقبل .

ومع ذلك لا يجوز ترك السفينة ولا البضائع قبل إبتداء زمن الإخطار بمقتضى المادة ١٦٨

وأما ما يحصل غير ذلك من الضرر فيعتبر خسارة بحرية وتكون تسويته بين المؤمن والمؤمن له على حسب ما يخص كل واحد منهما .

مادة ٢١٢ - لا يجوز أن يكون الترك متصوفاً على بعض الأشياء .

المؤمنة ولا معلقاً على شرط ولا يشمل إلا الأشياء كلها التي عملت عليها السيورتاه وكانت معرضة للخطر .

مادة ٢١٣ — يلزم أن يكون الترك للمؤمنين في ميعاد ستة شهور أو سنة أو سنتين على حسب الجهات الآتي بيانها أعني في ميعاد ستة أشهر من يوم ورود خبر الهلاك الذي حصل في موانئ أوروبا أو سواحلها أو سواحل آسيا وأفريقيا على البحر الأسود أو البحر المتوسط ، وفي حالة قبض العدو على السفينة يكون إبتداء الميعاد من يوم ورود الخبر بتوصيلها إلى إحدى الموانئ أو الجهات السكّانة في السواحل المذكورة .

وفي ميعاد سنة بعد ورود خبر الهلاك أو توصيل السفينة إذا حصل ذلك في جزائر آصور أو جزائر قناريا أو جزائر ماديره والجزائر والسواحل الأخر الغربية من أفريقيا والشرقية من أمريكا .

وفي ميعاد سنتين بعد ورود خبر الهلاك أو توصيل المقبوض عليه إذا حصل ذلك في جميع أقسام الدنيا الأخر ومتى مضت هذه المواعيد لا يقبل قانونا الترك من المؤمن له .

مادة ٢١٤ — يجب على المؤمن له في أحوال جواز ترك الأشياء المؤمنة وفي حالة الحوادث الأخر التي يعود منها الضرر على المؤمن أن يعلن المؤمن المذكور بالأخبار التي وردت إليه ويلزم أن يكون إعلانة بذلك في ظرف ثلاثة أيام من وقت ورود الأخبار .

مادة ٢١٥ — ويجوز أيضاً للمؤمن له أن يترك للمؤمن الأشياء المؤمنة ويطلب منه أن يدفع له مبلغ التعويض المتفق عليه في مشاركة السيورتاه من غير أن يكون ملزماً بإثبات هلاك السفينة أو مشحونها إذا مضت المواعيد الآتية من يوم قيامها للسفر أو من اليوم المستند

إليه الأخبار الأخيرة الواردة ولم يرد إليه خبر آخر عنها . وتلك
المواعيد هي :

ميعاد ستة أشهر للأسفار الحاصلة من بلاد الدولة العلية العثمانية إلى
موانئ أو سواحل أوروبا أو موانئ آسيا وأفريقيا وبالعكس إذا كان
السفر في البحر الأسود أو البحر المتوسط .

وميعاد سنة للأسفار الحاصلة من بلاد الدولة العلية إلى جزائر آصور
أو قناريا أو ماديده وغيرها من الجزائر والسواحل الغربية من أفريقيا
والشرقية من أمريكا وبالعكس .

وميعاد ثمانية عشر شهرا للأسفار الحاصلة من بلاد الدولة العلية إلى
أقسام الدنيا الآخر البعيدة وبالعكس .

وفي حالة السفر بين ميناءين خارجتين عن بلاد الدولة العلية يقدر
الميعاد على حسب مسافة الميناءين المذكورتين التي تكون أقرب إلى
إحدى مسافات المواعيد المتقدمة .

وفي جميع هذه الأحوال يكفي في جواز ترك المؤمن له للأشياء
المؤمنة أن يعترف مع حلفه المين بأنه لم يرد إليه خبر أصلا لا بواسطة
ولا غيرها عن السفينة المؤمنة أو عن السفينة التي شحنت فيها البضائع
المؤمنة إلا إذا ظهر دليل على خلاف ذلك ، ولكن بعد إنقضاء المواعيد
السالف ذكرها لا يبقى له ميعاد لمطالبة المؤمن إلا المواعيد المقررة
في المادة ٢١٣ وفي حالة عمل السيكرتاه لمدة معينة يعتبر بعد
إنقضاء المواعيد المينة في المادة السابقة هلاك السفينة حاصلا
في مدة السيكرتاه .

ومع ذلك إذا ثبت فيما بعد أن هلاكها حصل في غير مدة السيورتاه يزول حكم الترك ويلزم رد التعويض المدفوع مع فوائده القانونية .

مادة ٢١٦ — يجوز للمؤمن له أن يترك الأشياء المؤمنة مع التنبيه الرسمي على المؤمن بدفع المبلغ المؤمن في الميعاد المعين في مشاركة السيورتاه أو يحفظ حقه في الترك في المواعيد المقررة في القانون بشرط حصول الإعلان المذكور في المادة ٢١٤

مادة ٢١٧ — يجب على المؤمن له أن يخبر وقت الترك بجميع السيورتات التي تحصل عليها بنفسه أو على يد غيره أو طلب عملها وبالمبلغ الذي اقترضه قرضاً بحرياً سواء كان على السفينة أو على البضائع وإلا فالميعاد المقرر لدفع مبلغ التعويض له الذي يلزم إبتدأؤه من يوم الترك يصير توقيفه إلى اليوم الذي يخبر فيه بما ذكر إخباراً رسمياً ولا يترتب على ذلك تطويل الميعاد المحدد لرفع الدعوى بالترك .

مادة ٢١٨ — إذا أخبر المؤمن له بالسيورتات على غير الحقيقة تخشامنه وتدلّيساً يحرم من منافع السيورتاه ويلزم بدفع المبالغ المقرضة ولو هلكت السفينة أو قبض عليها العدو .

مادة ٢١٩ — وإذا غرقت السفينة أو شحطت وانكسرت يجب على المؤمن له أن يجتهد في تخليص الأشياء التي غرقت مع عدم الإخلال بما لترك اللازم إجراؤه في الوقت والمحل اللذين ينبغي ذلك فيهما .
وتدفع له مصاريف تخليصها لغاية قيمة الأشياء المخلصة بمجرد إخباره بقيمة تلك المصاريف إخباراً مؤيداً باليمين .

مادة ٢٢٠ — إذا لم يعين في مشاركة السيورتاه ميعاد دفع المبلغ

المؤمن وجب على المؤمن أن يدفعه مع المصاريف بعد إعلان الترك له بثلاثة أشهر وبعد هذه المدة أصبحت عليه أيضاً الفوائد القانونية وتكون الأشياء المتروكة مخصصة لدفع المبلغ المؤمن .

مادة ٢٢١ — لا تجوز مطالبة المؤمن بدفع المبالغ المؤمنة إلا بعد إعلانه بالأوراق المثبتة للشحن والهلاك .

مادة ٢٢٢ — ويجوز للمؤمن إقامة الدليل على نفي ما هو بتلك الأوراق وهذا الجواز لا يوقف الحكم عليه بدفع المبلغ المؤمن موقتا بشرط أن يؤدي إليه المؤمن له كفيلا .

ويزول تعهد الكفيل إذا مضت أربع سنين كاملة ولم تحصل مطالبة مطالبة رسمية .

مادة ٢٢٣ — إذا أعلن الترك وقبل أو حكم بصحته قانونا تكون الأشياء المعمولة عليها السيكورتاه ملكا للمؤمن من وقت تركها له ولا يجوز للمؤمن أن يمتنع عن دفع المبلغ المؤمن محتجا برجوع السفينة أو أو البضائع بعد الترك .

مادة ٢٢٤ — أجرة البضائع المخلصة ولو كانت مدفوعة مقدما تدخل في ترك السفينة وتكون ملكا للمؤمن مع عدم الإخلال بحقوق المقرضين قرضا بحريا وبحقوق الملاحين من أجل أجرهم وبالمصاريف المنصرفة في أثناء السفر .

مادة ٢٢٥ — إذا أخذت إحدى الدول السفينة المؤمنة وحجزتها وجب على المؤمن له أن يعلن ذلك للمؤمن في ظرف ثلاثة أيام من وقت ورود الخبر إليه .

والأشياء المحجوزة لا يجوز تركها للمؤمن إلا بعد ميعاد ستة أشهر من وقت الإعلان المذكور إذا حصل الحجز في بحر أوروبا أو في البحر المتوسط أو في بحر بلطيق أو ميعاد سنة إذا حصل الأخذ أو الحجز في بلاد أبعد من ذلك ولا يتبدى كل من هذين الميعادين إلا من يوم الإعلان بالأخذ أو الحجز ، وإذا كانت البضائع المحجوزة قابلة للتلف يصير تنزيل الميعاد في الحالة الأولى إلى شهر ونصف وفي الحالة الثانية إلى ثلاثة أشهر .

مادة ٢٢٦ - يجب على المؤمن له في أثناء المواعيد المبينة في المادة السابقة أن يبذل ما في قدرته من السعى والإجتهاد للحصول على رفع الحجز عن الأشياء المحجوزة .

ويجوز للمؤمن أيضاً أن يجتهد في الحصول على ذلك سواء كان بإنفراده أو باتحاده مع المؤمن له .

مادة ٢٢٧ - إذا شحطت السفينة أو انصدمت وكان من الممكن بعد ذلك تعويمها وترميمها وجعلها في حالة يتسربها الإستمرار على السفر إلى الجهة المقصودة فلا يجوز تركها بسبب عدم صلاحيتها للسفر إلا إذا كانت مصاريف الترميم تتجاوز ثلاثة أرباع القيمة التي عملت من أجلها السيورتاه عليها .

فإذا صار ترميمها يبقى الحق للمؤمن له في أن يأخذ من المؤمن المصاريف والخسارات التي نشأت عن التشحيط .

مادة ٢٢٨ - إذا حكم أهل الخبرة بأن السفينة غير صالحة للسفر يجب على الذي أمن له المشحون فيها أن يخبر بذلك المؤمن إخباراً رسمياً في ظرف ثلاثة أيام من ورود الخبر إليه .

مادة ٢٢٩ - يجب على القبودان في هذه الحالة أن يبذل كل جهده في استحصاله على سفينة أخرى لنقل تلك البضائع إلى الجهة المعبنة لها.

مادة ٢٣٠ - وفي الحالة المعبنة في المادة السابقة يكون خطر البضائع المشخونة في السفينة الأخرى على المؤمن إلى وصولها وإخراجها إلى البر.

مادة ٢٣١ - ويلزم أيضا المؤمن في الحالة المذكورة بالخسارة البحرية ومصاريف إخراج البضائع ووضعها في المخازن وشحنها ثانيا وزيادة أجزائها وبجميع المصاريف الأخر المنصرفة لتخليصها لحد المبلغ المكفول.

مادة ٢٣٢ - إذا لم يمكن القبودان في المواعيد المعبنة في المادة ٢٢٥ الحصول على سفينة أخرى لشحن البضائع ثانيا وتوصيلها إلى وجهتها المقصودة يجوز للتؤمن له أن يتركها للتؤمن في المواعيد المعبنة في المادة ٢١٣ مبتدئة من اليوم الذي ينقضى فيه الميعاد لشحن البضائع.

مادة ٢٣٣ - إذا قبض على السفينة ولم يمكن المؤمن له إخبار المؤمن بذلك جاز له أن يفقد البضائع بدون إنتظار أمره ويجب على أن يعلن المؤمن بالتراضى الذي حصل متى أمكنه الإعلان.

مادة ٢٣٤ - وللؤمن في هذه الحالة الخيار بين أن يقبل التراضى على خدمته أو يتنازل عنه ويجب عليه أن يخبر المؤمن له بما اختاره إخبارا رسمى ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت إعلانه بالتراضى.

فإذا أخبر بأنه قابل للتراضى المذكور يجب عليه بلا مهلة أن يدخل في

دفع الفدية على حسب نصوص المشاركة بنسبة الحصة التي تخص الأشياء التي هو مؤمنها ويستمر على ضمان أخطار السفر بالتطبيق على مشاركة السيكرتاه .

وأما إذا أخبر أنه غير قابل للتراضى فيجب عليه دفع المبلغ المؤمن من غير أن تجوز له دعوى تملك الأشياء المفقدة .
وإذا لم يخبر المؤمن المؤمن له بما اختاره في الميعاد المذكور يعتبر أنه تنازل عن منافع التراضى

الفصل الثاني عشر

في الخسارات البحرية

الفرع الأول

في تعريف الخسارات البحرية وفي ~~تسميتها~~ وفي تسويتها

مادة ٢٣٥ - تعتبر خسارات بحرية جميع الأضرار التي تحصل للسفينة والبضائع وجميع المصاريف غير المعتادة المنصرفة على السفينة والبضائع معا أو بالإنفراد في الزمن الذي تبتدى فيه الأخطار وتنتهى بمقتضى المادة ١٦٨

مادة ٢٣٦ - والخسارات البحرية نوعان أحدهما يسمى خسارات كبيرة أو عمومية والثاني يسمى خسارات صغيرة أو خصوصية .

مادة ٢٣٧ - إذا لم يكن بين المتعاقدين شروط مخصوصة تكون تسوية الخسارات البحرية بينهم بمقتضى القواعد الآتية يانها وهي أن الخسارات العمومية تحسب على البضائع حتى الملقاة في البحر وعلى نصف سالفينة ونصف أجرها بنسبة قيمة كل واحد منها والخسارات الخصوصية

يختص بها مالك الشيء الذي حصلت له الخسارة أو استوجب المصاريف وتدفع من طرفه .

مادة ٢٣٨ - الخسارات العمومية هي :

أولا - ما يعطى على وجه التراضى إفتداء للسفينة والبضائع .
ثانيا - الأشياء الملقاة في البحر لأجل السلامة العمومية أو لنفع السفينة ومشحوناتا معا .

ثالثا - الحبال والصواري والشراعات والأدوات الأخرى اللاقى حصل قطعها أو كسرها لذلك الغرض .

رابعا - الأهلاب وروابطها والبضائع والأشياء الأخرى المتروكة للغرض السابق ذكره .

خامسا - الأضرار التي حصلت للبضائع الباقية في السفينة بسبب رمي غيرها .

سادسا - الأضرار التي حصلت عمدا في ذات السفينة لتسهيل الرمي أو لتخفيف البضائع أو تخليصها أو إسالة المياه وكذلك الأضرار التي حصلت للمشحونات بسبب ذلك .

سابعا - المعالجات والتضميدات والمالكولات والتعويضات اللازمة للأشخاص الذين في السفينة وجرحوا أو قطعت أعضاؤهم في حال المدافعة عنها .

ثامنا - تعويض أو فدية من بعث برا أو بحرا في مصلحة السفينة للمشحونات وقبض عليه وأخذ أسيرا .

تاسعا — أجرة الملاحين ومؤنتهم مدة وقوف السفينة إذ أوقفت عن سفرها بعد إبتدائها فيه وكان وقوفها بأمر دولة أجنبية أو بسبب حرب حادثة ما دامت السفينة ومشحوناتها لم يتخلصا من الواجبات التي عليهما لبعضهما ولم تستحق أجرة أصلا إذا كانت السفينة مستأجرة بالمشاهرة .

عاشرا — أجرة رئيس البوغاز والمصاريف الأخرى التي تدفع للدخول في ميناء حصل الإضطراب للدخول فيها سواء كان لإصلاح التلف الذي حصل اختيارا للنجاة العمومية أو للزوار من الخطر المحقق حصوله بسبب فورتونة أو تعقب العدو وكذلك مصاريف الخروج من ميناء لهذه الأسباب ومصاريف إخراج البضائع لتخفيف السفينة ودخولها في ميناء أو مأمن أو نهر في الحالة المذكورة .

حادى عشر — المصاريف التي تدفع لإخراج البضائع إلى البر وتخزينها وشحنها ويستلزمها إصلاح الضرر الذي يحصل اختيارا للنجاة العمومية .

ثانى عشر — المصاريف المنصرفة في طلب ود السفينة والبضائع إذا كان العدو حجزهما أو أخذهما ثم أرجعهما القيودان معا .

ثالث عشر — المصاريف المنصرفة لتعويم السفينة المشحونة عمدا لمنع انعدامها بالكلية أو لمنع أخذ العدو لها وكذلك الخسارات التي تحصل للسفينة ومحمولاتها معا أو لإحداها في هذه الحالة .

رابع عشر — جميع المضرات الأخرى التي تحصل اختيارا في حالة الخطر وكذلك المصاريف المنصرفة في مثل هذه الأحوال لمنفعة

السفينة ومحمولاتها وسلامتها العمومية بعد المداولة فيها من أهل السفينة وإصدار قرار مشتمل على الأسباب المبني عليها .
مادة ٢٣٩ - والخسارات الخصوصية هي :

(أولا) الأضرار التي تحصل للبضائع وللسفينة بسبب عيوبها الطبيعية أو بسبب فورتونة أو أخذ العدو لها أو غرقها أو تشحيطها بحادثة قهرية .

(ثانيا) المصاريف المنصرفة لتخليص السفينة أو البضائع .
(ثالثا) الهلاك أو الضرر الذي يحصل للرجال والأهلاب أو الشراعات والصواري والقطائر بسبب فورتونة أو حادثة أخرى من الحوادث البحرية .

(رابعا) المصاريف الناشئة عن الاضطراب إلى رسو السفينة في ميناء سواء كان لأخذ المؤونة أو نزح المياه الناضحة أو غير ذلك من الأضرار التي تحصل بسبب قهرى ويقتضى الحال إصلاحها .

(خامسا) مؤونة بحرية السفينة وأجرهم مدة وقوفها إذا أوقفت في أثناء السفر بأمر دولة من الدول وكانت مستأجرة بالسفرة .

(سادسا) مؤونة بحرية السفينة وأجرهم مدة الترميم أو الإصلاح ومدة الكورنتينة سواء كانت مستأجرة بالسفرة أو بالمشاهرة .

(سابعا) جميع ما يحصل من المضار أو الهلاك أو المصاريف للسفينة ووحدها أو البضائع ووحدها من وقت شحنها وإبتداء سفرها إلى رجوعها وإخراجها إلى البر .

مادة ٢٤٠ - تعتبر أيضاً من الخسارات الخصوصية الأضرار التي

تحصل للبضائع بسبب عدم غلق أبواب العنابر بمعرفة القبودان غلقاً محكماً أو عدم ربط السفينة بالبر أو عدم إحضار الآلات المتينة لرفع البضائع وجميع العوارض الأخر الناشئة عن إهمال القبودان أو إهمال ملاحيه وتكون هذه الخسارات على صاحب البضائع ، إنما له حق المطالبة بها على القبودان والسفينة والأجرة .

مادة ٢٤١ — تعد من الخسارات البحرية الأجر التي تدفع لإدخال السفينة في المأمن أو في الأنهار أو لإخراجها منها سواء كانت لرئيس البرغاز أو للمرشد للسير بجانب السواحل أو في مقابلة الجمر ، وكذلك عوائد رخصة قيام السفينة للسفر وعوائد الكشف عليها وعوائد الشهادات وعوائد حملاتها المقررة بحساب الطونيلاته وعوائد الإشارات الموضوعة علامة على الخطر وعوائد رمى المرسى وغير ذلك من العوائد المتعلقة بسير السفينة ، بل يعتبر جميع ما ذكر من المصاريف العادية التي تكون على السفينة .

مادة ٢٤٢ — إذا تصادمت سفينتان وكان التصادم بسبب قهرى فالضرر الذي ينشأ عنه يكون على السفينة المصابة منها بدون مطالبة الأخرى . وإذا حصل التصادم بتقصير أحد القبودانين فتكون الخسارة على من تسبب في ذلك .

وأما إذا حصل بتقصير القبودانين أو أشقبه في الأسباب الموجبة له فيجبر الضرر بمصاريف تشترك فيها السفينتان وتقسم عليهما بنسبة قيمة كل واحدة منهما ويكون تقويم الضرر في الحالتين الأخيرتين بمعرفة أهل خبرة .

مادة ٢٤٣ — لا تقبل الدعوى بخسارة بحرية إذا كانت تلك الخسارة خسارة عمومية لا تزيد عن واحد في المائة من مجموع قيمتى السفينة والبضائع أو كانت خسارة خصوصية لا تزيد أيضاً عن واحد في المائة من قيمة الشيء. الحاصل له الضرر .

مادة ٢٤٤ — إذا اشترط المؤمنون عدم التزامهم بالخسارة البحرية يعافون منها سواء كانت عمومية أو خصوصية إلا في الأحوال التى ترخص فيها للمؤمن له بترك الأشياء المعمولة عليها السيكورتاه .
ففي هذه الأحوال يكون للمؤمن له الخيار بين ترك الأشياء المذكورة وبين التداعى بالخسارات البحرية .

الفرع الثانى

فى الرمى فى البحر وفى الإشتراك فى الخسارات البحرية العمومية
مادة ٢٤٥ — إذا رأى القبطان بسبب فورتونة أو تعقب عدو أنه مضطر إلى رمى جزء من المشحونات فى البحر أو قطع الصواري والحبال أو ترك الأهلاب أو تشحيط السفينة أو إجراء أى أمر من الأمور الغير المعتادة بقصد النجاة العمومية وجب عليه أن يستشير أرباب البضائع المشحونة إذا كانوا موجودين بالسفينة وعمد الملاحين وإن اختلفت الآراء يتبع رأى القبطان وعمد الملاحين .

مادة ٢٤٦ — وفى حالة الرمى يجب على القبطان أن يبتدىء بالأولوية على قدر الإمكان برمى الأشياء التى هى أقل لزوماً وأكثر ثقلاً وأقل ثمناً ثم يرمى البضائع التى فى العنبر الأول على حسب إختياره من بعد استشارة عمد ملاحى السفينة .

مادة ٢٤٧ — يجب على القبودان أن يحضر محضراً بالقرار الذي يصدر بشأن الرمي متى أمكنه ذلك ويكون المحضر المذكور مشتملاً على ماهوآت :

(أولاً) الأسباب التي أوجبت الرمي .

(ثانياً) بيان الأشياء التي ألقيت في البحر أو حصل لها ضرر .

(ثالثاً) إمضاء من استشارهم أو بيان أسباب امتناعهم عن وضع الإمضاء ويسجل المحضر المذكور في يومية السفينة .

مادة ٢٤٨ — ويجب على القبودان عند رسو السفينة في أول ميناء أن يؤيد في ظرف أربع وعشرين ساعة من وصوله إليها صحة ماهو محرر في المحضر المسجل في اليومية باليمين أمام أحد الحكام المبيينين في المادة الآتية .

مادة ٢٤٩ — تحرر قائمة الأشياء التي هلكت أو حصل لها ضرر في محل تفريغ السفينة بمعرفة أهل خبرة بناء على طلب القبودان ويكون تعيين أهل الخبرة بمعرفة رئيس المحكمة الابتدائية وإن لم توجد بمعرفة جهة الإدارة المحلية إذا كان ذلك في إحدى موانئ الدولة العثمانية . وأما إذا حصل التفريغ في إحدى الموانئ الأجنبية فيعينهم قنصل الدولة العلية وإن لم يكن فالحاكم المحلي .

وعلى أهل الخبرة أن يخلعوا يميناً قبل شروعهم في العمل المذكور .

مادة ٢٥٠ — تقوم الأشياء والبضائع التي تلفت أو ألقيت في البحر على حسب قيمتها في محل التفريغ ويثبت جنس البضائع الملقاة في

البحر وصفتها بسندات الشحن أو القوائم المختصة بها أو غير ذلك من الدلائل التي بالكتابة .

مادة ٢٥١ - وعلى أهل الخبرة المعينين على حسب المادة ٢٤٩ أن يوزعوا قيمة ما هلك أو تلف ، ويكون التوزيع لدفع تلك القيمة على الأشياء التي ألقيت في البحر أو تركت أو نجت وعلى نصف السفينة ونصف أجرتها بنسبة قيمة كل واحد منها في محل التفريغ .

مادة ٢٥٢ - ويصير التوزيع واجب التنفيذ بتصديق المحكمة الابتدائية عليه ، وإن لم توجد فتصديق جهة الإدارة إذا حصل ذلك في إحدى موافىء الدولة العلية العثمانية .

وأما إذا حصل في إحدى موافىء الأجنبيّة فيصير التوزيع واجب التنفيذ بالتصديق عليه من قنصل الدولة العلية العثمانية وإن لم يوجد فيكون التصديق عليه من محكمة تلك الجهة التي من خصائصها ذلك .

مادة ٢٥٣ - إذا ذكر جنس البضائع أو نوعها في سند الشحن على غير الواقع ووجدت قيمتها أكثر مما ذكر في السند المذكور تدخل في التوزيع على حسب نقوئها إذا نجت وتدفع أثمانها على حسب النوع المبين في ذلك السند إذا هلك .

وأما إذا وجدت قيمتها أقل مما في السند فتدخل في التوزيع على حسب النوع المبين فيه إذا نجت وتدفع أثمانها على حسب قيمتها الحقيقية إذا ألقيت في البحر أو أصابها ضرر .

مادة ٢٥٤ - لا يشترك في توزيع قيمة المرمى المهمات الحربية لمعدة المدافعة عن السفينة ولا المأكولات المعدة لبحريتها ولا ملبوساتهم

ولا لملبوسات الركاب وقيمة ما يلقي منها في البحر تدفع بالتوزيع على جميع الأشياء الأخرى .

مادة ٢٥٥ - إذا أُلقيت في البحر أشياء لم يحرق بها سند شحن ولم يعترف بها القبودان ولم تذكر في قائمة المشحونات فلا تدفع قيمتها ولكن تدخل فيما توزع عليه الخسارة البحرية إذا نجت .

مادة ٢٥٦ - إذا نجت للبضائع الموضوعة على سطح السفينة مدخل فيما توزع عليه الخسارة البحرية ، وأما إذا أُلقيت في البحر أو أصابها ضرر من الإلقاء فلا تقبل المطالبة من مالكيها بتوزيع خساراتها إلا في حالة السفر القصير بجوار الساحل ؛ ولكن يجوز له أن يطالب القبودان على حسب ما هو مقرر بالمادة ٤٤

مادة ٢٥٧ - ولا وجه لتوزيع الخسارة الناشئة عن الضرر الذي وقع للسفينة بسبب الرمي إلا إذا حصل الضرر المذكور لتسهيل الرمي .

مادة ٢٥٨ - إذا رميت البضائع ولم تنج مع ذلك السفينة فلا وجه لتوزيع شيء ولا تلزم البضائع أو الأشياء الأخرى المخلصة بدفع شيء من خسارة البضائع الملقاة أو الحاصل لها التلف ولا بالتوزيع عليها .

مادة ٢٥٩ - وأما إذا نجت السفينة بواسطة رمي البضائع ثم هلك بعد ذلك في أثناء استمرارها على السفر فيكون توزيع الخسارة الناشئة عن الرمي على البضائع المخلصة دون غيرها على حسب قيمتها بالحالة التي هي عليها بعد إستزال مصاريف تخليصها .

مادة ٢٦٠ - إذا صار تخليص السفينة والمشحونات بقطع أدوات أو بواسطة أضرار أخرى للسفينة ثم هلكت بتد ذلك البضائع أو نهبت

فليس للقبودان مطالبة ملاك البضائع أو شاحنيها أو المرسله إليهم بأن يشتركوا في هذه الخسارة .

مادة ٢٦١ - إذا هلك البضائع بفعل أو تقصير مالكها أو المرسله إليه تعتبر كأنها لم تهلك وتدخل حيزها في توزيع الخسارة العمومية .

مادة ٢٦٢ - لا تدخل مطلقا الأشياء التي صار رميها في البحر في دفع قيمة الضرر الذي يحصل بعد رميها للبضائع التي نحت ولا تدخل البضائع في دفع ثمن السفينة التي هلكت أو صارت غير صالحة للسفر .

مادة ٢٦٣ - إذا فتحت فريجة في السفينة بناء على قرار من الأشخاص المذكورين في المادة ٢٤٥ لإخراج البضائع منها فتدخل البضائع المذكورة في إصلاح الضرر الذي حصل للسفينة .

مادة ٢٦٤ - إذا عذمت البضائع التي وضعت في الصنادل لتخفيف السفينة في حال دخولها في ميناء أو نهر فتوزع قيمة تلك البضائع على السفينة وعلى جميع مشحوناتها ، وإذا عذمت السفينة مع باقي المشحونات فلا يوزع شيء على البضائع الموضوعة في الصنادل ولو وصلت إلى بر السلامة .

مادة ٢٦٥ - ويكون للقبودان والملاحين في جميع الأحوال السالف ذكرها إمتياز على البضائع أو الثمن المتحصل منها للإستحصال على قيمة ما خصها في التوزيع .

مادة ٢٦٦ - إذا وجد أصحاب البضائع بعد التوزيع ما ألقى من بضائعهم وجب عليهم أن يردوا للقبودان وللمستحقين الآخر ما أخذوه

في التوزيع بعد إستئزال قيمة الضرر الناشء عن الرى ومصاريف إخراجها من البحر .

الفصل الثالث عشر

في زوال الحقوق بمضى المدة

مادة ٣٦٧ — لا يجوز للقبودان في أى حال من الأحوال أن يملك السفينة بمضى المدة .

مادة ٣٦٨ — ويسقط حق الدعوى بترك الأشياء المؤمنة متى انقضت المواعيد المقررة في المادة ٢١٣ .

مادة ٣٦٩ — وكل دعوى ناشئة عن مشاركة القرض البحرى أو مشاركة السيكورتاه يسقط الحق فيها بعد مضى خمس سنين من تاريخ المشاركة .

مادة ٣٧٠ — والدعاوى المتعلقة بإيراد أخشاب وشراعات وأهلاب وغيرها من الأشياء اللازمة لإنشاء السفينة وقلفطتها وتجهيزها ومؤونة بحريتها والدعاوى المتعلقة بأجرة الشغالة وبالأعمال التى عمت في السفينة يسقط الحق فيها بعد الإيراد أو استلام الأعمال بثلاث سنين .

مادة ٣٧١ — وجميع الدعاوى المتعلقة بدفع أجرة السفينة وأجرة القبودان والضباط والملاحين وغيرهم من البحريين وما هيأتهم والدعاوى المتعلقة بدفع ما هو مطلوب من المسافرين والدعاوى المتعلقة بتسليم البضائع يسقط الحق فيها بعد وصول السفينة بسنة ، وكذلك الدعاوى المتعلقة بضمن المأكولات وغيرها المعطاة للملاحين والأشخاص الأخرى البحريين بأمر القبودان يسقط الحق فيها بعد الإعطاء بسنة .

مادة ٢٧٢ - ومع سقوط الحق في الدعاوى المذكورة بمضى المواعيد المبينة في المواد الأربعة السابقة يجوز لمن احتج به عليه أن يطلب تخليف من احتج به .

مادة ٢٧٣ - لا يسقط الحق بمضى المدة إذا كان موجودا سند أو تعهد أو حساب مقطوع ومضى من المدين أو بروتستو أو دعوى مقدمة على الوجه المرعى وكان ذلك معلنا من المدان في الوقت اللازم إنما إذا سكت رب الدين بعد البروتستو مدة سنة بدون مطالبة فيعتبر البروتستو في هذه الحالة باطلا وكأنه لم يكن .

الفصل الرابع عشر

في عدم سماع الدعوى

مادة ٢٧٤ - لا تسمع جميع الدعاوى على القبودان أو المؤمن بشأن الخسارة الحاصلة للبضاعة المشحونة إذا صار استلامها بدون عمل بروتستو . وجميع الدعاوى على مستأجر السفينة بشأن الخسارة البحرية إذا سلم القبودان البضائع وأخذ الأجرة بدون عمل بروتستو أيضاً وكذلك الدعاوى المتعلقة بتعويض الخسارات الناشئة عن اصطدام في جهة يمكن القبودان فيها أن يقدم دعوى إذا لم تحصل مع ذلك مطالبة .

مادة ٢٧٥ - تكون البروتستات والمطالبات المذكورة لاغية إذا لم يحصل وتعلن في ظرف ثمان وأربعين ساعة ولم يعقبها رفع الدعوى للحكمة في ظرف واحد وثلاثين يوما من تاريخها .

فهرست

قانون التجارة

الصادر به الأمر العالي المؤرخ في ١٣ محرم سنة ١٣٠١ هجرية
(١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ميلادية)

الباب الأول

في القواعد العمومية

صفحة

- الفصل الأول — في التجارة وفي الأعمال التجارية . . . ٨
" الثاني — في لزوم إعلان الشروط المتفق عليها في عقد
نكاح التجار ١٠
الفصل الثالث — في دفاتر التجار ١١

الباب الثاني

في أنواع العقود التجارية

- الفصل الأول — في الشركات ١٣
" الثاني — في السماسرة وفي البورصات التجارية . . . ٢٠
" الثالث — في الرهن ٢٢
" الرابع — في الوكلاء بالعمولة على وجه العموم . . . ٢٤
" الخامس — في الوكلاء بالعمولة للنقل وفي أمناء النقل
والمراكية ونحوهم ٢٥
صل السادس — في الكيالات ٢٩

صفحة	
٢٩	الفرع الأول - في صور الكمبيالات
٣٠	د الثاني - في مقابل الوفاء
٣٢	د الثالث - في قبول الكمبيالات
٣٣	د الرابع - في قبول الكمبيالة بالواسطة
٣٤	د الخامس - في ميعاد استحقاق دفع قيمة الكمبيالة
٣٥	د السادس - في تحويل الكمبيالة
٣٦	د السابع - في ملزومية صاحب الكمبيالة وقابلها ومحيلها على وجه التضامن وفي الضمان الإحتياطي
٣٧	د الثامن - في دفع قيمة الكمبيالة
٣٩	د التاسع - في دفع قيمة الكمبيالة بالواسطة
٤٠	د العاشر - فيما لحامل الكمبيالة من الحقوق وما عليه من الواجبات
٤٤	د الحادى عشر - في البروتستو
٤٥	د الثانى عشر - في الرجوع
٤٧	الفصل السابع - في السندات التى تحت إذن وفي السندات التي لحاملها وغيرها من الأوراق
٤٩	الفصل الثامن - في سقوط الحق فى الدعوى فى مواد الأوراق التجارية بمضى الزمن

الباب الثالث

فى الإفلاس

٥٠	الفصل الأول - فى اشهار الإفلاس
----	--

صفحة	
٥٨	الفصل الثاني — في تعيين مأمور التفليسة
	د الثالث — في وضع الاختام وفي الأحكام الأولية
٥٨	المتعلقة بشخص المفلس
٦٠	الفصل الرابع — في تعيين وكلاء المداينين واستبدالهم . .
٦٢	د الخامس — في وظائف وكلاء المداينين
٦٢	الفرع الأول — في القواعد العمومية
٦٥	د الثاني — في رفع الاختام وفي الجرد
	د الثالث — في بيع بضائع المفلس وأمتعته وتحصيل
٦٦	الديون المطلوبة له
٦٨	الفرع الرابع — في الأعمال التحفظية
٦٩	د الخامس — في تحقيق الديون التي على المفلس
٧٥	الفصل السادس — في الصلح وفي اتحاد المداينين
٧٥	الفرع الأول — في طلب حضور أرباب الديون واجتماعهم . .
٧٦	د الثاني — في الصلح
٧٩	د الثالث — فيما يترتب على الصلح
٨٠	د الرابع — في ابطال الصلح أو فسخه
	د الخامس — في قفل أعمال التفليسة بسبب عدم كفاية
٨٢	مال المفلس
٨٣	الفرع السادس — في اتحاد المداينين

صفحة

الفصل السابع - في بيان أنواع المداينين وفي حقوقهم	
في حالة تفليس مدينهم	٨٦
الفرع الأول - في شركاء المفلس في الدين وفي الكفلاء .	٨٦
د الثاني - في المداينين المرتهنين لمنقول وفي المداينين	
الذين لهم الامتياز على المنقولات .	٨٧
الفرع الثالث - في حقوق المداينين المرتهنين للعقار والمداينين	
الذين لهم حق الامتياز عليه أو الذين تحصلوا	
على اختصاصهم بعقارات المفلس كلها أو	
بعضها لوفاء ديونهم	٨٨
الفرع الرابع - في حقوق الزوجات	٩٠
الفصل الثامن - في تصفية ثمن المنقولات وفي التوزيع	
على المداينين	٩١
الفصل التاسع - في بيع عقارات المفلس	٩٣
د العاشر - في الإسترداد	٩٤
د الحادي عشر - في طرق التظلم من الأحكام الصادرة في	
مواد التفليس	٩٦
الفصل الثاني عشر - في التفليس بالتقصير أو التدليس .	٩٧
د الثالث عشر - في إعادة اعتبار المفلس إليه	١٠٠

فهرست

قانون التجارة البحرية

الفصل الأول	— في السفن التجارية وغيرها من المراكب	صفحة
البحرية	١٠٦
الفصل الثاني	— في تخزين السفن وبيعها	١١٠
الثالث	— في ملك السفينة	١١٦
الرابع	— في قبو دان السفينة	١١٨
الخامس	— في استخدام ضباط السفينة وملاحيها وأجرهم	١٢٦
السادس	— في سند الإبحار	١٣٤
السابع	— في سندات المشحونات	١٣٥
الثامن	— في أجرة السفينة	١٣٧
التاسع	— في المسافرين	١٤٦
العاشر	— في مشاركة الاقتراض البحري	١٤٩
الحادي عشر	— في السيكورتاه	
الفرع الأول	— في صورة مشاركة السيكورتاه وفيما تعمل عليه	١٥٥
الثاني	— فيما يجب على المؤمن وعلى المؤمن له	١٦١
الثالث	— في ترك الأشياء المؤمنة	١٦٥
الفصل الثاني عشر	— في الخسارات البحرية	
الفرع الأول	— في تعريف الخسارات البحرية وفي تقسيمها	
وفي تسويتها	١٧٢
الثاني	— في الرمي في البحر وفي الاشتراك في الخسارات	
البحرية العمومية	١٧٧
الفصل الثالث عشر	— في زوال الحقوق بمضي المدة	١٨٢
الرابع عشر	— في عدم سماع الدعوى	١٨٣

مجموعة القوانين المصرية

تصدرها

دار الفكر العربى

بإشراف

الدكتور مصطفى كامل رئيس الجمعية

صدر منها :

١ - القانون المدنى

٢ - قوانين المرافعات المدنية والتجارية

٣ - قانون العقوبات

٤ - قانون الإجراءات الجنائية

٥ - قوانين التجارة

وسدر أيضاً :

١ - قوانين الطوارئ وأمن الدولة والحراسات

٢ - قوانين الطوارئ والأوامر العسكرية

تطلب من دار الفكر العربى ٦ (١) شارع جواد حسنى بالقاهرة

تليفون ٥٦٤٦٧ - ص. ب. ١٣٠